

القرارات والمقررات

التي اتخذتها الجمعية العامة
في دورتها التاسعة والأربعين

المجلد الثاني

٢٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٤ - ١٨ أيلول / سبتمبر ١٩٩٥

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية: الدورة التاسعة والأربعين
الملحق رقم ٤٩ (A/49/49)



الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٩٥

ملاحظة

تعرف قرارات ومقررات الجمعية العامة على النحو التالي:

الدورات العادية

كانت قرارات الجمعية العامة، حتى الدورة العادية الثلاثين، تعرف برقم يليه بين قوسين حرف "د" فشارة فرق آخر يشير الى الدورة (مثال ذلك: القرار ٣٣٦٣ - د٠). وعندما كانت تتخذ عدة قرارات بنفس الرقم، كان يعرف كل منها باسم حرف يوضع بعد ذلك الرقم (مثال ذلك: القرار ٣٣٦٧ ألف د٠، القرار ٣٤١١ ألف وباء (د٠)، القرارات ٣٤١٩ ألف إلى دال (د٠)). أما المقررات فكانت غير مرقمة.

ومنذ الدورة الحادية والثلاثين، وكجزء من النظام الجديد الذي اعتمد بشأن رموز وثائق الجمعية العامة، أصبحت القرارات والمقررات تعرف برقم يشير الى الدورة تتبع شرطة مائة فرق آخر يشير الى القرار أو المقرر (مثال ذلك: القرار ١/٣١ ٢٠١٣)، وعندما تتخذ عدة قرارات أو مقررات بنفس الرقم يعرف كل منها باسم حرف يوضع بعد الرقمين (مثال ذلك: القرار ١٦/٣١ ألف وباء، المقررات ٦/٣١ ٤٠ ألف إلى ها٠).

الدورات الاستثنائية

كانت قرارات الجمعية العامة، حتى الدورة الاستثنائية السابعة، تعرف برقم يشير الى القرار، يتبعه، بين قوسين، حرف "د٠" تليهما شرطة ورقم آخر يشير الى الدورة (مثال ذلك: القرار ٣٣٦٢ (د٠٧)). أما المقررات فكانت غير مرقمة.

ومنذ الدورة الاستثنائية الثامنة، أصبحت القرارات والمقررات تعرف بحرف "د٠" ثم شرطة ثم رقم يشير الى الدورة ثم شرطة مائة فرق آخر يشير إلى القرار أو المقرر (مثال ذلك: القرار د٠٨-١، المقرر د٠٨-١١).

الدورات الاستثنائية الطارئة

كانت قرارات الجمعية العامة، حتى الدورة الاستثنائية الطارئة الخامسة، تعرف برقم يشير الى القرار ثم بين قوسين الحروف "دإط" تليها شرطة ورقم آخر يشير الى الدورة (مثال ذلك: القرار ٢٢٥٢ (دإط-٥)). أما المقررات فكانت غير مرقمة.

ومنذ الدورة الاستثنائية الطارئة السادسة، أصبحت القرارات والمقررات تعرف بالحروف "دإط" تليها شرطة ثم رقم يشير الى الدورة فشارة مائة يليها رقم آخر يشير الى القرار أو المقرر (مثال ذلك: القرار دإط-١/١، المقرر دإط-١/٦).

وفي كل مجموعة من المجموعات المشار إليها أعلاه يكون الترتيب حسب ترتيب اتخاذ القرارات والمقررات.

* * *

ويحتوي هذا المجلد على القرارات والمقررات التي اتخذتها الجمعية العامة في الفترة من ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ لغاية ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، تاريخ إختتام الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة.

وللإطلاع على القرارات والمقررات التي اتخذتها الجمعية العامة في الفترة من ٢٠ أيلول/سبتمبر إلى ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤،
أنظر : الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة والأربعون ، الملحق رقم ٤٩ (A/49/49)، المجلد الأول.

وفي المجلد الحالي ، تظهر الحواشي في نهاية كل فرع .

المحتويات

الصفحة

١ القرارات

٢ القرارات المتخذة دون إحالة إلى لجنة رئيسية

١٣ القرارات المتخذة بناءً على تقارير اللجنة الخامسة

* * *

٤٩ المقررات

٥٥ ألف - الانتخابات والتعيينات

٦٠ باء - المقررات الأخرى

المرفق

٧٣ قائمة مرجعية بالقرارات والمقررات



القرارات

القرارات المتخذة دون الإحالـة إلى لجنة رئيسية

المحتويات

رقم القرار	العنوان	البند	تاريخ إتخاذ القرار	الصفحة
١٢/٤٩	أعمال اللجنة التحضيرية للذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة			
٤	باء - تنظيم قائمة المتكلمين في الاجتماع التذكاري الخاص للجمعية العامة بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة (A/49/48/Add.1)	٤٤	٢٤ أيار/مايو ١٩٩٥	٢
٢١/٤٩	تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى فرادى البلدان أو المناطق			
٣	سين - تعويم قوة الشرطة الفلسطينية (Add.1 و A/49/L.65)		١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٥ (ب)	(٣٧)
٢٧/٤٩	عين - تقديم المساعدة الطارئة إلى أنتيغوا وبربودا، ودومينيكا، وسانت كيتس ونيفيس، وسنت مارتين (جزر الأنتيل الهولندية)، ومونتسيرات (A/49/L.70) (Add.1)			
٤	حالة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي . (Rev.1/Add.1 و A/49/L.67/Rev.1)	٣٤	١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (ب)	(٣٧)
٧٣٦/٤٩	بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان ومن الامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمala			
٦	القرار ألف (A/49/L.64) (Add.1 و .)	٤٢	٣١ آذار/مارس ١٩٩٥	
٧	القرار باء (A/49/L.69) (Add.1 و .)	٤٢	١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥	
٢٤٣/٤٩	اعتماد المنظمات غير الحكومية لدى المؤتمر العالمي الرابع المعنى بالمرأة: العمل من أجل المساواة والتنمية والسلم (A/49/887) .	٩٧	٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٥	٩

رقم القرار	العنوان	البند	تاريخ إتخاذ القرار	الصفحة
٢٤٤/٤٩	الأسبوع العالمي للسلم (A/49/L.66 و Corr.1)	٤٤	١٢ تموز/يوليه ١٩٩٥	١٠
(Add.1)			
٢٥٢/٤٩	تعزيز منظومة الأمم المتحدة (A/49/L.68)	١٠	١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥	١١

العدد ٣

تنظيم قائمة المتكلمين في الاجتماع التذكاري الخامس
للجماعة العامة بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين
لإنشاء الأمم المتحدة

- ١ - توضع قائمة المتكلمين في الاجتماع التذكاري الخاص على أساس سنت جلسات، وتقسم كل منها إلى ٧٥ مدة للتalking باستثناء الجلسة التي تعقد يوم الثلاثاء، ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، بعد الظهر، التي تقسم إلى ٦٠ مدة للتalking.

٢ - يكون المتكلم الأول في الاجتماع التذكاري الخاص هو رئيس الدعامة المختصة بالمنظمة

٣ - تحدد بصفة أولية قائمة المتكلمين في الاجتماع التذكاري الخاص على النحو التالي:

(٤) يسحب الأمين العام أو ممثله أسماء واحدا من صندوق يحتوي على أسماء جميع الدول الأعضاء والدول ذات ذات مركز المراقبة وفلاطين، بصفتها مراقبا، المشاركة في الاجتماع التذكاري الخاص. ويكرر هذا الإجراء إلى أن تسحب جميع الأسماء من الصندوق، وبذلك متعدد تقسيب دعوة المشتركين إلى اختبار الجلسة ومع عدم التكلم.

(ب) تُعد ستة صناديق، يمثل كل منها جلسة واحدة ويتضمن كل منها الأرقام المقابلة لمدد التكلم في تلك الجلسة:

(ج) بعد أن يسحب الأمين العام أو ممثله اسم دولة عضو أو دولة ذات مركز المراقب أو فلسطين، بصفتها مراقبا، تدعى تلك الدولة العضو أو الدولة ذات مركز المراقب أو فلسطين، بصفتها مراقبا، لكي تختار أولاً الجلسة، ثم تسحب من الصندوق المناسب الرقم الذي بين وبعد التكلم في الجلسة.

(د) يخصص عدد من مدد التكلم في كل جلسة للمرأةين المشاركيين في الاجتماع التذكاري الخاص. ويدعون إلى الإشتراك في التحديد الأولى لقائمة المتكلمين بنفس الأسلوب المتبعد مع الدول المُعْضَاءِ والدول ذات ذات مركز المراقب وفلسطين، بصفتها مراقباً، ولكن بمجموعة مختلفة من ستة صلاحيات.

٤- توضع القائمة الأولية للمتكلمين في الاجتماع التذكاري الخاص على النحو المبين في الفقرة ٣ من هذا المرفق في جلسة تعقدها:

١٢٤٩ - أعمال اللجنة التحضيرية للذكرى
الستينية الخمسين لإنشاء الأمم
المتحدة

0) \in L

تنظيم قائمة المتكلمين في الاجتماع التذكاري
الخاص للجمعية العامة بمناسبة الذكرى
الستوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة

ان الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٢١٥/٤٨ باء المؤرخ ٢٦ أيار / مايو ١٩٩٤، الذي قررت فيه عقد اجتماع تذكاري خاص في مقر الأمم المتحدة، في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٥، بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لبدء نفاذ ميثاق الأمم المتحدة.

وإذ تشير أيضاً إلى الفقرة ٨ من تقرير اللجنة التحضيرية للاحتجاج بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة^(٣) الذي اتفق فيه على أساليب توجيه الدعوة إلى فلسطين، وإلى غيرها من المراقبين، إذا طلبوا ذلك، لحضور الاجتماع التذكاري الخاص،

١- تقرر أن يتآلف المجتمع التذكاري الخاص مما
مجموعه ست جلسات على أساس جلستين في اليوم:

٤- تقرر أيضاً أن تنظم قائمة المتكلمين في الاجتماع التذكاري الخاص وفقاً للإجراء المبين في مرفق هذا القرار.

الجلسة العامة ١٠٣
٢٤ أكتوبر ١٩٩٥

وتشفيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى عملاً بالنفقة ١ من القرار ٢١٤٩ باء،

١ - تطلب إلى الأمين العام أن يعين مرة أخرى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، لتقوم، مع إيلاء الاهتمام الواجب لضرورة المعالجة المحاسبية الدقيقة، بصرف التبرعات التي تقدمها الجهات المانحة، في ضوء أنشطة لجنة الاتصال المخصصة، من أجل مرتبات قوة الشرطة الفلسطينية وتكاليف بدء تشغيلها الأخرى، وذلك لفترة تنتهي في موعد لا يتجاوز ٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٥؛

٢ - تشجع جميع الدول الأعضاء على التبرع بأموال لهذا الغرض عن طريق وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشفيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى؛

٣ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن تنفيذ هذا القرار.

الجلسة العامة ١٠١
١٣ نيسان / أبريل ١٩٩٥

عين

تقديم المساعدة الطارئة إلى أشتيقا وبربودا، ودوميتيكا، وسانت كيتيس ونيفيس، وست مارتين (جزر الأنتيل الهولندية)، ومونتسيرات

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٦٩/٤٢ المؤرخ ١١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٧، و ٢٠٢/٤٣ المؤرخ ٢٠ ديسمبر ١٩٨٨، و ٢٣٦/٤٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٩، و ١٨٥/٤٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٠، و ١٤٩/٤٦ المؤرخ ١٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩١، و ١٨٢/٤٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٢، و ١٨٨/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٤،

إذ تشعر باذعاج بالغ للعدد الكبير من الأشخاص المغاربين والدمار الذي تسبب فيه إعصار لويس، الذي

في ٧ حزيران / يونيو ١٩٩٥، اللجنة التحضيرية للاحتجاز بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة.

٥ - بعد ذلك، يعاد ترتيب قائمة المتكلمين في كل جلسة وفقاً للممارسة المعهود بها في الجمعية العامة عند تنظيم كل فنقة من فنقات المتكلمين، باتباع الترتيب الذي تسفر عنه عملية الاختيار المبينة في الفقرة ٣ من هذا المرفق:

(أ) على هذا الأساس، يمنع رؤساء الدول أولوية علياً، بل يتم تولي الرؤساء، والأمراء والأميرات من أولياء العهد، ورؤساء الحكومات، وكتاب المسؤولين من ممثلي الكرسي الرسولي وسويسرا، وبوضاهما دولتين لهما مركز المراقب، وفلسطين، بصفتها مراقباً، والوزراء، والممثلون الدائمون، والمراقبون الآخرون؛

(ب) إذا تغيرت في وقت لاحق رتبة المتكلم الذي سيلقي البيان، تخصص له مدة التكلم المتاحة التالية في الفنقة المناسبة في الجلسة نفسها؛

(ج) يجوز للمشاركين ترتيب تبادل مدد التكلم المخصصة لهم وفقاً للممارسة المعهود بها في الجمعية العامة؛

(د) المتكلمون الذين يتخلفون عن الحضور عند حلول دورهم في التكلم تخصص لهم كلية مدة التكلم المتاحة التالية في فنتهم.

٦ - لكي يمكن استيعاب جميع المتكلمين في الاجتماع التذكاري الخاص، تحدد إلقاء كل بيان فترة خمس دقائق، على أساس لا يمنع ذلك من تعليم نصوص أكثر إسهاباً.

٧ - ينشر في وقت لاحق، في كتاب مجلد، النص الكامل لجميع الكلمات المقدمة إلى الاجتماع التذكاري الخاص.

٢١٤٩ - **تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى قرادي البلدان أو المناطق**

سين

تمويل قوة الشرطة الفلسطينية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٢١٤٩ باء المؤرخ ٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٤ بشأن تمويل قوة الشرطة الفلسطينية،

وإذ تحيط علماً بتقرير الأمين العام المؤرخ ٦ نيسان / أبريل ١٩٩٥^(٣) وتعيينه لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة

احتياجاتها في الأجلين المتوسط والطويل وفي تعبئة الموارد، وكذلك المعاونة في مهمة تعمير البلدان المتاثرة التي تضطلع بها حكوماتها؛

٥ - تطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخمسين تقريراً عن الجهد التعاوني المشار إليه في الفقرة ٤ أعلاه وعن التقدم المحرز في جهود الإغاثة والإعاش والتعмир في البلدان المتاثرة.

الجلسة العامة
١٠٨
١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥

حالة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي
٢٧/٤٩ -
باء^(٤)

إن الجمعية العامة،

وقد نظرت مجدداً في البند المعنون "حالة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي"،

وإذ تشير إلى قراراتها ٧/٤٦ المؤرخ ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، و ١٣٨/٤٦ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، و ٢٠/٤٧ المؤرخين ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ و ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٩٣، على التوالي، و ١٤٣/٤٧ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، و ٢٧/٤٨ المؤرخين ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ و ٨ تموز/يوليه ١٩٩٤، على التوالي، و ١٥١/٤٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ و ٢٧/٤٩ المؤرخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ وإلى ٢٠١/٤٩ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، وإلى قرارات ومترات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة حقوق الإنسان بشأن هذه المسألة.

وإذ تشير أيضاً إلى قرارات مجلس الأمن ٨٤١ (١٩٩٣) المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٣، و ٨٦١ (١٩٩٤) المؤرخ ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٣، و ٨٦٢ (١٩٩٣) المؤرخ ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٣، و ٨٦٣ (١٩٩٣) المؤرخ ١٣ تشرين الأول/سبتمبر ١٩٩٣، و ٨٧٥ (١٩٩٣) المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، و ٩٠٥ (١٩٩٤) المؤرخ ٢٣ آذار/مارس ١٩٩٤، و ٩١٧ (١٩٩٤) المؤرخ ٦ أيار/مايو ١٩٩٤، و ٩٣٣ (١٩٩٤) المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤،

عصف بانتيغوا وبربودا، ودومينيكا، وسانت كيتس ونيفيس، وسنت مارتين (جزر الأنتيل الهولندية)، ومونتسيرات، في ٤ و ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥،

وإدراكا منها للجهود التي بذلتها حكومات وشعوب أنتيغوا وبربودا، ودومينيكا، وسانت كيتس ونيفيس، ومونتسيرات، وشعب سنت مارتين (جزر الأنتيل الهولندية) لإنقاذ الأرواح وتحفيظ آلام ضحايا إعصار لويس،

وإذ تلاحظ الجهد الهايل المطلوب لتحفيظ حدة الحالة الخطيرة الناجمة عن هذه الكارثة الطبيعية،

وإدراكا منها للاستجابة السريعة من جانب الحكومات، وهيئات ووكالات منظومة الأمم المتحدة، والوكالات الدولية والإقليمية، والمنظمات غير الحكومية، والأفراد العاديين لتقديم الإغاثة،

وإذ تسلم بأن حجم الكارثة وأثارها في الأجلين المتوسط والطويل ستتطلب، كتكاملة للجهود التي بذلتها حكومات وشعوب أنتيغوا وبربودا، ودومينيكا، وسانت كيتس ونيفيس، ومونتسيرات، وشعب سنت مارتين (جزر الأنتيل الهولندية)، إظهار التضامن الدولي والاهتمام الإنساني لكفالة التعاون متعدد الأطراف على نطاق واسع، بغية مواجهة حالة الطوارئ العاجلة في المناطق المتاثرة والبدء في عملية التعمير،

١ - تعرب عن تضامنها ودعمها لحكومات وشعوب أنتيغوا وبربودا، ودومينيكا، وسانت كيتس ونيفيس، ومونتسيرات، وشعب سنت مارتين (جزر الأنتيل الهولندية)؛

٢ - تعرب عن تقديرها لجميع دول المجتمع الدولي، والوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية التي تقدم إغاثة طارئة إلى البلدان المتاثرة؛

٣ - تحت جميع دول المجتمع الدولي على أن تسمم بسخاءً، على سبيل الاستعجال، في جهود إغاثة وإنعاش وتعمير البلدان المتاثرة؛

٤ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم، بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية وهيئات ووكالات منظومة الأمم المتحدة، المساعدة إلى حكومات أنتيغوا وبربودا، ودومينيكا، وسانت كيتس ونيفيس، ومونتسيرات، وشعب سنت مارتين (جزر الأنتيل الهولندية) لتحديد

وإذ ترحب أيضاً بالجهود المستمرة للدول في تقديم المساعدة الإنسانية والتعاون التقني إلى شعب هايتي،

وإذ تؤيد تعلم التأييد الدور الذي تضطلع به مجددًا البعثة المدنية الدولية إلى هايتي في تهيئة مناخ من الحرية والتسامح يمهد إلى المراعاة التامة لحقوق الإنسان واستعادة الديمقراطية الدستورية على الوجه التام في هايتي،

وإذ تشيد بأعضاء وموظفي البعثة المدنية الدولية إلى هايتي لما قدموه، في ظل ظروف صعبة بل وخطيرة في بعض الأحيان، من مساعدة في الوقوف بجانب الشعب الهaitي فيما يبذل من جهود من أجل العودة إلى النظام الدستوري والديمقراطية،

وإذ تحيل علمًا بتقرير الأمين العام المؤرخ ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٥^(٥) عن حالة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي، وبخاصمة مرافق هذا التقرير الذي يتضمن رسالة مؤرخة ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٥ موجهة من الرئيس جان برتران أرستيد إلى الأمين العام يطلب فيها تمديد فترة ولاية البعثة التي أنشأتها الجمعية العامة في قرارها ٤٧/٢٠ جاء،

١ - توافق على توصية الأمين العام الواردة في تقريره بتجديد ولاية البعثة المدنية الدولية إلى هايتي التي تشتهر في المساعدة فيها الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية وتناط بها مهمة التتحقق من احترام هايتي احتراماً تاماً لحقوق الإنسان والحربيات الأساسية، بغية وضع توصيات في هذا الشأن، من أجل دعم تهيئة مناخ من الحرية والتسامح بما يساعد في توطيد الديمقراطية الدستورية في الأجل الطويل في هايتي، والمساهمة في تدعيم المؤسسات الديمقراطية؛

٢ - تقرور أن تأذن بتمديد ولاية العنصر التابع للأمم المتحدة في البعثة حتى ٧ شباط/فبراير ١٩٩٦، وقتنا للصلاحيات والوسائل التي تعمل البعثة بموجبها؛

٣ - تعرب عن تأييدها التام للبعثة وعن ثقتها في أن حكومة هايتي ستواصل مد يد التعاون لها في الوقت المناسب وبشكل كامل وفعال؛

٤ - تشيد بشعب هايتي في سعيه المستمر إلى إقامة ديمقراطية راسخة ودائمة وتحقيق الرخاء الاقتصادي والمصالحة الوطنية؛

٥ - تعرب عن تقديرها للدول التي ساعدت في إستعادة الديمقراطية إلى هايتي وعودة الرئيس جان برتران أرستيد إلى منصبه، بما في ذلك الدول المشاركة في

و ٩٤٠ (١٩٩٤) المؤرخ ٣١ تموز/ يوليه ١٩٩٤، و ٩٤٤ (١٩٩٤) المؤرخ ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، و ٩٤٨ (١٩٩٤) المؤرخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، و ٩٦٤ (١٩٩٤) المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، و ٩٧٥ (١٩٩٥) المؤرخ ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥،

وإذ ترحب بالقرارات MRE/RES.1/91 و MRE/RES.4/92 و MRE/RES.3/92 و MRE/RES.2/91 و MRE/RES.5/93 و MRE/RES.6/94 و MRE/RES.7/95 و MRE/RES.8/95، التي أصدرها وزراء خارجية البلدان الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية في ٢ و ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ و ١٧ أيار/مايو و ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ و ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣ و ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٤ و ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٥، على التوالي، والقرارات CP/RES.575 (٨٨٥/٩٢) و CP/RES.567 (٨٧٠/٩١) و CP/RES.594 (٩٦٨/٩٣) و CP/RES.610 (٩٢٣/٩٢) و CP/RES.594 (٩٢٣/٩٢) و CP/RES.633 (٩٩٥/٩٤) و CP/RES.6/3٠ (٩٣١/٩٣) و CP/DEC.8 (٩٢٧/٩٣) و CP/DEC.2 (٨٩٦/٩٢) و CP/DEC.14 (٩٦٠/٩٣) و CP/DEC.10 (٩٣٤/٩٣) و CP/DEC.9 (٩٣٤/٩٣) و CP/DEC.21 (٩٨٦/٩٤) و CP/DEC.18 (٩٨٦/٩٤) و CP/DEC.15 (٩٦٧/٩٣) و CP/DEC.15 (١٠٠٦/٩٤)، التي اتخذها المجلس الدائم لمنظمة الدول الأمريكية،

وإذ تؤكد من جديد أن هدف المجتمع الدولي مازال هو تحقيق المراعاة التامة لحقوق الإنسان والحربيات الأساسية وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في هايتي،

وإذ تلاحظ في هذا السياق أهمية الانتخابات التشريعية الحرة والنزيفة الجارية حالياً في هايتي، ورغبة حكومة هايتي في إجراء تلك الانتخابات، على النحو المطلوب في الدستور، في إطار إستعادة الديمقراطية بالكامل في هايتي،

وإذ تشجد على أهمية إجراء انتخابات رئاسية حرة ونزيفة في هايتي، ورغبة حكومة هايتي في إجراء تلك الانتخابات وقتاً للدستور، لتكون خطوة حاسمة في توطيد الديمقراطية الدائمة في هايتي على الوجه التام،

وإذ تؤيد بقوة الدور القيادي المتواصل الذي يضطلع به الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في سبيل تعزيز التقدم السياسي في هايتي،

وإذ ترحب بنجاح بعثة الأمم المتحدة في هايتي وبمساهمات الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة وموظفيه في تحقيق ذلك النجاح،

بعثة الأمم المتحدة للتحقق من
حالة حقوق الإنسان ومن الامتناع
لللتزامات الواردة في الاتفاق
الشامل بشأن حقوق الإنسان في
غواتيمala

- ٢٣٦/٤٩

ألف

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٥٤٥ المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠، و ١٠٩٤٦ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، و ١١٨٤٧ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، و ١٦١٤٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، وبخاصة القرار ٢٦٧٤٨ المؤرخ ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، الذي قررت فيه إنشاء بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان ومن الامتناع لللتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمala وفقا للتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام^(٣)، لفترة أولية مدتها ستة أشهر، وقرارها ١٣٧٤٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، الذي طلبت فيه إلى الأمين العام أن يواصل دعمه لعملية السلام في غواتيمala، عن طريق ممثله، ومن خلال مساعدته في تنفيذ الاتفاques،

وإذ ترحب بهذه نشاط البعثة ووزعها بالكامل وبما قد إليها من دعم وتعاون من جانب حكومة غواتيمala والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي،

وإذ ترحب أيضا بإبرام الاتفاق المتعلق بمركز البعثة بين حكومة غواتيمala والأمين العام وموافقة الكونغرس الغواتيمالي عليه بعد ذلك،

وإذ تأخذ في اعتبارها مذكرة الأمين العام^(٣) التي تتضمن تقرير مدير البعثة عن أنشطتها في الأشهر الثلاثة الأولى منذ إنشائها،

بعثة الأمم المتحدة في هايتي، والدول التي وقفت إلى جانب الشعب الهaiti في جهوده الرامية إلى العودة إلى النظام الدستوري والديمقراطية؛

٦ - ترحب بما يتوقع من إجراء انتخابات رئاسية حرة ونزيهة وبالانتقال السلس نحو تنصيب حكومة جديدة منتخبة بالأسلوب الديمقراطي في شباط/فبراير ١٩٩٦، وفقاً لدستور هايتي؛

٧ - تعيد مرة أخرى تأكيد إلتزام المجتمع الدولي بزيادة التعاون التقني والاقتصادي والمالي مع هايتي، دعماً لجهودها في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن أجل تعزيز المؤسسات المسؤولة عن إقامة العدل وضمان الديمقراطية والاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية؛

٨ - تقضي على التعاون بين الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية فيما يبذله من جهود من أجل تعزيز� احترام حقوق جميع الهaitiens والمساهمة في تدعيم المؤسسات الديمقراطية، بما في ذلك تقديم الدعم إلى تلك المنظمات من أجل رصد الانتخابات؛

٩ - تؤكد من جديد طلبها إلى الأمين العام أن يدعم الجهود التي تبذلها حكومة هايتي من أجل التعمير الوطني والتنمية في هايتي، بهدف تهيئة الفروض المناسبة لإقامة ديمقراطية دائمة والاحترام الكامل لحقوق الإنسان؛

١٠ - تطلب إلى الأمين العام مواصلة تنسيق الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة من أجل توفير استجابة مناسبة بما يمكن من تقديم المعونة الإنسانية وتلبية الاحتياجات الإنسانية لهايتي؛

١١ - تطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة تقارير بانتظام عن عمل البعثة المدنية الدولية إلى هايتي؛

١٢ - تقرر إبقاء هذا البند قيد النظر.

الجلسة العامة ١٠٥

١٢ تموز/يوليه ١٩٩٥

٥ - تكرر تأكيد أهمية تعهد الطرفين، الوارد في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان، بتقديم دعمهما للبعثة على أوسع نطاق وما قد تحتاج إليه من تعاون للأضطلاع بمهامها، ولا سيما فيما يتعلق بأمن أعضاء البعثة؛

٦ - تدعو المجتمع الدولي إلى زيادة دعمه لبناء المؤسسات وتنفيذ المشاريع التعاونية مع المنظمات الحكومية وغير الحكومية، بهدف تعزيز النظم الغواتيمالي لحماية حقوق الإنسان، وبخاصة عن طريق تقديم تبرعات إلى الصندوق الاستئماني لعملية إقامة السلم في غواتيمالا الذي يتولى الأمين العام إنشاؤه؛

٧ - تكرر تأكيد الأهمية الكبرى التي تعلقتها على الإسراع في عقد اتفاق بشأن إقامة سلم وطيد ودائم وتحث الطرفين على الوفاء بالتزامهما بإعطاء زخم جديد لعملية التفاوض؛

٨ - تطلب إلى الأمين العام أن يبقى الجمعية العامة على علم تام بتنفيذ هذا القرار.

الجلسة العامة ٩٩
٣١ آذار/مارس ١٩٩٥

باء

إن الجمعية العامة،

إذا تشير إلى قراراتها ١٥/٤٥ المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠، و ١٠٩/٤٦ ألف المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، و ١١٨/٤٧ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، و ١٦١/٤٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، و ٢٦٧/٤٨ المؤرخ ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، الذي قررت فيه إنشاء بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان ومن الامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا، و ١٣٧/٤٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، وبخاصة القرار ٢٣٦/٤٩ ألف المؤرخ ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥، الذي أذنت فيه بتمديد ولاية البعثة لمدة ستة أشهر أخرى؛

وإذا ترحب بتوقيع الطرفين في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥ على الاتفاق المتعلق بيهودية وحقوق السكان الأصليين^(١)،

وإذا تحيط علما بالتوصيات الموجهة إلى حكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي، والواردة في ذلك التقرير، بشأن تنفيذ التزاماتها بموجب الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان^(٤)،

وإذا تؤكد أهمية تعبئة الموارد الوطنية والدولية من أجل بناء المؤسسات وتنفيذ المشاريع التعاونية بهدف تعزيز النظام الغواتيمالي لحماية حقوق الإنسان،

وإذا تعترف بالجهود التي بذلها الأمين العام ومجموعة أصدقاء عملية إقرار السلم في غواتيمالا^(٥) دعماً لمناوشات السلم،

وإذا يساورها القلق إزاء تباطؤ مفاوضات السلم خلال النصف الثاني من عام ١٩٩٤ وعدم الوفاء بالمواعيد المستهدفة التي اتفق عليها الطرفان لعقد اتفاق بشأن إقامة سلم وطيد دائم،

وإذا تؤكد أهمية إعطاء زخم جديد لمناوشات السلم بغية التوصل سريعاً إلى مجموعة اتفاقيات تضع حداً للمواجهة المسلحة وترسي الأساس لإقامة سلم دائم في غواتيمالا،

وإذا تحيط علماً مع التقدير بتقرير الأمين العام بشأن الخطوات المتخذة منذ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ لإعطاء دينامية جديدة لمناوشات السلم^(٦)،

وقد نظرت في توصية الأمين العام بشأن تمديد ولاية البعثة الواردة في تقريره عن البعثة^(١)،

١ - ترحب بتقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان ومن الامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا؛

٢ - تحيط علماً مع الارتياح بتقرير مدير البعثة عن أنشطتها في الأشهر الثلاثة الأولى منذ إنشائها؛

٣ - تقرر الإذن بتجدد ولاية البعثة لفترة أخرى مدتها ستة أشهر، وفقاً لتوصية الأمين العام؛

٤ - تطلب إلى حكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي اتباع توصيات البعثة والامتثال التام للالتزامات بموجب الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان؛

١ - تؤكد أهمية الاتفاق المتعلق بيهوية وحقوق السكان الأصليين كخطوة مهمة في عملية إقرار السلم في غواتيمالا وعلامة فارقة في العقد الدولي للسكان الأصليين في العالم^(٥)؛

٢ - ترحب بتقرير الأمين العام عنبعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان ومن الامتنال لالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا^(٦)؛

٣ - تحيط علماً بالإرتياح بالتقرير الثاني لمدير البعثة؛

٤ - تقرر الإذن بتجديد ولاية البعثة لفترة أخرى مدتها ستة أشهر، أي حتى ١٨ آذار/مارس ١٩٩٦، وفقاً لتوصية الأمين العام؛

٥ - ترحب بجهود المؤسسات المالية الدولية والإقليمية الرامية إلى تعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ اتفاقيات السلم في غواتيمالا، بما في ذلك الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان؛

٦ - ترحب أيضاً بالtribunals التي قدمت بالفعل إلى الصندوق الاستئماني لعملية إقرار السلم في غواتيمالا الذي أنشأه الأمين العام، وتدعى المجتمع الدولي إلى تقديم مزيد من التبرعات للصندوق؛

٧ - تطلب إلى حكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي تنفيذ التوصيات الواردة في التقريرين الأول^(٧) والثاني لمدير البعثة والامتنال لالتزاماتها بموجب الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان وبالجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان من الاتفاق المتعلق بيهوية وحقوق السكان الأصليين؛

٨ - تعيد تأكيد أهمية تعهد الطرفين، الوارد في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان، بتقديم أكبر دعم ممكن للبعثة وأي تعاون تحتاجه لتنفيذ مهامها، خصوصاً فيما يتعلق بأمن أفراد البعثة؛

٩ - تطلب إلى الطرفين التوصل إلى اتفاق بشأن البند المعنون "الجوانب الاجتماعية - الاقتصادية وحالة الزراعة"، الذي يناقش حالياً في عملية المفاوضات، وأن يحاولاً جاهدين التوصل في أقرب وقت ممكن إلى اتفاق بشأن إقامة سلم وطيد و دائم؛

وإذ تأخذ في اعتبارها مذكرة الأمين العام التي تتضمن التقرير الثاني لمدير البعثة^(٨)،

وإذ تحيط علماً بالتوصيات الموجهة إلى حكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي الواردة في التقرير الثاني لمدير البعثة، بشأن تنفيذ التزاماتها بموجب الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان^(٩)،

وإذ تحيط علماً أيضاً بطلب الطرفين أن تتحقق البعثة على الفور من الجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان من الاتفاق المتعلق بيهوية وحقوق السكان الأصليين وبتوصية الأمين العام الواردة في تقريره عن البعثة^(١٠) بشأن الموارد اللازمة لتمكين البعثة من مواصلة الأضطلاع بولاليتها، بما في ذلك أنشطة التحقق من جوانب حقوق الإنسان من الاتفاق،

وإذ تؤكد مرة أخرى أهمية تعبئة الموارد الوطنية والدولية لتعزيز النظام الغواتيمالي لحماية حقوق الإنسان،

وإذ ترحب، في ذلك الصدد، بدعم مجتمع المانحين لتنفيذ الاتفاقيات التي تم التوصل إليها في عملية إقرار السلم في غواتيمالا، بما في ذلك الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان، والذي أعرب عنه في غواتيمالا وأعيد تأكيده في الاجتماع غير الرسمي للمانحين بشأن غواتيمالا الذي عقد في باريس في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٥ تحت رعاية البنك الدولي،

وإذ تعرف بالجهود التي بذلها الأمين العام، ومجموعة أصدقاء عملية إقرار السلم في غواتيمالا^(١١)، والوكالات والبرامج المعنية في الأمم المتحدة دعماً لعملية إقرار السلم في غواتيمالا،

وإذ تؤكد الأهمية التي تعلقها على احترام الطرفين الكامل لحقوق الإنسان ولالتزامات الأخرى التي تعهدوا بها،

وإذ تؤكد ضرورة استمرار قوة الدفع الحالية نحو إبرام اتفاق بشأن إقامة سلم وطيد و دائم في وقت مبكر،

وقد نظرت في توصية الأمين العام بشأن تمديد ولاية البعثة، الواردة في تقريره عن البعثة،

١ - تطلب إلى أمانة المؤتمر العالمي الرابع المعنى بالمرأة: العمل من أجل المساواة والتنمية والسلم أن تقوم على الفور بتوجيه رسالة خطية إلى كل منظمة غير حكومية تكون قد قدمت، بحلول ١٥ آذار/مارس ١٩٩٥ طلباً لاعتمادها لدى المؤتمر لكنها لم تعتمد بعد، شارحة الأسباب التي حدثت بالأمانة إلى عدم إرسال اسم المنظمة إلى لجنة مركز المرأة لغرض اعتمادها؛

٢ - تطلب أيضاً إلى أمانة المؤتمر أن تدعو المنظمات غير الحكومية المشار إليها في الفقرة ١ أعلاه والفقرة ٤ أدناه إلى أن تقدم، في غضون أربعة أسابيع من تاريخ إرسال الأمانة للرسالة الخطية، مزيداً من المعلومات ذات الصلة المتعلقة بمؤهلات اعتمادها؛

٣ - تطلب إلى أمانة المؤتمر أن تكون مسؤولة عن تلقي وتقييم جميع المعلومات التي سبق تقديمها وكذلك المعلومات التي تقدمها المنظمات غير الحكومية بموجب الفقرة ٢ أعلاه، وذلك وفقاً لاحكام مرفق قرار الجمعية العامة ١٠٨/٤٨؛

٤ - تطلب إلى أمانة المؤتمر تمديد الموعد النهائي لتقديم طلبات الاعتماد من المنظمات غير الحكومية إلى ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٥، وأن تواصل النظر في الطلبات التي تلقتها حتى ذلك التاريخ، وأن تكفل النظر في هذه الطلبات بطريقة تتسم بالشفافية، مع تطبيق المعايير المحددة في مرفق القرار ١٠٨/٤٨؛

٥ - تطلب أيضاً إلى أمانة المؤتمر أن تقوم، قبل انعقاد الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ١٩٩٥، بإعداد قائمة بالمنظمات غير الحكومية الواردة في الفقرتين ١ و ٤، والتي يظهر، في ضوء جميع المعلومات المتاحة، أنها استوفت المعايير المبينة في مرفق القرار ١٠٨/٤٨ لاعتمادها لدى المؤتمر؛

٦ - تطلب كذلك إلى أمانة المؤتمر أن تقدم إلى جميع أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي قائمة بالمنظمات غير الحكومية المشار إليها في الفقرتين ١ و ٤ والتي لا توصي الأمانة باعتمادها، إضافة إلى أسباب عدم تقديم توصية بهذا الشأن، وذلك في موعد لا يقل عن أسبوع واحد قبل بدء الدورة الموضوعية للمجلس لعام ١٩٩٥؛

٧ - تأذن للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يتخذ في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٥ قراراً بشأن جميع

١٠ - تطلب إلى الأمين العام أن يبقى الجمعية العامة على علم تام فيما يتعلق بتنفيذ هذا القرار.

الجلسة العامة ١٠٧
١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥

٤٩/٤٣ - اعتماد المنظمات غير الحكومية لدى المؤتمر العالمي الرابع المعنى بالمرأة: العمل من أجل المساواة والتنمية والسلم

إن الجمعية العامة.

إذ تشير إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٢٩٦ (د) - ٤٤) المؤرخ ٢٣ أيار/مايو ١٩٦٨ بشأن ترتيبات التشاور مع المنظمات غير الحكومية،

وإذ تشير أيضاً إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠/١٩٨٧ المؤرخ ٢٦ أيار/مايو ١٩٨٧، الذي قرر فيه المجلس تعيين لجنة مركز المرأة هيئة تحضيرية للمؤتمرات العالمية المعنية بالمرأة،

وإذ تشير كذلك إلى القرار ٧/٣٧ المؤرخ ٢٥ آذار/مارس ١٩٩٣ الصادر عن لجنة مركز المرأة والمتتعلق بالأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي الرابع المعنى بالمرأة: العمل من أجل المساواة والتنمية والسلم،

وإذ تشير إلى قرار الجمعية العامة ١٠٨/٤٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، الذي اعتمد الجمعية به طرائق لاشتراك ومساهمة المنظمات غير الحكومية في المؤتمر وفي عمليته التحضيرية،

وإذ تشدد على ضرورة تطبيق قواعد اعتماد المنظمات غير الحكومية لدى المؤتمر، الواردة في مرفق القرار ١٠٨/٤٨، تطبيقاً شفافاً ومنصفاً،

وإذ تعيد تأكيد الأهمية التي تنطوي عليها مشاركة المنظمات غير الحكومية في المؤتمر وفي عمليته التحضيرية،

وإذ تلاحظ أن هناك ضرورة لإتاحة المزيد من الوقت والفرص للعديد من المنظمات غير الحكومية لكي توضح مؤهلات اعتمادها لدى المؤتمر،

التي تتوفر لديها السلطة الأدبية والتأثير لتعزيز السلم العالمي وصونه،

المقترحات التي لم يبيت فيها والمتعلقة باعتماد المنظمات غير الحكومية؛

وإذ تعرف كذلك بأهمية الترويج لثقافة السلم،

وإذ يساورها القلق لأن المنازعات الأخيرة بين الدول قد جلبت معها صراعات عرقية مريرة ودماراً وتشريداً للأفراد والمجتمعات،

وإذ يساورها بالقلق إزاء ارتفاع نسبة الجرحى أو القتلى بين المدنيين، ولا سيما من النساء والأطفال، أثناء المنازعات المسلحة التي تزايدت في السنوات الأخيرة،

وإذ تعرف بأن منظمات المجتمع المدني تضطلع حالياً بدور أكثر أهمية في الترويج للتسامح والتفاهم،

واقتناعاً منها بأن توفر مهلة وجيزة من السلم نتيجة لوقف لإطلاق النار أو مدة قد تتيح فرصة لبناء سلم عادل و دائم،

وإذ تلاحظ مع الإرتياح المبادرة القيمة التي اتخذتها منظمة الأمم المتحدة للطفولة لتسهيل "أيام السكينة" و "ممرات السلم" التي استخدمت في تقديم الإغاثة الإنسانية، من قبيل توفير التحصين والرعاية الصحية والغذاء والملابس إلى الأطفال الذين أحصروا في المنازعات المسلحة،

١ - تقرر إعلان الأسبوع العالمي للسلم، ابتداء من ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، في إطار الإحتفال الرسمي بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة؛

٢ - توافق على إعلان الأسبوع العالمي للسلم، الذي يرد نصه في مرفق هذا القرار؛

٣ - تدعوا جميع الدول الأعضاء إلى بدء عملية التعاون هذه مع مواطناتها ومع منظمات المجتمع المدني، من أجل توفير أقصى قدر من الدعاية والمساعدة لبدء إعلان أسبوع عالمي من الهدنة أو وقف إطلاق النار خلال الإحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة؛

٨ - تطلب إلى أمانة المؤتمر أن تقوم، بعد أن يختتم المجلس الاقتصادي والاجتماعي نظره في قائمة المنظمات غير الحكومية المشار إليها في الفقرتين ١ و ٤، بإخطار هذه المنظمات على الفور بالقرار النهائي الذي اتخذه المجلس.

الجلسة العامة
١٠٢
٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٥

٢٤٤/٤٩ - الأسبوع العالمي للسلم

إن الجمعية العامة،

إذ تدرك أن تعزيز السلم ومنع نشوب الحرب هما من الأهداف الرئيسية للأمم المتحدة،

وإذ تعرف بأن ديباجة ميثاق الأمم المتحدة تنص على أن شعوب الأمم المتحدة قد آلت على نفسها إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التي في خلال جيل واحد جلبت على الإنسانية موتين أحراضاً يعجز عنها الوصف،

وإذ تشير إلى أن الأمم المتحدة قد أنشئت لمنع نشوب الحرب والتماس السلم بالوسائل السلمية وعن طريق التفاوض، وتشجيع التعاون الدولي،

وإذ تشير أيضاً إلى قرارها ١٤٠/٤٧ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ الذي رحبت فيه بتقرير الأمين العام المعنون "خطة للسلام"^(٦)، والذي يشدد على أهمية الدبلوماسية الوقائية وعمليات حفظ السلام،

وإذ تشير إلى أن عام ١٩٩٥ قد أُعلن سنة الأمم المتحدة للتسامح^(٧)،

وإذ تعرف بما يسطّع به أسبوع نزع السلاح، الذي سيحتفل به في ذات الأوان مع الأسبوع العالمي للسلم، من دور هام في تعزيز السلم والأمن الدوليين،

وإذ تعرف أيضاً بأن الأمم المتحدة ذات طابع عالمي وأنها أداة الترابط والتعاون العالميين الوحيدة

المتحدة وتعزيزها، بينما تستعد الأمم المتحدة لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين.

وتصعيمها منها على تعزيز دور منظومة الأمم المتحدة وقدرتها وفعاليتها وكفاءتها وبالتالي تحسين أدائها بغية تحقيق كامل إمكانيات المنظمة، وفقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومصادده، والاستجابة بصورة أكثر فعالية لاحتياجات الدول الأعضاء وأمانيتها.

وإدراكاً منها لأهمية توفير أساس مالي قابل للاستمرار وموارد كافية يمكن التنبؤ بها لتحقيقها لفعالية أداء منظومة الأمم المتحدة.

وإذ تشجعوا الجهود المبذولة حالياً لتحسين إدارة منظومة الأمم المتحدة وتنظيمها وأدائها،

وإذ تلاحظ أنه يتم بالفعل الاضطلاع بعمل هام في إطار الفريق العامل المفتوح بباب العضوية المخصص لموضوع "خطة للتنمية"، والفريق العامل الرفيع المستوى المفتوح بباب العضوية المعنى بالحالة المالية للأمم المتحدة، والفريق العامل المفتوح بباب العضوية المعنى بمسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية، والفريق العامل غير الرسمي المفتوح بباب العضوية المعنى "بخطة للسلام"، والمشاورات المتعلقة بالطرق الجديدة المحتملة لتمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، التي تقدم جميعها تقارير إلى الجمعية العامة،

وإذ تلاحظ أيضاً أن الأمين العام وعدداً من هيئات الأمم المتحدة، فضلاً عن اللجان والمؤسسات المستقلة والباحثين وغيرهم من الخبراء المستقلين قد درسوا منظومة الأمم المتحدة وأوصوا باتخاذ مجموعة من التدابير الرامية إلى تنشيطها وتعزيزها واصلاحها،

١ - تقرؤ إنشاء فريق عامل رفيع المستوى مفتوح بباب العضوية تابع للجمعية العامة، يرأسه رئيس الجمعية العامة ويكون له نائيان للرئيس ينتخبهما الفريق العامل، ويجوز له أن ينشئ، حسب الاقتضاء، أفرقة فرعية تكون باب الاشتراك فيها مفتوحاً أمام جميع الدول الأعضاء؛

٢ - تقرؤ أيضاً أن يجري الفريق العامل استعراضاً دقيقاً لدراسات وتقارير هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة والوثائق المقدمة من الدول الأعضاء والمراقبين، فضلاً عن دراسات وتقارير اللجان والمنظمات غير

٤ - تطلب إلى الأمين العام أن يكفل، من خلال إدارة شؤون الإعلام التابعة للأمانة العامة، نشر هذا القرار على أوسع نطاق ممكن؛

٥ - تطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة، في دورتها الخمسين، تقريراً عن تنفيذ هذا القرار.

الجلسة العامة ١٠٥

١٧ تموز/يوليه ١٩٩٥

المرفق

إعلان الأسبوع العالمي للسلم

حيث أن الجمعية العامة قد قررت بالإجماع إعلان الأسبوع العالمي للسلم احتفالاً بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة،

وحيث أن تعزيز السلم ومنع نشوء الحرب مما من الأهداف الرئيسية للأمم المتحدة،

وحيث أن الأمم المتحدة، عندما قابلت "خطة للسلام" بالترحيب، أعادت تكريس جهودها لإقامة سلم يعم العالم وفقاً لمصادده ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، الموقع في سان فرانسيسكو،

وحيث أن الأمم المتحدة قد أثبتت، بتزايد حجم ونطاق عملياتها لحفظ السلام، إلتزامها بمهمة حفظ السلام وصنع السلم،

وحيث أن الأسبوع العالمي للسلم يتيح فرصة خاصة للحكومات ومنظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية والأفراد للاشتراك في مبادرات جديدة لتحقيقغاية الجديره بالثناء المتمثلة في حل المنازعات ووقف إطلاق النار وإعلان الهدنة وإلائحة فترة عدم فيها السلم يمكن استخدامها في توفير الإغاثة الإنسانية التي أصبحت بالغة الضرورة،

وببناء على ما تقدم،

فإن الجمعية العامة،

تعلن رسمياً الأسبوع العالمي للسلم، ابتداءً من ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، ليتوافق مع الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة.

٢٥٢/٤٩ - تعزيز منظومة الأمم المتحدة

إن الجمعية العامة،

إذ تسلم بأن الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة تمثل فرصة لإعادة النظر في منظومة الأمم

(٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والأربعون، الملحق رقم ٤٨ (A/49/48).

(٣) A/49/885.

(٤) نتيجة لذلك، فإن القرار ٢٧/٤٩، الوارد في الفرع الثاني من : الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والأربعون، الملحق رقم ٤٩ (A/49/49)، المجلد الأول، ينبغي اعتباره القرار ٢٧/٤٩ أنت.

(٥) A/49/926.

(٦) A/48/985.

(٧) A/49/856.

(٨) A/48/928-S/1994/448، المرفق الأول؛ انظر: الوثائق الرسمية لمجلس الأمن، السنة التاسعة والأربعون، ملحق ديسان/أبريل وأيار/مايو وحزيران/يونيه ١٩٩٤، الوثيقة S/1994/448.

(٩) تتكون مجموعة الأصدقاء من إسبانيا وفنزويلا وكولومبيا والمسكك وترويج الولايات المتحدة الأمريكية.

(١٠) A/49/857-S/1995/168؛ انظر: الوثائق الرسمية لمجلس الأمن، السنة الخمسون، ملحق كادون الثاني/يناير وشباط/فبراير وآذار/مارس ١٩٩٥، الوثيقة S/1995/168.

(١١) A/49/860.

(١٢) A/49/882-S/1995/256، المرفق؛ انظر: الوثائق الرسمية لمجلس الأمن، السنة الخامسة والأربعون، ملحق ديسان/أبريل وأيار/مايو وحزيران/يونيه ١٩٩٥، الوثيقة S/1995/256.

(١٣) A/49/929، المرفق.

(١٤) A/49/955.

(١٥) انظر القرار ١٦٣/٤٨.

(١٦) A/49/856، المرفق.

(١٧) A/47/277-S/24111؛ انظر: الوثائق الرسمية لمجلس الأمن، السنة السابعة والأربعون، ملحق ديسان/أبريل وأيار/مايو وحزيران/يونيه ١٩٩٧، الوثيقة S/24111.

(١٨) انظر القرار ١٢٦/٤٨.

الحكومية والمؤسسات المستقلة والباحثين وغيرهم من الخبراء المستقلين، بشأن مواضيع تتصل بتنشيط منظومة الأمم المتحدة وتعزيزها واصلاحها، يقوم الفريق العامل باختيارها بمساعدة الأمانة العامة، وأن يحدد بتوافق الآراء، وبدون أن تنشأ عن ذلك أي ازدواجية أو إعاقة لعمل الأفرقة العاملة المشار إليها أعلاه، الأفكار والمقترنات المستخلصة من تلك الدراسات والتقارير، التي يرى أنها مناسبة لأغراض تنشيط منظومة الأمم المتحدة وتعزيزها واصلاحها تحقيقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقدمة:

٣ - تطلب إلى مكتب الفريق العامل أن يتم اتصالات منتظمة مع مكاتب الأفرقة العاملة المشار إليها أعلاه:

٤ - تطلب إلى الفريق العامل أن يبدأ أعماله الموضوعية خلال الدورة الخمسين للجمعية العامة وأن يقدم تقريراً عن أعماله قبل نهاية تلك الدورة:

٥ - تطلب إلى الأمين العام أن يوفر، في حدود الموارد المتاحة، التي ستستكمل بواسطة صندوق استئمان يمكن التماس التبرعات له، المساعدة الكاملة للفريق العامل، بما في ذلك ما يلزمها من تسهيلات وخدمات دعم للأضطلاع بأعماله:

٦ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الخمسين بتداً بعنوان "تعزيز منظومة الأمم المتحدة".

الجلسة العامة ١٠٧ ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥

الحواشي

(١) نتيجة لذلك، فإن القرار ١٢٦/٤٨، الوارد في الفرع الثاني من : الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والأربعون، الملحق رقم ٤٩ (A/49/49)، المجلد الأول، ينبغي اعتباره القرار ١٢٦/٤٩ أنت.

القرارات المتخذة بناء على تقارير اللجنة الخامسة

المحتويات

رقم القرار	العنوان	البند	تاريخ إتخاذ القرار	الصفحة
٢٠/٤٩	تمويل بعثة مراقبى الأمم المتحدة في أوغندا - رواندا وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا	القرار باء (A/49/687/Add.2)	١٣٠ و ١٢٧
٢٢٢/٤٩	ادارة الموارد البشرية	القرار باء (A/49/802/Add.3)	١١٣
٢٢٧/٤٩	تمويل بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا	القرار باء (A/49/816/Add.1)	١١٧
٢٣١/٤٩	تمويل بعثة مراقبى الأمم المتحدة في جورجيا	القرار باء (A/49/798/Add.1)	١٢٦
٢٣٢/٤٩	تمويل بعثة مراقبى الأمم المتحدة في ليبيريا	القرار باء (A/49/812/Add.1)	١٢٩
٢٣٣/٤٩	الجوائب الإدارية وال المتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام	القرار باء (A/49/803/Add.2)	(١) ١٣٢
٢٣٥/٤٩	تمويل عملية الأمم المتحدة في موزامبيق	١٢٤
٢٣٧/٤٩	مسائل ذات صلة بالميزانية البرنامجية لفترة الستين ١٩٩٥-١٩٩٤ (A/49/822/Add.1)	...	القرار باء (A/49/817/Add.1)	١٠٧
٢٣٨/٤٩	احترام امتيازات وحصانات موظفي الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والمنظمات المتصلة بها (A/49/802/Add.1)	(ج) ١١٣

رقم القرار	العنوان	البند	تاريخ إتخاذ القرار	الصفحة
٢٣٩/٤٩	تمويل بعثة الأمم المتحدة في هايتي (A/49/818/Add.1)	١٢٨	٣١ آذار/مارس ١٩٩٥	٢٧
٢٤٠/٤٩	تمويل بعثة مراقبى الأمم المتحدة في طاجيكستان (A/49/878)	١٦٤	٣١ آذار/مارس ١٩٩٥	٣٠
٢٤١/٤٩	دفع منحة العودة إلى الوطن للموظفين الذين يقيمون في أوطنهم في الوقت الذي يعملون فيه في مراكز عمل تقع في بلد آخر (A/49/802/Add.2)	(١١٣)	٦ نيسان/أبريل ١٩٩٥	٣١
٢٤٢/٤٩	تمويل المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١	١٤٦	١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٥	٣٢
..... (A/49/810/Add.2)	القرار ألف (A/49/810/Add.3)	١٤٦	٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٥	٣٣
٢٤٥/٤٩	تمويل بعثة الأمم المتحدة للعراقية في العراق والكويت (A/49/877/Add.1)	(١١٨)	١٢ تموز/يوليه ١٩٩٥	٣٥
٢٤٦/٤٩	تمويل بعثة مراقبى الأمم المتحدة في السلفادور (A/49/503/Add.1)	١٢٠	١٢ تموز/يوليه ١٩٩٥	٣٧
٢٤٧/٤٩	تمويل بعثة الأمم المتحدة للاستفادة في الصحراء الغربية (A/49/808/Add.2)	١١٩	٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٥	٣٩
٢٤٨/٤٩	تمويل قوة الأمم المتحدة للحماية، وعملية الأمم المتحدة لاستعادة الثقة في كرواتيا، وقوة الأمم المتحدة للوزع الوقائي، ومقر قوات السلام التابعة للأمم المتحدة (A/49/756/Add.2)	١٢٢	٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٥	٤١
٢٤٩/٤٩	الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (A/49/947)	١٣٢	٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٥	٤٣
..... (A/49/947/Add.1)	القرار باء (A/49/947/Add.1)	١٣٢	١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥	٤٤
٢٥٠/٤٩	حساب الدعم لعمليات حفظ السلام (A/49/803/Add.5)	(١٣٢)	٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٥	٤٤

رقم القرار	العنوان	البند	تاريخ إتخاذ القرار	الصفحة
٢٥١/٤٩	تمويل المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمه الأشخاص المسؤولين عن أعمال إبادة الأجناس وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن ارتكاب أعمال إبادة الأجناس وغيرها من الانتهاكات المماثلة في أراضي الدول المجاورة في الفترة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ (A/49/945)	١٦٢	٢٠ تموز/ يوليه ١٩٩٥	٤٦

٢٠/٤٩ - تمويل بعثة مراقبى الأمم المتحدة في أوغندا - روادنا وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى روادنا

باء^(١)

إن الجمعية العامة،

وقد حضرت في تقرير الأمين العام عن تمويل بعثة مراقبى الأمم المتحدة في أوغندا - روادنا وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى روادنا^(٢) وفي تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ذي الصلة^(٣)،

وإذ تشير إلى قراري مجلس الأمن ٨٤٦ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٣ و ٨٧٧ (١٩٩٣) المؤرخ ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، اللذين أنشأ مجلس بموجبهم، على التوالي، بعثة مراقبى الأمم المتحدة في أوغندا - روادنا وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى روادنا، وكذلك إلى القرارات اللاحقة التي مدد مجلس بموجبها ولاية بعثة تقديم المساعدة وآخرها القرار ٩٩٧ (١٩٩٥) المؤرخ ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٥،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٢٤٥/٤٨ المؤرخ ٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤ بشأن تمويل بعثة المراقبين، وقرارها ٤٧٩/٤٨ المؤرخ ٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤ ومقررها ألف المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ و ٤٧٩/٤٨ باء المؤرخ ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ بشأن تمويل بعثة تقديم المساعدة، وقرارها ٢٠/٤٩ ألف المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ ومقررها ٤٨١/٤٩ المؤرخ ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٥ بشأن تمويل بعثة المراقبين وبعثة تقديم المساعدة،

وإذ تؤكد من جديد أن تكاليف بعثة تقديم المساعدة تمثل نفقات للمنظمة تتحملها الدول الأعضاء بموجب الفقرة ٢ من المادة ١٧ من ميثاق الأمم المتحدة،

وإذ تشير إلى مقرراتها السابقة بشأن ضرورة القيام، من أجل تغطية النفقات الناشئة عن بعثة تقديم المساعدة، باتباع إجراء مختلف عن الإجراء المتبع لتغطية نفقات العيزازية العادية للأمم المتحدة،

وإذ تأخذ في اعتبارها أن البلدان الأكثر نموا من الناحية الاقتصادية تكون في وضع يمكنها من تقديم مساهمات أكبر نسبيا، وأن قدرة البلدان الأقل نموا من الناحية الاقتصادية على الإسهام في عملية من هذا القبيل تكون محدودة نسبيا،

وإذ تضع في اعتبارها المسؤوليات الخاصة التي تقع على عاتق الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن في تمويل مثل هذه العمليات، على النحو المشار إليه في قرار الجمعية العامة ١٨٧٤ (دإ - ٤) المؤرخ ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٦٣،

وإدراكا منها لضرورة تزويد بعثة تقديم المساعدة بالموارد المالية اللازمة لتمكينها من الوفاء بمسؤولياتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات ذات الصلة،

١ - تحيط علما بحالة الاشتراكات في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى روادنا حتى ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٥، بما في ذلك الاشتراكات غير المسددة البالغة ٢٠١ ٥٣٩ من دولارات الولايات المتحدة، وتحث جميع الدول الأعضاء المعنية علىبذل كل جهد ممكن لضمان دفع اشتراكاتها المترتبة غير المسددة؛

المقرر لعام ١٩٩٤^(٤) على جزء من المبلغ، أي على ما إجماليه ٣٨٦ ٨٣٠ ١٠٠ دولاراً (صافيته ٢٣٢٤٨ ١٠٠ دولاراً)، وهو المبلغ الذي يخص على أساس تناوبية الفترة المنتهية في ٣١ كانون الأول ديسمبر ١٩٩٤، وأن يطبق بجدول الأنصبة المقرر لعام ١٩٩٥^(٥) على المبلغ المتبقى، أي على ما إجماليه ٧١٤ ٣٣٣ ٧٣ دولاراً (صافيته ٣٥٢ ٨٩٦ ٧٧ دولاراً) للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٥.

- ٨ - تقرير كذلك، وفقاً لاحكام قرارها ٩٧٣ (د) (١٠) المؤرخ ١٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٥٥، أن تختص من المبلغ المقسم فيما بين الدول الأعضاء، على النحو المنصوص عليه في الفقرة ٧ أعلاه، حصة كل منها في صندوق معادلة الضرائب من الإيرادات الإضافية الآتية من الاقطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين المتقدمة بمبلغ ٤٩٧٥٠٠ دولار والمماثلة علىها للفترة من ١٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٤ إلى ٩ حزيران / يونيو ١٩٩٥، منها ٦٠ ١٣٨ دولاراً، وهو المبلغ الذي يخص على أساس تناسبى الفترة المنتهية في ٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٤، و ٤٣٧ ٣٦٢ دولاراً، وهو المبلغ المتبقى الذي يخص الفترة من ١ كانون الثاني / يناير إلى ٩ حزيران / يونيو ١٩٩٥.

٩ - تقرر، كتدبير مؤقت، وإلى حين تقديم الأمين العام
لتقديرات التكلفة المتقدمة وتقديم اللجنة الاستشارية
لتقريرها ذي الصلة، أن تعتمد للحساب الخاص لبعثة
الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا مبلغًا إجماليه
٩٥١٩٠٩٠٩ دولار (صافيye ٣٠٠ ٧٥٨٤ دولار) وذلك
لتشغيل بعثة تقديم المساعدة للفترة من ١٠ حزيران/يونيه
إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥:

١٠- تقرر أيضاً، كترتيب خاص لهذه الحالة، تقسيم المبلغ الإجمالي ٢٠٠ ٦٢٨ ٩٩ دولار (صافيه ٩٧ ٥٠ ٨٠٠ دولار) لمواصلة بعثة تقديم المساعدة للفترة من ١٠ حزيران/يونيه إلى ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ وفقاً للمخطط المبين في هذا القرار:

١١- تقرر كذلك، وفقاً لاحكام القرار ٩٧٣ (د - ١٠)، أن
تخصم من المبلغ المقسم فيما بين الدول الأعضاء، على
النحو المنصوص عليه في الفقرة ١٠ أعلاه، حصة كل منها
في صندوق معاذلة الضرائب من الإيرادات الآتية من
الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين والمقدمة بمبلغ
٢٠٠ دولار المافق عليها للفترة من ١٠٢٠
حسبان/ بهذه الـ ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥

١٢- تقر أن تخصم من المبلغ المقسم فيما بين الدول الأعضاء، على النحو المنصوص عليه في الفقرة ١٠ أعلاه.

٤ - تعرب عن قلقها إزاء الحالة المالية فيما يتعلق بأنشطة حفظ السلام، ولا سيما فيما يخص تسديد التغطيات إلى الدول المساهمة بقواتها ومعدات، بسبب عدم تسديد الدول الأعضاء لأنصبتها المقررة في حينه، وبصفة خاصة الدول الأعضاء التي عليها متأخرات؛

٣- تحت جمیع الدول الأعضاء على بذل كل جهد ممكن لضمان دفع اشتراکاتها المقررة لبعثة تقديم المساعدة فورا وبالكامل:

٤ - تأكيد الملاحظات والتوصيات الواردة في تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، هنا بأحكام هذا القرار، وتحت الأمين العام على مراجعة تلك التوصيات في إدارة هذه العملية وفي وضع مقترنات الميزانية في المستقبلي؛

٥- تطلب إلى الأمين العام أن يتخذ جميع الإجراءات الضرورية التي تكفل إدارة بعثة تقديم المساعدة بأقصى قدر من الكفاءة والاقتصاد؛

٦- تقرر أن تعتمد للحساب الخاص لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا مبلغا إجماليه ١٤٣٤١٧٠٠ دولار (صافيه ٩٠٠ ٤٦١ ١٤١ دولار) لتشغيل بعثة تقديم المساعدة في الفترة من ١٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٤ إلى ٩ حزيران /يونيه ١٩٩٥ ، شاملة سلطة التزام بمبلغ إجماليه ٦٠ مليون دولار (صافيه ٣٠٠ ٥٨٥٤٢ دولار) المأذون به بموجب أحكام قرار الجمعية العامة ٢٠/٤٩ ألف و مبلغ إجماليه ٨٠ مليون دولار (صافيه ٥٠٢ ٥٠٠ دولار) المأذون به بموجب أحكام مقرر الجمعية ٤٨١/٤٩

- تقرر أيضاً، كترتيب خاص لهذه الحالة، تقسيم المبلغ الإجمالي الإضافي ٤١٧٠٠٠٨٣ دولار (صافيه ٦٠٠٩١٩٠٠٠٩٢٨٢ دولار) للفترة من ١٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٤ إلى ٩ حزيران / يونيو ١٩٩٥، آخذة في الاعتبار المبلغ الإجمالي ٣٠ مليون دولار (صافيه ١٥٠٢٩٢٧١٠٠٠٢٩٢٧١ دولاراً) الذي سبق تقسيمه وفقاً للقرار ٤٩/٢٠٠٤٩ ألف والمبلغ الإجمالي ٣٠ مليون دولار (صافيه ١٥٠٢٩٢٧١٠٠٠٢٩٢٧١ دولاراً) الذي سبق تقسيمه وفقاً لمقرر الجمعية العامة ٤٩/٤٨١ فيما بين الدول الأعضاء وفقاً لتكوين المجتمعات المبين في الفقرتين ٣ و ٤ من قرار الجمعية ٤٣/٢٢٧ المؤرخ ١ آذار / مارس ١٩٨٩، على النحو الذي عدلته الجمعية في قراراتها ٤٤/١٩٢٠١٩٢٤٤ باء المؤرخ ٢١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٩، و ٤٥/٢٦٩ المؤرخ ٢٧ آب / أغسطس ١٩٩١، و ٤٦/١٩٨١ ألف المؤرخ ٢٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩١، و ٤٧/٢١٨ ألف المؤرخ ٢٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٢، و مقررها ٤٨/٤٧٢ ألف المؤرخ ٢٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٣، على أن يطبق جدول الأنتصبة

٢ - تحيط علماً مع التقدير بالبيان المتصل بمركز المرأة في أمانات منظومة الأمم المتحدة، الذي اعتمدته لجنة التنسيق الإدارية في دورتها العادمة الأولى لعام ١٩٩٥ وطلب إلى أعضاء اللجنة أن يقدموا تقريراً عن تنفيذ ما يتضمنه من اقتراحات:

٣ - تطلب إلى الأمين العام أن يضع سياسة شاملة للاستعانة بالمتقاعدين، تتضمن الضوابط الداخلية الملائمة لكتلة عدم تجاوز الأجرور التي يتضمنها هؤلاء المتقاعدون الحد الأقصى المحدد حالياً لهذه المدفوعات، وأن يقدم إلى الجمعية العامة تقريراً عن ذلك في دورتها الحاديدة والخمسين:

٤ - تطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يكفل اتساق هذه السياسة مع النظام الأساسي للصندوق المشترك لمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة:

٥ - تقرر ألا يتضمن أي موظف سابق يقبض معاشًا تقاعدياً من الصندوق المشترك لمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، من أية أموال للأمم المتحدة، مبلغًا يتجاوز مجموعه في أية سنة توقيعية ١٢٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة، وذلك ريثما يتم النظر في السياسة المتعلقة بالاستعانة بالمتقاعدين في الدورة الحاديدة والخمسين للجمعية العامة:

٦ - تأذن، على أساس استثنائي أثناء الدورة الخمسين، بتجاوز مخالفة ما قررت في الفقرة ٥ أعلاه، بغية المحافظة على أقصى قدر من الفعالية لخدمات المؤتمرات.

الجلسة العامة ١٠٦
٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٥

- ٢٢٧/٤٩ - تمويل بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا

باء^(٨)

إن الجمعية العامة،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام عن تمويل بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا^(٩) وفي تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ذي الصلة^(١٠)،

حصة كل منها في الرصيد غير المرتبط به عن الفترة من ٥ نيسان/أبريل إلى ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، على أن تقوم اللجنة الاستشارية بتحديد المبلغ بالضبط في موعد أقصاه ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٥:

١٣ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة، على ضوء قرار مجلس الأمن ٩٩٧ (١٩٩٥)، وفي موعد أقصاه ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، مقترنات الميزانية المقترنة للفترتين من ١٠ حزيران/يونيه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ ومن ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦:

١٤ - تدعو إلى تقديم تبرعات إلى بعثة تقديم المساعدة بقداً وفي شكل خدمات ولوازم تكون مقبولة لدى الأمين العام، وتدار، حسب الاقتضاء، وفقاً للإجراءات الذي حددته الجمعية العامة في قراراتها ٢٣٠/٤٣ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ و ١٩٢/٤٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ و ٢٥٨/٤٥ المؤرخ ٣ أيار/مايو ١٩٩١:

١٥ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الخمسين البند المعنون "تمويل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا".

الجلسة العامة ١٠٥
١٢ تموز/يوليه ١٩٩٥

- ٢٢٢/٤٩ - إدارة الموارد البشرية

باء^(١١)

إن الجمعية العامة،

وقد نظرت في التقارير ذات الصلة بإدارة الموارد البشرية المقدمة من الأمين العام إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين المستأنفة^(٧)،

وإذ تحيط علماً مع القلق بورقة غرفة الاجتماع المتعلقة بممارسة استخدام المتقاعدين في الأمانة العامة للأمم المتحدة،

١ - تكرر الإعراب عن تأييدها للأمين العام في سعيه لتهيئة بيئة وثقافة إداريتين داعمتين في المنظمة بما يجعل الموظفين يساهمون بأقصى ما يتتوفر لديهم من إمكانات وفعالية وكفاءة؛

وإدراكا منها لضرورة تزويد بعثة التحقق بالموارد المالية اللازمة لتمكينها من الوفاء بمسؤولياتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

١- تحيط علما بحالة الاشتراكات في بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا حتى ٦ تموز/يوليه ١٩٩٥، بما في ذلك الاشتراكات غير المسددة البالغة ٧١٦٢٤٤٣ من دولارات الولايات المتحدة، وتحت جميع الدول الأعضاء المعنية على ضمان دفع اشتراكاتها المقررة غير المسددة؛

٢- تعرب عن قلقها إزاء الحالة المالية فيما يتعلق بأداشطة حفظ السلام، بسبب عدم تسديد الدول الأعضاء لأنسبتها المقررة في حينه، وبصفة خاصة الدول الأعضاء التي عليها متأخرات؛

٣- تحت جميع الدول الأعضاء علىبذل كل جهد ممكن لكتلة دفع اشتراكاتها المقررة لبعثة التتحقق فوراً وبالكامل؛

٤- تؤيد الملاحظات والتوصيات الواردة في تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية؛

٥- تقرر، كتدبير مؤقت، وريثما يقدم الأمين العام معلومات مستكملة عن الميزانية في موعد أقصاه أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ وتقدم اللجنة الاستشارية تقريراً مفصلاً بهذا الشأن، أن تعتمد، بصفة مبدئية، للحساب الخاص لبعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا مبلغاً إجماليه ١٥٠ مليون دولار (صافي ١٤٨ مليون دولار) لتمويل بعثة التتحقق في الفترة من ٩ شباط/فبراير إلى ٨ آب/أغسطس ١٩٩٥، شاملة مبلغاً إجماليه ١٠٠,٥ مليون دولار (صافي ٩٩ مليون دولار) سبق الإذن به وتقسيمه بموجب أحكام قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٤٩، وبمبلغ إجماليه ٥٠ مليون دولار (صافي ٤٩ مليون دولار) أذنت به اللجنة الاستشارية بموجب أحكام قرار الجمعية ٢٢٣/٤٩ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤؛

٦- تقرر أيضاً، كترتيب خاص لهذه الحالة، وأخذة في الاعتبار المبلغ الذي إجماليه ١٠٠,٥ مليون دولار (صافي ٩٩ مليون دولار) والذى سبق تقسيمه وفقاً للقرار ٢٢٧/٤٩ ألف، تقسيم مبلغ إضافي إجماليه ١٣٩,٥ مليون دولار (صافي ١٣٨,١ مليون دولار) للفترة من ٩ شباط/فبراير إلى ٨ آب/أغسطس ١٩٩٥ فيما بين الدول الأعضاء وفقاً لتكوين المجموعات الذي حدده قرار الجمعية العامة في القررتين ٣ و ٤ من قرارها ٢٢٣/٤٩ المؤرخ ١ آذار/مارس ١٩٨٩، وعلى النحو الذي عدلته

وإذ تشير إلى قرار مجلس الأمن ٦٢٦ (١٩٨٨) المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، الذي أنشأ المجلس بموجبه بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا، وقرار المجلس ١٩٦ (١٩٩١) المؤرخ ٣٠ أيار/مايو ١٩٩١، الذي قرر المجلس بموجبه أن يعود بولاية جديدة إلى بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا (وسميت منذ ذلك الوقت فصاعداً بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا)، وقراراته اللاحقة، وآخرها القرار ٩٧١ (١٩٩٥) المؤرخ ٨ شباط/فبراير ١٩٩٥، الذي أذن المجلس بموجبه بإنشاء عملية لحفظ السلام، هي بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، لمساعدة الطرفين على إحلال السلام وتحقيق المصالحة الوطنية في أنغولا على أساس اتفاقات السلام لأنغولا^(١) وبروتوكول لوساكا^(٢) وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بولاية مبدئية مدتها ستة أشهر حتى ٨ آب/أغسطس ١٩٩٥ ووزع للقوات بما لا يتجاوز ٧٠٠٠ من الأفراد العسكريين، بالإضافة إلى ٣٥٠ من المراقبين العسكريين و ٢٦٠ من مراقبي الشرطة، مع العدد المناسب من الموظفين الدوليين والمحللين،

وإذ تشير أيضاً إلى قرارها ٢٣١/٤٣ المؤرخ ١٦ شباط/فبراير ١٩٨٩ بشأن تمويل بعثة التتحقق، وقراراتها ومقرراتها اللاحقة بهذا الشأن، وآخرها القرار ٢٢٧/٤٩ ألف المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

وإذ تؤكد من جديد أن تكاليف بعثة التتحقق تمثل نفقات للمنظمة تتحملها الدول الأعضاء وفقاً للفقرة ٢ من المادة ١٧ من ميثاق الأمم المتحدة،

وإذ تشير إلى مقرراتها السابقة بشأن ضرورة القيام، من أجل تغطية النفقات الناشئة عن بعثة التتحقق، باتباع إجراء مختلف عن الإجراء المتبع لتغطية نفقات الميزانية العادية للأمم المتحدة،

وإذ تأخذ في اعتبارها أن البلدان الأكثر نمواً من الناحية الاقتصادية تكون في وضع يمكنها من تقديم مساهمات أكبر نسبياً، وأن قدرة البلدان الأقل نمواً من الناحية الاقتصادية على الإسهام في عمليات من هذا القبيل تكون محدودة نسبياً،

وإذ تضع في اعتبارها المسؤوليات الخاصة التي تقع على عاتق الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن في تمويل تلك العمليات، على النحو المشار إليه في قرار الجمعية العامة ١٨٧٤ (دإ - ٤) المؤرخ ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٦٣

- ٢٣١/٤٩ تمويل بعثة مراقبين للأمم المتحدة في جورجيا

باء٥٧

إن الجمعية العامة،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام عن تمويل بعثة مراقبين للأمم المتحدة في جورجيا^(٤) وفي تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ذي الصلة^(٥)،

وإذ تشير إلى قرار مجلس الأمن رقم ٨٥٤ (١٩٩٣) المؤرخ ٦ آب/أغسطس ١٩٩٣، الذي وافق المجلس بموجبه على إيفاد فريق متقدم يصل قوامه إلى عشرة من المراقبين العسكريين التابعين للأمم المتحدة إلى المنطقة لفترة ثلاثة أشهر، وعلى إدماج هذا الفريق المتقدم في بعثة لمراقبين الأمم المتحدة إذا أنشأ المجلس تلك البعثة رسمياً،

وإذ تشير أيضاً إلى قرار مجلس الأمن رقم ٨٥٨ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٣، الذي قرر المجلس بموجبه إنشاء بعثة مراقبين للأمم المتحدة في جورجيا، وإلى القرارات اللاحقة التي مدد المجلس بموجبها ولاية بعثة المراقبين، وأخرها القرار رقم ٩٩٣ (١٩٩٥) المؤرخ ١٢ أيار/مايو ١٩٩٥،

وإذ تشير كذلك إلى مقرريها رقم ٤٧٥/٤٨ ألف المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ و٤٧٥/٤٨ باء٤٧٥/٤٨ المؤرخ ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٤ وإلى قرارها رقم ٤٧٦/٤٨ المؤرخ ٢٢١/٤٩ ألف المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ بشأن تمويل بعثة المراقبين،

وإذ تؤكد من جديد أن تكاليف بعثة المراقبين تمثل نفقات للمنظمة تتحملها الدول الأعضاء وفقاً للفقرة ٢ من المادة ١٧ من ميثاق الأمم المتحدة،

وإذ تشير إلى مقرريها السابق بشأن ضرورة القيام، من أجل تغطية النفقات الناشئة عن بعثة المراقبين، باتباع إجراء مختلف عن الإجراء المتبعة لتغطية نفقات الميزانية العادية للأمم المتحدة،

وإذ تأخذ في اعتبارها أن البلدان الأكثر نمواً من الناحية الاقتصادية تكون في وضع يمكنها من تقديم مساهمات أكبر نسبياً، وأن قدرة البلدان الأقل نمواً من الناحية الاقتصادية على الإسهام في عملية من هذا القبيل تكون محدودة نسبياً،

الجمعية في قراراتها رقم ١٩٢/٤٤ باء١٩٢/٤٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، رقم ٢٦٩/٤٥ آب/أغسطس ١٩٩١، رقم ١٩٨/٤٦ ألف المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، و٢١٨/٤٧ ألف المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، ومقرريها رقم ٤٧٢/٤٨ ألف المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، ومع مراعاة جدول الأنصبة المقررة لسنة ١٩٩٥ على النحو الذي حددته الجمعية في قرارها رقم ١٩٤/٩١ باء١٩٤/٩١ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤؛

- ٧ تقرر كذلك، وفقاً لأحكام قرارها رقم ٩٧٣ (١٠ - ١٠) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٥، أن تخصص من المبالغ المقسمة فيما بين الدول الأعضاء، على النحو المنصوص عليه في الفقرة ٦ أعلاه، حصة كل منها في صندوق معاذلة الضرائب من الإيرادات الآتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين والمقدرة بمبلغ ٤,٤ مليون دولار، الموقاف عليها للفترة من ٩ شباط/فبراير إلى ٨ آب/أغسطس ١٩٩٥؛

- ٨ تقرر، بالنسبة لفترة ما بعد ٨ آب/أغسطس ١٩٩٥، أن تأذن للأمين العام بالدخول في التزامات بمعدل لا يتجاوز إجماليه ١٣,٩ مليون دولار (صافيها ١٣,٣ مليون دولار) شهرياً لغاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، وأن يقسم هذا المبلغ فيما بين الدول الأعضاء وفقاً للمخطط المبين في هذا القرار، وهما باتخاذ مجلس الأمن قراراً بتمديد ولاية بعثة التحقق إلى ما بعد ٨ آب/أغسطس ١٩٩٥؛

- ٩ تدعو إلى تقديم تبرعات إلى بعثة التتحقق نقداً وفي شكل خدمات ولوازم تكون مقبولة لدى الأمين العام، وتدار، حسب الاقتضاء، وفقاً للإجراءات التي حددته الجمعية العامة في قراراتها رقم ٤٢٠/٤٢ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، و١٩٢/٤٤ ألف المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، و٤٥٨/٤٥ المؤرخ ٣ أيار/مايو ١٩٩١؛

- ١٠ تطلب إلى الأمين العام أن يتخذ جميع الإجراءات الضرورية التي تكفل إدارة بعثة التتحقق بأقصى قدر من الكفاءة والاقتصاد؛

- ١١ تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الخامسة البند المعنون "تمويل بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا".

إلى ١٥ أيار/مايو، ١٩٩٥، وهو العبلغ المأذون به والمعقسم بموجب أحكام قرارها ٤٩/٢٣١؛

- ٨- تقرر أيضاً أن تعتمد للحساب الخاص مبلغـاً إجماليـه ٦١٨٧١٨ دولـاراً (صـافية ٥٦٨٠ دـولـاراً)، شاملـاً مـبلغـاً إجماليـه ٦٨٠٤٤٠ دـولـاراً (صـافية ٦٨٠٣٤٤٠ دـولـاراً) المـأذونـ بهـ والمـقـسـمـ بـعـوجـبـ أحـكـامـ القرـارـ ٤٩/٢٣١ـ دـولـارـاـ،ـ وـذـلـكـ لـمواـصـلـةـ بـعـثـةـ الـمـراـقبـيـنـ لـلـفـتـرـةـ مـنـ ١٦ـ آـيـارـ/ـماـيوـ ١٩٩٥ـ إـلـىـ ١٢ـ كانـونـ الثـانـيـ/ـيـانـيـرـ ١٩٩٦ـ

٩ - تقرر كذلك، كترتيب خاص لهذه الحالة، وآخذة في الاعتبار ما إجماليه ٣٤٤٠٠٦٨ دولاراً (صافيته ٣٢٢٤٠٦٨ دولاراً) الذي سبق تقسيمه وقتاً للقرار ٤٩١/٢٣١، تقسيم مبلغ إضافي إجماليه ٨٥٠٨٦٥٠ دولاراً (صافيته ٧٩٨٦٥٠٠ دولاراً) للفترة من ١٦ أيار/مايو ١٩٩٥ إلى ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ فيما بين الدول الأعضاء وفقاً لتكونين المجموعات العبيتين في الفقرتين ٣ و ٤ من قرار الجمعية العامة ٤٣/٢٢٢ المؤرخ ١ آذار/مارس ١٩٨٩، على النحو الذي عدلته الجمعية في قراراتها ٤٤/١٩٢ و ٤٤/١٩٣ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، و ٤٥/٢٦٩ المؤرخ ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩١، و ٤٦/١٩٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، و ٤٧/٢١٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، ومقرراتها ٤٨/٤٧٢ و ٤٨/٤٧٣ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، وآخذة في الاعتبار جداول الانصبة المقترنة للسنوات ١٩٩٥ و ١٩٩٦ و ١٩٩٧ على التحويل المبين في قرار الجمعية ٤٩/١٩٣ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤.

١٠ - تقرر، وفقاً لاحكام قرارها ٩٧٣ (د - ١٠) المؤرخ
١٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٥٥، أن تختص من المبالغ المقسومة
فيما بين الدول الأعضاء، على النحو المنصوص عليه في
الفقرة ٩ أعلاه، حصة كل منها في صندوق معادلة الضرائب
من الإيرادات الإضافية الآتية من الاقتطاعات الإلزامية من
مرتبات الموظفين المقدرة بمبلغ ٥٢٢١٥٠ دولاراً والموافق
عليها بعثة المراقبين للفترة من ١٦ أيار / مايو ١٩٩٥ إلى
١٢ كانون الثاني / يناير ١٩٩٦؛

١١ - تقرر أيضاً أن تخصيص من المبالغ المقسمة فيما بين الدول الأعضاء، على النحو المنصوص عليه في الفقرة ٩ أعلاه، حصة كل منها في الرصيد غير المرتبط به البالغ إجماليه ٣٧١٤١٨٦ دولاراً (صافيته ٢٩٨٦١٢٣ دولاراً) فيما يتعلّق بالفترة من ٧ آب/أغسطس ١٩٩٣ إلى ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥.

١٢ - تقرر كذلك، فيما يتعلق بفترة ما بعد ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، أن تأذن للأمين العام بالدخول في

وإذ تضع في اعتبارها المسؤوليات الخاصة التي تقع على الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن في تمويل مثل هذه العمليات، على النحو المشار إليه في قرار الجمعية العامة ١٨٧٤ (دإ - ٤) المؤرخ ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٦٣

وإدراكا منها لضرورة تزويد بعثة المراقبين بالموارد المالية اللازمة لتمكينها من الوفاء بمسؤولياتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

١- تحيط علماً بحالة الاشتراكات فيبعثة مراقبة الأمم المتحدة في جورجيا حتى ١٢ حزيران / يونيو ١٩٩٥ بما في ذلك الاشتراكات غير المسددة باللغة من دولارات الولايات المتحدة، وتحث جميع الدول الأعضاء المعنية على بذل كل جهد ممكن لضمان دفع اشتراكاتها المقدورة غير المسددة:

٤- تعرف عن قلها إزاء الحالة المالية فيما يتعلق
بأنشطة حفظ السلام، بسبب عدم تسديد الدول الأعضاء
لأنصبتها المقررة في حينه، وبصفة خاصة الدول الأعضاء
التي عليها متأخرات!

٣ - تحت جميع الدول الأعضاء على بذل كل جهد ممكن لضمان دفع اشتراكاتها المقررة لبعثة المراقبين فوراً وبالكامل؛

٤- تأكيد الملاحظات والتوصيات الواردة في تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية:

٥ - تقر، على أساس استثنائي، الترتيبات الخاصة
ليبعثة المراقبين فيما يتعلق بتطبيق المادة الرابعة من النظام
المالي للأمم المتحدة والتي تقضي بأن تستبقي الاعتمادات
المطلوبة فيما يتعلق بالالتزامات المستحقة للحكومات
المقدمة لوحدات عسكرية وأو لدعم سوقى إلى البعثة إلى
ما بعد الفترة المنصوص عليها في البندين ٣-٤ و ٤-٤ من
النظام المالي، على النحو المبين في مرفق هذا
القرار.

٦- تطلب إلى الأمين العام أن يتخذ جميع الإجراءات
الضرورية التي تكفل إدارة بعثة المراقبين بأقصى قدر من
الكفاءة والاقتصاد؛

٧ - تقرر أن تعتمد للحساب الخاص لبعثة مراقبين الأمم المتحدة في جورجيا مبلغا إجماليه ٦٨٠ ١٣٦ دولاراً (تسايفيه ٣٦٤٦٨ دولاراً) للفتح رقم من ٤ (كائنون السادس) ببناء

-٤٩/٢٣٢ - تمويل بعثة مراقبى الأمم المتحدة في ليبيريا
بأء^(١)

إن الجمعية العامة،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام عن تمويل بعثة مراقبى الأمم المتحدة في ليبيريا^(٢) وفي تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ذي الصلة^(٣)،

وإذ تشير إلى قرار مجلس الأمن رقم ٨٦٦ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، الذي أنشأ المجلس بموجبه بعثة مراقبى الأمم المتحدة في ليبيريا، وإلى القرارات اللاحقة التي جدد المجلس بموجبها بعثة المراقبين، وآخرها القرار رقم ٩٨٥ (١٩٩٥) المؤرخ ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٥،

وإذ تشير أيضاً إلى مقرراتها رقم ٤٧٨/٤٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ بشأن تمويل بعثة المراقبين وإلى قراراتها اللاحقة بهذا الصدد، وآخرها القرار رقم ٢٣٢/٤٩ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤،

وإذ تؤكد من جديد أن تكاليف بعثة المراقبين تمثل ثنفقات للمنظمة تتحملها الدول الأعضاء وفقاً للفقرة ٢ من المادة ١٧ من ميثاق الأمم المتحدة،

وإذ تشير إلى مقرراتها السابقة بشأن ضرورة القيام، من أجل تغطية النفقات الناشئة عن بعثة المراقبين، باتباع إجراء مختلف عن الإجراء المتبعة لتغطية ثنفقات الميزانية العادلة للأمم المتحدة،

وإذ تأخذ في اعتبارها أن البلدان الأكثر ثمواً من الناحية الاقتصادية تكون في وضع يمكنها من تقديم مساهمات أكبر نسبياً، وأن قدرة البلدان الأقل نمواً من الناحية الاقتصادية على الإسهام في عمليات من هذا القبيل تكون محدودة نسبياً،

وإذ تضع في اعتبارها المسؤوليات الخاصة التي تقع على عاتق الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن في تمويل مثل هذه العمليات، على التحول المشار إليه في قرار الجمعية العامة رقم ١٨٧٤ (دإ-٤) المؤرخ ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٦٣،

التزامات لفترة ٥,٧ أشهر، بمعدل شهري لا يتجاوز إجماليه ١٣٣٤٥٠٠ دولار (صافي ١٤٦٠٠ دولار) فيما يتعلق بمواصلة بعثة المراقبين، على أن يقسم المبلغ وفقاً للمخطط المبين في هذا القرار، ورهناً باتخاذ مجلس الأمن قراراً بتجديد ولاية بعثة المراقبين إلى ما بعد ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦؛

١٣ - تدعوا إلى تقديم تبرعات إلى بعثة المراقبين نقداً وفي شكل خدمات ولوازم تكون مقبولة لدى الأمين العام، وتدار، حسب الاقتضاء، وفقاً للإجراء الذي حددته الجمعية العامة في قراراتها رقم ٢٣٠/٤٣ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، و ١٩٢/٤٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، و ٢٥٨/٤٥ المؤرخ ٣ أيار/مايو ١٩٩١؛

١٤ - تقررون أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الخمسين البند المعنون "تمويل بعثة مراقبى الأمم المتحدة في جورجيا".

الجلسة العامة ١٠٥
١٢ تموز/يوليه ١٩٩٥

المرفق

ترقيبات خاصة فيما يتعلق بتطبيق المادة الرابعة
من النظام المالي للأمم المتحدة

١ - في نهاية فترة الإثنين عشر شهراً المنصوص عليها في البند ٣-٤ تُرْجَل إلى حسابات الدفع أي التزامات غير مصنفة متعلقة بالفترة المالية المعنية، وتكون متصلة بالسلسلة الموردة والخدمات المقدمة من الحكومات والتي وردت بشأنها مطالبات، أو التي تكون مشمولة بمعدلات تسديد النفقات المعمول بها؛ وتظل حسابات الدفع هذه مسجلة في الحساب الخاص لبعثة مراقبى الأمم المتحدة في جورجيا إلى حين إتمام الدفع.

٢ - (أ) تظل سارية لفترة إضافية مدتها أربع سنوات تبدأ بعد انتهاء فترة الإثنين عشر شهراً المنصوص عليها في البند ٣-٤ أي التزامات أخرى غير مصنفة متعلقة بالفترة المالية المعنية تكون مستحقة للحكومات عن سلع موردة وخدمات مقدمة، وأي التزامات أخرى يتquin الوفاء بها للحكومات لم ترد بشأنها المطالبات الالزمة بعد:

(ب) تعامل المطالبات التي ترد خلال فترة السنوات الأربع هذه على التحول المنصوص عليه في الفقرة ١ من هذا المرفق، متى كان ذلك منطبقاً؛

(ج) في نهاية فترة السنوات الأربع الإضافية، تلغى أي التزامات غير مصنفة، ويعاد حيتنة الرصيد المتبقى من أي اعتمادات مستبقاة لهذا الغرض.

٨ - تقرر كذلك، فيما يتعلق بالفترة من ١ تموز/ يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥، أن تعتمد للحساب الخاص مبلغًا إجماليه ٨٥٢٧٣٠٠ دولار (صافيته ٧٩٤٣٣٠٠ دولار) لمواصلة بعثة المراقبين، وأن يتقسم هذا المبلغ فيما بين الدول الأعضاء بمعدل شهري إجماليه ١٤٢١٢٠٠ دولار (صافيته ١٣٧٣٩٠٠ دولار) وفقاً للمخطط المبين في القرار ٢٣٢/٤٩، ومع مراعاة جدول الأنصبة المقررة للسنوات ١٩٩٥ و ١٩٩٦ و ١٩٩٧ على النحو المبين في قرار الجمعية العامة ١٩٤٩ باء المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤، وهنا باتخاذ مجلس الأمن قراراً بتمديد ولاية بعثة المراقبين:

٩ - تقرر، وفقاً لأحكام قرارها ٩٧٣ (د-١٠) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٥، أن تخصم من المبلغ المقسم فيما بين الدول الأعضاء، على النحو المنصوص عليه في الفقرة ٨ أعلاه، حصة كل منها في صندوق معادلة الضرائب من الإيرادات الآتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين المتقدمة بمبلغ ٥٨٤٠٠٠ دولار، التي يبلغ معدلها الشهري ٩٧٣٠٠ دولار، والموافق عليها ببعثة المراقبين للفترة من ١ تموز/ يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥؛

١٠ - تقرر أيضاً أن تخصم من المبالغ المقسمة فيما بين الدول الأعضاء، على النحو المنصوص عليه في الفقرة ٨ أعلاه، حصة كل منها من المبلغ الإجمالي ٣٩٥٥٥٣٢ دولاراً (صافيته ٤٣٦٢٩٠٠ دولاراً) المتبقى من الأنصبة المقررة للفترة من ١٤ نيسان/أبريل إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥، والذي يمثل الرصيد المتبقى بين سلطة الالتزام الموافق عليها في القرار ٢٣٢/٤٩ ألف والمبلغ المعتمد في الفقرة ٧ أعلاه؛

١١ - تدعوا إلى تقديم تبرعات إلى بعثة المراقبين نقداً وفي شكل خدمات ولوازم تكون مقبولة لدى الأمين العام، وتدار، حسب الاقتضاء، وفقاً للإجراء الذي حددته الجمعية العامة في قراراتها ٢٣٠/٤٣ كاون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨، و ١٩٢/٤٤ و ١٩٢/٤٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩، و ٢٥٨/٤٥ المؤرخ ٣ أيار/مايو ١٩٩١.

الجلسة العامة ١٠٥
١٢ تموز/ يوليه ١٩٩٥

وإدراكاً منها لضرورة تزويد بعثة المراقبين بالموارد المالية اللازمة لتمكينها من الوفاء بمسؤولياتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة،

١ - تحيط علماً بحالة الاشتراكات المقررة لبعثة مراقبى الأمم المتحدة في ليبيريا حتى ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥، بما في ذلك الاشتراكات غير المسددة البالغة ٩٦٧١٧٥ من دولارات الولايات المتحدة، وتحث جميع الدول الأعضاء المعنية علىبذل كل جهد ممكن لضمان دفع اشتراكاتها المقررة غير المسددة؛

٢ - تعرب عن قلقها إزاء الحالة المالية فيما يتعلق بأنشطة حفظ السلام، بسبب عدم تسديد الدول الأعضاء لأنصيبتها المقررة في حينه، وبصفة خاصة الدول الأعضاء التي عليها متاخرات؛

٣ - تحث جميع الدول الأعضاء علىبذل كل جهد ممكن لضمان دفع اشتراكاتها المقررة لبعثة المراقبين فوراً وبالكامل؛

٤ - تؤيد الملاحظات والتوصيات الواردة في تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية؛

٥ - تطلب إلى الأمين العام أن يتخذ جميع الإجراءات الضرورية التي تكفل إدارة جميع أنشطة الأمم المتحدة المتصلة بعملية السلام في ليبيريا بشكل منسق وبأقصى قدر من الكفاءة والاقتصاد؛

٦ - تقرر أن تعتمد للحساب الخاص لبعثة مراقبى الأمم المتحدة في ليبيريا مبلغًا إجماليه ٤٠٠٧٨١٤ دولار (صافيته ٥٣٣٤٠٠ دولار) المأذون به والمقسم وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٣٢/٤٩، وأن تمواصلة بعثة المراقبين للفترة من ١٤ كانون الثاني/يناير إلى ١٢ نيسان/أبريل ١٩٩٥؛

٧ - تقرر أيضاً أن تعتمد للحساب الخاص مبلغًا إجماليه ٣٦٩٥٢٠٠ دولار (صافيته ٣٤٤٢٢٠٠ دولار) المأذون به والمقسم وفقاً للقرار ٢٣٢/٤٩ ألف لمواصلة بعثة المراقبين للفترة من ١٤ نيسان/أبريل إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥؛

<p>خامساً</p> <p>أماكن الإقامة المتنقلة والمؤقتة</p> <p>تؤيد تعليقات الأمين العام؛</p> <p>سادساً</p> <p>دليل دعم العمليات</p> <p>تؤيد اعتزام الأمانة العامة إنجاز إعداد دليل لدعم العمليات.</p> <p>الجلسة العامة ٩٩</p> <p>١٩٩٥ آذار / مارس ٣١</p>	<p>الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام</p> <p>باء^(١)</p> <p>إن الجمعية العامة</p> <p>كتيب بعثات الدراسات الاستقصائية</p> <p>تؤيد اعتزام الأمانة العامة إنجاز إعداد كتب ببعثات الدراسات الاستقصائية على النحو الوارد وصفه في الفقرتين ٨ و ٩ من تقرير الأمين العام^(٢)؛</p>	<p>- ٢٣٣/٤٩</p>
<p>٢٣٥/٤٩</p> <p>تمويل عملية الأمم المتحدة في موزambique</p> <p>إن الجمعية العامة،</p> <p>وقد نظرت في تقرير الأمين العام عن تمويل عملية الأمم المتحدة في موزambique^(٣) وفي تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ذي الصلة^(٤)،</p> <p>وإذ تشير إلى قرار مجلس الأمن رقم ٧٩٧ (١٩٩٢) المؤرخ ٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٢، الذي أنشأ المجلس بموجبه عملية الأمم المتحدة في موزambique، وإلى القرارات اللاحقة التي مدد المجلس بموجبها ولاية العملية، وأخرها القرار رقم ٩٥٧ (١٩٩٤) المؤرخ ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٤ و ٩٦٠ (١٩٩٤) المؤرخ ٢١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٤،</p> <p>وإذ تشير أيضاً إلى قرارتها رقم ٢٤٤/٤٧ المؤرخين ١٦ آذار / مارس ١٩٩٣ بشأن تمويل العملية، وإلى قراراتها ومقرراتها اللاحقة في هذا الصدد، وأخرها القرار رقم ٢٤٠/٤٨ باء المؤرخ ٢٩ تموز / يوليه ١٩٩٤ والمقرر رقم ٤٧٧/٤٩ المؤرخ ٢٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٤،</p> <p>وإذ تؤكد من جديد أن تكاليف العملية تمثل نفقات المنظمة تتتحملها الدول الأعضاء وفقاً للفقرة ٢ من المادة ١٧ من ميثاق الأمم المتحدة،</p> <p>وإذ تشير إلى مقرراتها السابقة بشأن ضرورة القيام، من أجل تغطية النفقات الناشئة عن العملية، باتباع إجراء</p>	<p>ثانياً</p> <p>تمويل الأنشطة الإعلامية</p> <p>تؤيد اقتراح الأمين العام وتطلب إلى لجنة الإعلام أن تستعرض سياسة الأمانة العامة بشأن نشر المعلومات المتصلة بحفظ السلام؛</p> <p>ثالثاً</p> <p>صندوق المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة</p> <p>تطالب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة آراء المجلس المشترك لصندوق المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة بشأن الآثار المترتبة بالنسبة للصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة على اشتراك مختلف فئات الموظفين المدنيين العاملين في عمليات حفظ السلام في الصندوق؛</p> <p>رابعاً</p> <p>تقديم الخدمات إلى القوات</p> <p>تؤيد تعليقات الأمين العام فيما يتعلق بتقديم الخدمات إلى القوات من خلال المقاولين المحليين؛</p>	<p>- ٢٣٥/٤٩</p>

٧- تعرب عن بالغ القلق لأن عدم تسديد الدول الأعضاء لاشتراكاتها المقررة فوراً وبالكامل ينذر بترك الحساب الخاص لعملية الأمم المتحدة في موزامبيق بلا أموال سائلة تكفي لسداد التزاماته، وخاصة بالنسبة للبلدان المساهمة بقوات:

٨- تطلب إلى الأمين العام أن يستكشف جميع الإمكانيات لضمان تسديد التكاليف فوراً إلى البلدان المساهمة بقوات ومعدات:

٩- تقرؤ أن تعتمد للحساب الخاص لعملية الأمم المتحدة في موزامبيق مبلغ إجماليه ٤٠ مليون دولار (صافيه ٣٩٠٥٣٣٠٠ دولار) لتصفية العملية للفترة من ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ إلى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥، متضمنا صلاحية الالتزام بـ ٢٥ مليون دولار، التي أذن بها بموجب أحكام قرار الجمعية العامة ٤٨/٤٠ باع، رهنا بالموافقة المسبقة للجنة الاستشارية:

١٠- تقرور أيضاً، كترتيب خاص لهذه الحالة، تقسيم المبلغ الذي إجماليه ٤٠ مليون دولار (صافيه ٣٩٠٥٣٣٠٠ دولار) للفترة من ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ إلى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥ فيما بين الدول الأعضاء وفقاً لتكون المجموعات العبين في الفقرتين ٣ و ٤ من قرار الجمعية العامة ٢٢٢/٤٣ المؤرخ ١ آذار/مارس ١٩٨٩، على النحو الذي عدلته الجمعية في قراراتها ١٩٢/٤٤ باع المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، و ٢٦٩/٤٥ المؤرخ ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩١، و ١٩٨/٤٦ المؤرخ ٢٠٠٩٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، و ٢١٨/٤٧ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، و مقررها ٤٧٢/٤٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، على أن يطبق جدول الأنصبة المقررة لسنة ١٩٩٤^(٤) على جزء من ذلك المبلغ، أي على ما إجماليه ٤٠٠١٣٥٢٩ دولار (صافيه ٢٠٩٢٠٠)، وهو المبلغ الذي يخص، على أساس تناسببي، الفترة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، ويطبق جدول الأنصبة المقررة لسنة ١٩٩٥^(٥) على المبلغ المتبقى، أي على ما إجماليه ٦٠٠٦٤٧٢٦ دولار (صافيه ١٠٠٨٤٥٢٥ دولار) الذي يخص الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥؛

١١- تقرور كذلك، وفقاً لأحكام قرارها ٩٧٣ (د - ١٠) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٥، أن تخصم من المبالغ المقسمة فيما بين الدول الأعضاء، على النحو المنصوص عليه في الفقرة ١٠ أعلاه، حصة كل منها في صندوق معادلة الضرائب من الإيرادات الآتية من الاقطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين والمقدرة بمبلغ ٩٤٦٧٠٠ دولار والموافق عليها للفترة من ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر

مختلف عن الإجراء المتبع لتغطية نفقات الميزانية العادية للأمم المتحدة،

وإذ تأخذ في اعتبارها أن البلدان الأكثر نمواً من الناحية الاقتصادية تكون في وضع يمكنها من تقديم مساهمات أكبر نسبياً، وأن قدرة البلدان الأقل نمواً من الناحية الاقتصادية على الإسهام في عملية من هذا القبيل تكون محدودة نسبياً،

وإذ تضع في اعتبارها المسؤوليات الخاصة التي تقع على عاتق الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن، على النحو المشار إليه في قرار الجمعية العامة ١٨٧٤ (دإ-٤) المؤرخ ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٦٣، في تمويل تلك العمليات،

وإدراكا منها لضرورة تزويد العملية بالموارد المالية اللازمة لتمكنها من الوفاء بمسؤولياتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة،

١- تحيط علماً بحالة الاشتراكات في عملية الأمم المتحدة في موزامبيق حتى ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٥، بما في ذلك الاشتراكات غير المسددة البالغة ٦٢٨٣١٩٣٨ من دولارات الولايات المتحدة، وتحث جميع الدول الأعضاء المعنية على بذل كل جهد ممكن لضمان دفع اشتراكاتها المقررة غير المسددة؛

٢- تعرب عن القلق إزاء الحالة المالية فيما يتعلق بأنشطة حفظ السلام، ولا سيما فيما يخص تسديد النفقات إلى البلدان المساهمة بقوات ومعدات، بسبب عدم تسديد الدول الأعضاء لأنصبتها المقررة في حينه، ولا سيما الدول الأعضاء التي عليها متاخرات؛

٣- تحث جميع الدول الأعضاء على بذل كل جهد ممكن لضمان دفع اشتراكاتها المقررة للعملية فوراً وبالكامل؛

٤- تعرب عن بالغ القلق إزاء تأخر تقديم الوثائق، وخصوصاً تقرير الأداء المالي عن الفترة من ١ أيار/مايو إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤؛

٥- تعرب عن القلق إزاء التأخير في دراسة وتسوية المطالبات بتسديد تكاليف المعدات المملوكة للوحدات والمقدمة من البلدان المساهمة بقوات؛

٦- تؤيد الملاحظات والتوصيات الواردة في تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية؛

مناقشة تقرير الأمين العام، المطلوب من قبل الجمعية العامة في قرارها ٢٣٦/٤٩ المؤرخ ٢٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٤ والواجب تقاديمه في موعد لا يتجاوز ٣١ آذار / مارس ١٩٩٥، وتأكد أن أي قرار بشأن منهجية تحويل تكاليف العملية سيتخذ تبعاً لذلك؛

١٩٩٤ إلى ٣١ آذار / مارس ١٩٩٥؛ أي ٢٠٠ ٣٢٠ دولار، وهو المبلغ الذي يخص، على أساس تناسبي، الفترة المنتهية في ٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٤، و ٦٦٦ ٥٠٠ دولار، وهو المبلغ المتبقى الذي يخص الفترة من ١ كانون الثاني / يناير إلى ٣١ آذار / مارس ١٩٩٥؛

١٦ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة بحلول ٣١ تموز / يوليه ١٩٩٥، وفي إطار تقرير الأداء المتصل بتصنفيّة العملية، تقريراً آخر عن التصرف في أصول العملية وخصوصها؛

١٢ - تقرر أن تخصم من المبالغ المقسمة فيما بين الدول الأعضاء، على النحو المنصوص عليه في الفقرة ١٠ أعلاه، حصة كل منها في الرصيد غير المرتبط به البالغ إجمالياً ٤٥٨٩٠٠ دولار (صافيه ٤٥٨٩٠٠ دولار)، بالنسبة للعملية للفترة من ١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٣ إلى ٣٠ نيسان / أبريل ١٩٩٤؛

١٧ - تدعوا إلى تقديم تبرعات إلى العملية نقداً وفي شكل خدمات ولوازم تكون مقبولة لدى الأمين العام، وتدار، حسب الاقتضاء، وفقاً للإجراء الذي حددته الجمعية العامة في قراراتها ٤٣/٢٣٠ المؤرخ ٢١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٨، و ٤٤/١٩٢ المؤرخ ٢١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٩، و ٤٥/٢٥٨ المؤرخ ٣ أيار / مايو ١٩٩١؛

١٣ - تقرر أيضاً أن يتم التصرف في أصول العملية على أساس المبادئ والسياسات التالية، الواردة حسب الأولوية، وتحل إلى الأمين العام أن يشرع في التصرف في أصول العملية تبعاً لذلك:

(أ) بالنسبة لجميع المعدات التي تلبى احتياجات عمليات أخرى للأمم المتحدة ويكون نقلها مجدياً من حيث التكلفة، تنقل إلى تلك العمليات أو يحتفظ بها كاحتياطي لاستخدامها في عمليات مقبلة؛

(ب) تنقل المعدات الأخرى إلى مؤسسات الأمم المتحدة وكذلك إلى المنظمات غير الحكومية الوطنية منها والدولية العاملة بالفعل في موزامبيق أو التي يقصد إقامة وجود لها هناك، بناءً على طلبهما ومقابل رصيدهما مناسب في الحساب الخاص لعملية الأمم المتحدة في موزامبيق؛

(ج) بالنسبة لأي معدات متبقية لا يمكن نقلها، يتم بيعها تجارياً على أساس "بحالتها وفي موقعها" وفقاً لإجراءات الأمم المتحدة المتبعة؛

(د) بالنسبة للأصول أو المنشآت التي لا يمكن تفكيكها، بما فيها منشآت المطارات، يتم إهداؤها إلى حكومة موزامبيق؛

١٤ - تقرر كذلك قبول اقتراح الأمين العام الداعي إلى التبرع ببعض الأصول إلى برنامج إزالة الألغام، حيث يكون نقلها غير مجد من حيث التكلفة ولا يمكن تمويله من التبرعات؛

١٥ - تحيط علماً بتعليقات اللجنة الاستشارية الواردة في الفقرة ٢٦ من تقريرها وبأنه سيعاد النظر في إمكانية وضع إجراءات لتقدير وتحويل تكاليف أصول العملية خلال

١٨ - تطلب إلى الأمين العام أن يتخذ جميع الإجراءات الضرورية بما يكفل أن تدار، تحت سلطة ممثله الخاص، على نحو منسق وبأقصى قدر من الكفاءة والاقتصاد ووفقاً للولاية ذات الصلة، جميع أنشطة الأمم المتحدة المتعلقة بالعملية، وأن يدرج في تقريره عن تمويل العملية معلومات عن الترتيبات المتخذة في هذا الصدد؛

١٩ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الخمسين بندًا بعنوان "تمويل تصنفيّة عملية الأمم المتحدة في موزامبيق".

الجلسة العامة
٩٨
١٠ آذار / مارس ١٩٩٥

٢٣٧/٤٩ - مسائل ذات صلة بالميزانية
البرتامجية لفترة السنتين
١٩٩٥-١٩٩٤

إن الجمعية العامة

أولاً

معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح

١ - تحيط علماً بمذكرة الأمين العام^(٣)؛

٣ - توافق على الملاحظات والتوصيات الواردة في تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية؛

٤ - تطلب إلى الأمين العام أن يشرع في إنشاء المرفق الموحد لخدمة المؤتمرات في مركز فيينا الدولي تحت إدارة الأمم المتحدة استناداً إلى الأسس والمعايير التالية:

(أ) نقل وظائف خدمة المؤتمرات من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية إلى الأمم المتحدة على أساس ملاك الموظفين الحالي في منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، اعتباراً من ١ نيسان/أبريل ١٩٩٥؛

(ب) إنشاء المرفق الموحد لخدمة المؤتمرات في إطار بابي الميزانية ٢٥ هاءجيم (خدمات المؤتمرات والمكتبة، فيينا) و ٢٥ طاء (مكتب الأمم المتحدة في فيينا) في حدود الموارد الموجودة، ومع مراعاة زيادة الإيرادات فيما يتعلق بالبالغ التي تسددها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية مقابل الخدمات المقدمة من الأمم المتحدة؛

(ج) النظر في أسباب ارتفاع معدل الشغور في الفئة الفنية قبل تقديم أي اقتراح بشأن ملاك الموظفين اللازمين لخدمات المؤتمرات في فيينا؛

(د) إجراء استعراض، في سياق الميزانية البرنامجية التي يقترحها لفترة السنتين ١٩٩٧-١٩٩٦، للاحتياجات من موظفي خدمة المؤتمرات اللازمين لخدمات الموحدة للمؤتمرات في مكتب الأمم المتحدة في فيينا والخريطة التنظيمية لهذه الخدمات على أساس أحدث الإحصاءات المتعلقة بحجم العمل الفعلي ومعايير الأمم المتحدة ذات الصلة المتعلقة بحجم العمل في خدمة المؤتمرات، مع مراعاة الاحتياجات الراهنة والمقبلة لخدمة المؤتمرات في فيينا؛

٥ - تطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يقوم، بصفة عاجلة، بتطبيق الابتكارات التكنولوجية الفعالة من حيث التكلفة في الخدمات الموحدة للمؤتمرات في فيينا؛

٦ - تطلب كذلك إلى الأمين العام أن يواصل النظر في جدوى إنجاز عناصر من خدمات المؤتمرات في المقر الرئيسي وفي جميع مراكز العمل بالتعاقد الخارجي بغية تحقيق مزيد من فعالية التكاليف في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ والميزانيات اللاحقة؛

٢ - تقرر إبقاء مستوى تكاليف الدعم المقيدة على حساب معهد الأمم المتحدة لبحوث توزيع السلاح قيد الاستعراض؛

ثانياً

شروط الخدمة والمكافأة للمسؤولين خلاف مسؤولي الأمانة العامة: خطة المعاشات التقاعدية لأعضاء محكمة العدل الدولية

تحيط علماً بتقرير الأمين العام (٤٤) وتأكيد الملاحظات والتوصيات ذات الصلة التي قدمتها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (٤٥)،

ثالثاً

الخدمات الموحدة للمؤتمرات في فيينا

إذ تشير إلى قرارها ٢٠١/٤٤ ألف المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، الذي أيدت فيه رأي الأمين العام بأن وجود مرفق وحيد لخدمة المؤتمرات في مركز فيينا الدولي يشكل الحل المثالي من حيث كفاءة التكاليف،

وإذ تشير أيضاً إلى قرارها ٢١٨/٤٨ ألف و ٢٢٢/٤٨ ألف المؤرخين ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، اللذين أكدت فيما الحاجة إلى إنشاء خدمات موحدة للمؤتمرات في فيينا في أقرب وقت ممكن،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام بشأن التقديرات المنقحة لخدمات المؤتمرات في فيينا (٤٦) وفي تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ذي الصلة (٤٧)،

١ - تلاحظ مع التقدير الوفورات الصافية المقدرة تحقيقها نتيجة إنشاء المرفق الوحيد المقترن لخدمة المؤتمرات في فيينا في ميزانيتي الأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية معاً؛

٢ - تلاحظ التكاليف الإضافية الصافية المقدرة بمبلغ ١٠٠ من دولارات الولايات المتحدة في ميزانية الأمم المتحدة لفترة السنتين ١٩٩٥-١٩٩٤ المترتبة على إنشاء المرفق الوحيد المقترن لخدمة المؤتمرات في فيينا؛

المذكورة، وتطلب إلى الأمين العام تقديم مقتراحات بشأن التمويل، إذا اقتضى الأمر، في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنطين ١٩٩٦-١٩٩٧.

الجلسة العامة ٩٩
٣١ آذار/مارس ١٩٩٥

- ٤٩٣/٤٩ - تمويل بعثة الأمم المتحدة في
هايتي

إن الجمعية العامة،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام عن تمويل عملية الأمم المتحدة في هايتي^(٣٣) وفي تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ذي الصلة^(٣٤)،

وإذ تشير إلى قرار مجلس الأمن رقم ٨٦٢ (١٩٩٣) المؤرخ ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٣ الذي وافق فيه المجلس على إرسال فريق متقدم لا يزيد قوامه عن ثلاثين فرداً لتقديم الاحتياجات والإعداد لاحتمال إرسال مكوني الشرطة المدنية والمساعدة العسكرية التابعين لبعثة الأمم المتحدة المقترحة في هايتي، وقرر فيه أن تنتهي فترة ولاية الفريق المتقدم في غضون شهر،

وإذ تشير أيضاً إلى قرار مجلس الأمن رقم ٨٦٧ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ الذي أذن فيه المجلس بإنشاء البعثة وإيفادها على الفور وذلك لفترة مدتها ستة أشهر شريطة لا تعدد أكثر من خمسة وسبعين يوماً إلا بعد استعراض يقوم به المجلس استناداً إلى تقرير يقدمه الأمين العام يبين ما إذا كان قد تحقق تقدم ملموس في تنفيذ اتفاق جزيرة غرفنز المؤرخ ٣ تموز/يوليه ١٩٩٣ بين رئيس جمهورية هايتي والقائد العام للقوات المسلحة في هايتي^(٣٥) والاتفاقات السياسية المتضمنة في ميثاق نيويورك^(٣٦)،

وإذ تشير كذلك إلى قرار مجلس الأمن رقم ٩٤٠ (١٩٩٤) المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٤ الذي أذن فيه المجلس للدول الأعضاء، تصرفاً منه بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، أن تشكل قوة متعددة الجنسيات تحت قيادة ورقابة موحدتين، وأن تستخدم، في ذلك الإطار، كافة الوسائل الضرورية من أجل تيسير رحيل القيادة العسكرية عن هايتي، انسجاماً مع اتفاق جزيرة غرفنز، وتيسير العودة الفورية للرئيس المنتخب شرعاً وسلطات حكومة هايتي الشرعية، وأن تعمل على إرساء وصون بيئة آمنة مستقرة من شأنها أن تسمح بتنفيذ اتفاق جزيرة

رابعاً

إعادة صياغة الأنشطة المدرجة تحت البابين ٩ (إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات) و ١٠ (إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية) من الميزانية البرنامجية لفترة السنطين ١٩٩٥-١٩٩٤ عملاً بقرار الجمعية العامة رقم ٤٨/٢٢٨

تحيط علماً بتقرير الأمين العام^(٣٧).

الجلسة العامة ٩٩
٣١ آذار/مارس ١٩٩٥

- ٤٩٣/٤٩ - احترام امتيازات وخصائص موظفي الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والمنظمات المتصلة بها

إن الجمعية العامة،

إذ تؤكد من جديد قراراتها السابقة بشأن احترام امتيازات وخصائص موظفي الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والمنظمات المتصلة بها،

وإذ تحيط علماً بالارتفاع باعتماد الاتفاقية بشأن سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها^(٣٨)،

١ - تحيط علماً بتقرير الأمين العام عن احترام امتيازات وخصائص موظفي الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والمنظمات المتصلة بها^(٣٩)؛

٢ - تعلن عن استثنائها لتزايد المخاطر التي تواجه موظفي الأمم المتحدة، بما في ذلك الموظفون العاملون في عمليات حفظ السلام والعمليات الإنسانية، فضلاً عن الموظفين المعينين محلياً، وترحب في هذا الصدد بالاجتئاع المخصوص المشترك بين الوكالات بشأن المسائل الأمنية الذي عقد في نيويورك في الفترة من ١٦ إلى ١٩ أيار/مايو ١٩٩٤ بدعوة من منسق شؤون الأمن في الأمم المتحدة، وتحت لجنة التنسيق الإدارية على تعزيز النهج التعاوني المشترك بين الوكالات الذي من شأنه أن يكفل سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة على نطاق المنظومة؛

٣ - ترحب بمذكرة الأمين العام عن السيطرة على الإجهاض^(٤٠) والمقترنات الواردة في الفقرة ١٠ من تلك

تمويل تلك العمليات، على النحو المشار إليه في قرار الجمعية العامة ١٨٧٤ (دإ - ٤) المؤرخ ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٦٣.

وإدراكا منها لضرورة تزويد البعثة بالموارد المالية اللازمة لتمكينها من الوفاء بمسؤولياتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

١ - تعرب عن القلق إزاء الحالة المالية فيما يتعلق بأنشطة حفظ السلام، ولا سيما فيما يخص تسديد النفقات إلى الدول المساهمة بقواتها، بسبب عدم تسديد الدول الأعضاء لأنصبتها المقررة في حينه، ولا سيما الدول الأعضاء التي عليها متأخرات:

٢ - تحتضن جميع الدول الأعضاء علىبذل كل جهد ممكن لضمان دفع اشتراكاتها المقررة لبعثة الأمم المتحدة في هايتي فورا وبالكامل، مما يسهم في الكفاءة التشغيلية للبعثة:

٣ - تؤيد الملاحظات والتوصيات الواردة في تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، رهنا بمراعاة أحكام هذا القرار:

٤ - تحيبط علما مع القلق بالمسائل ذات الصلة التي أثارتها اللجنة الاستشارية في تقريرها، وتطلب إلى الأمانة العامة القيام بما يلي:

(أ) تسهيل عمل الجمعية العامة واللجنة الاستشارية من خلال تقديم تقارير ملائمة في أوقات منتظمة بجميع اللغات الرسمية للمنظمة، وكذلك بتوفير المعلومات أو الإيضاحات الداعمة المطلوبة بسرعة؛

(ب) الامتثال بشكل صارم لقواعد وأنظمة الشراء؛

(ج) التماس الموافقة المسبقة للجنة الاستشارية قبل الدخول بالتزامات بموجب أحكام الجزء الرابع من قرار الجمعية العامة ٢٣٣/٤٩ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤؛

٥ - تؤكد من جديد القرار ٢٣٣/٤٩ ألف، ولا سيما الجزء الثاني منه المتعلق بالمعدات المملوكة للوحدات، وتحبط علما بأن الإجراءات المستخدمة في ميزنة المبالغ الواجب سدادها مقابل المعدات المملوكة للوحدات في البعثة لا تعد حكما مسبقا على ما مستقرره الجمعية العامة بشأن هذه المسألة وفقا القرار ٢٣٣/٤٩ ألف؛

غفرنر، ووافق فيه على إنشاء فريق متقدم لا يتتجاوزه قوامه ستين فردا، يضم مجموعة من المراقبين، لتحديد الوسائل الملائمة للتنسيق مع القوة المتعددة الجنسيات وتنفيذ مهمة رصد عمليات القوة وتقدير الاحتياجات والإعداد لوزع بعثة الأمم المتحدة في هايتي بعد انتهاء مهمة القوة المتعددة الجنسيات،

وإذ تشير إلى قرار مجلس الأمن ٩٦٤ (١٩٩٤) المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ الذي أذن فيه المجلس للأمين العام أن يقوم بشكل تدريجي بتعزيز الفريق المتقدم للبعثة حتى يبلغ قوامه خمسين فردا وذلك بهدف زيادة تيسير التخطيط للبعثة، وتحديد الظروف الازمة لانتقال من القوة المتعددة الجنسيات إلى بعثة الأمم المتحدة في هايتي والإعداد للانتقال الفعلي، وببذل المساعي الجميدة من أجل بلوغ الأهداف التي اعتمدها المجلس في قراره ٩٤٠ (١٩٩٤)،

وإذ تشير أيضا إلى قرار مجلس الأمن ٩٧٥ (١٩٩٥) المؤرخ ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ الذي أذن فيه المجلس للأمين العام بوضع عدد لا يتجاوز ستة آلاف فرد من القوات العسكرية وتسعمائة فرد من الشرطة المدنية، وبتمديد ولاية البعثة لفترة ستة أشهر، أي حتى ٣١ تموز/ يوليه ١٩٩٥،

وإذ تشير كذلك إلى مقررها ٤٧٧/٤٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ وقرارها ٤٦٦/٤٨ المؤرخ ٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤ ومقررها ٤٦٨/٤٩ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ بشأن تمويل البعثة،

وإذ تؤكد من جديد أن تكاليف البعثة تمثل نفقات المنظمة تتحملها الدول الأعضاء وفقا للفقرة ٢ من المادة ١٧ من ميثاق الأمم المتحدة،

وإذ تشير إلى مقرراتها السابقة بشأن ضرورة القيام من أجل تغطية النفقات الناشئة عن البعثة، باتباع إجراء مختلف عن الإجراء المتبني لتغطية نفقات الميزانية العادية للأمم المتحدة،

وإذ تأخذ في الاعتبار أن البلدان الأكثر نموا من الناحية الاقتصادية تكون في وضع يمكنها من تقديم مساهمات أكبر نسبيا، وأن قدرة البلدان الأقل نموا من الناحية الاقتصادية على الإسهام في عملية من هذا القبيل تكون محدودة نسبيا،

وإذ تضع في الاعتبار المسؤوليات الخاصة التي تقع على عاتق الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن في

المجموعات المبين في الفقرتين ٣ و ٤ من قرار الجمعية العامة ٢٢٢/٤٣ المؤرخ ١ آذار/مارس ١٩٨٩، على النحو الذي عدلته الجمعية في قراراتها ١٩٢/٤٤ باء المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ و ٢٦٩/٤٥ المؤرخ ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩١ و ١٩٨/٤٦ ألف المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ و ٢١٨/٤٧ ألف المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ ومقررها ١٩٩٢/٤٨ ألف المؤرخ ٢٢٤/٤٨٤ كألف المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، مع مراعاة جدول الأنصبة المقررة للسنوات ١٩٩٥ و ١٩٩٦ و ١٩٩٧ على النحو المبين في قرار الجمعية ١٩٤٩ باء المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤؛

١٢ - تقرر أيضاً، وفقاً لاحكام قرارها ٩٧٣ (د - ١٠) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٥، أن تخصم من المبالغ المقسمة فيما بين الدول الأعضاء، على النحو المنصوص عليه في الفقرة ١١ أعلاه، حصة كل منها في صندوق معادلة الضرائب من الإيرادات الآتية من الاقتطاعات الالزامية من مرتبات الموظفين والمقدرة بمبلغ ٤٠٠ دولاً راسموافق عليها للبعثة للفترة من ١ شباط/فبراير إلى ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٥.

١٣ - تقرر كذلك أن تخصم من المبالغ المقسمة فيما بين الدول الأعضاء، على النحو المنصوص عليه في الفقرة ١١ أعلاه، حصة كل منها في الرصيد غير المرتبط به البالغ إجماليه ٣٧٠٠ دولاً (صافيه ٦٧٠٠ دولاً) بالنسبة للفترة من ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ إلى ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٤.

١٤ - تقرر، فيما يتعلق بفترة ما بعد ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٥، أن تؤذن للأمين العام، على أساس مؤقت، بالدخول بالتزامات بمبلغ شهري لا يتجاوز إجماليه ٢٤٠٢٠ دولاً (صافيه ٤٠٠٨٤٠ دولاً) لفترة ثلاثة أشهر من ١ آب/أغسطس إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ بالنسبة لمواصلة البعثة، على أن يقسم المبلغ الذي إجماليه ٢٤٠٢٠ دولاً (صافيه ٤٠٠٨٤٠ دولاً) وفقاً للمخطط المبين في هذا القرار، وهنا باتخاذ مجلس الأمن قراراً بتمديد ولاية البعثة إلى ما بعد ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٥.

١٥ - تطلب إلى الأمين العام، بغية تمكن الجمعية العامة من اتخاذ قرار بشأن مبلغ النفقات المحددة لفترة ما بعد ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٥، أن يقدم مقترنات ميزانية منقحة بحلول نهاية آب/أغسطس ١٩٩٥؛

١٦ - تدعوا إلى تقديم تبرعات إلى البعثة نقداً وفي شكل خدمات ولوازم تكون مقبولة لدى الأمين العام، وتدار، حسب الاقتضاء، وفقاً للإجراءات الذي حددهه الجمعية العامة في قراراتها ٢٣٠/٤٣ المؤرخ ٢١ كانون

٦ - تشدد على أهمية التنسيق بين بعثة الأمم المتحدة في هايتي والبعثة المدنية الدولية في هايتي وجميع المنظمات والهيئات المعنية بتنفيذ برنامج المعونة في هايتي، بهدف ترشيد استخدام الأموال المقدمة من التبرعات والاسترادات المقررة وتلافى ازدواجية الأنشطة وهدر الموارد؛

٧ - تطلب إلى الأمين العام أن يتخذ جميع الإجراءات الضرورية التي تكفل إدارة البعثة بأقصى قدر من الكفاءة والاقتصاد؛

٨ - تقرر أن تعتمد للحساب الخاص المشار إليه في مقررها ٤٧٧/٤٨ مبلغاً إجماليه ٤٤٢٠٠ من دولارات الولايات المتحدة (صافيه ٤٢٥٠٠ دولار) أذن به وقسم للفترة من ١ إلى ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٤ بموجب أحکام قرارها ٢٤٦/٤٨.

٩ - تقرر أيضاً أن تعتمد للحساب الخاص مبلغاً مجموعه الإجمالي ٩٠٢٥٠٠ دولار (صافيه ٥٧٠٧١٠٠ دولار) لتشغيل البعثة للفترة من ١ آب/أغسطس ١٩٩٤ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ شاملاً مبلغاً إجماليه ٢٢١٠٠ دولار (صافيه ٢١٢٥٠٠ دولار) أذن به وقسم عن الفترة من ١ آب/أغسطس إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، بموجب أحکام القرار ٤٦٦/٤٨، وبمبلغ إجماليه ٣٤٧٠٠ دولاً (صافيه ١٢١٧٩٠٠ دولاً) أذنت به اللجنة الاستشارية للفترة من ١٩ أيلول/سبتمبر إلى ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ بموجب أحکام القرار ٢٢٩/٤٨.

١٠ - تقرر كذلك أن تخصم للحساب الخاص مبلغاً مجموعه الإجمالي ٥٤٥١٠٠ دولاً (صافيه ٥٧٩٧٠٠ دولار) لتشغيل البعثة للفترة من ١ شباط/فبراير إلى ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٥ شاملاً مبلغاً إجماليه ٣٧٠٠ دولاً (صافيه ٦٠٩٤٠ دولاً) أذنت به اللجنة الاستشارية للفترة من ١ إلى ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٥ بموجب أحکام القرار ٢٢٩/٤٨.

١١ - تقرر، كترتيب خاص لهذه الحالة، أن تقسم المبلغ الذي إجماليه ٥٤٥١٠٠ دولاً (صافيه ٥٧٩٧٠٠ دولاً) للفترة من ١ شباط/فبراير إلى ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٥ فيما بين الدول الأعضاء وفقاً لتكوين

على الإسهام في عملية من هذا القبيل تكون محدودة نسبياً.

وإذ تضع في اعتبارها المسؤوليات الخاصة التي تقع على عاتق الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن في تمويل تلك العمليات، على النحو المشار إليه في قرار الجمعية العامة ١٨٧٤ (د إ - ٤) المؤرخ ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٦٣،

وإدراكا منها لضرورة تزويد بعثة المراقبين بالموارد المالية اللازمة لتمكينها من الوفاء بمسؤولياتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة،

١ - تؤيد الملاحظات والتوصيات الواردة في تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية؛

٢ - تطلب إلى الأمين العام أن يتخذ جميع الإجراءات الضرورية التي تكفل إدارة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان بأقصى قدر من الكفاءة والاقتصاد؛

٣ - تحدث جميع الدول الأعضاء على بذل كل جهد ممكن لضمان دفع اشتراكاتها المقررة لبعثة المراقبين بالكامل وفي حينه؛

٤ - تقرر أن تعتمد للحساب الخاص لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان مبلغا إجماليه ٢٠٠ من ٣٢٥١ دولارات الولايات المتحدة (صافيه ٦٠٠ ٣١٢٣ دولار) لتشغيل بعثة المراقبين في الفترة من ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ إلى ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٥، شاملًا مبلغًا إجماليه ٧٥٠ ١٧٥٠ دولار (صافيه ٨٠٠ ٧١١ دولار) أذن به بموجب أحکام الفقرة ١ (أ) من قرار الجمعية العامة ٢٢٩/٤٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ بشأن النفقات غير المنظورة والنفقات الاستثنائية لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥، ومبلغًا إجماليه ٦٥١ ٦٠٠ دولار (صافيه ٦٠٠ ٦١١ دولار) أذن به بمموافقة اللجنة الاستشارية بموجب أحکام الفقرة ٢ من الجزء الرابع من قرار الجمعية ٢٣٣/٤٩ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤؛

٥ - تقرر أيضًا، كترتيب خاص لهذه الحالة، تقسيم المبلغ الإجمالي ٢٠٠ من ٣٢٥١ دولار (صافيه ٣١٢٣ ٦٠٠ دولار) للفترة من ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ إلى ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٥ فيما بين الدول الأعضاء وفقاً لتكوين المجموعات المبين في الفقرتين ٣ و ٤ من قرار الجمعية العامة ٢٣٣/٤٣ المؤرخ ١ آذار/مارس ١٩٨٩، على النحو الذي عدلته الجمعية في قراراتها ١٩٢/٤٤ باء المؤرخ ٢١ كانون

الأول/ديسمبر ١٩٨٨، و ١٩٢/٤٤ ألف المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، و ٢٥٨/٤٥ المؤرخ ٣ أيار/مايو ١٩٩١؛

١٧ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الخمسين البند المعنون "تمويل عملية الأمم المتحدة في هايتي".

الجلسة العامة
٩٩
٣١ آذار/مارس ١٩٩٥

٢٤٠/٤٩ - تمويل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان

إن الجمعية العامة،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام بشأن تمويل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان^(٣٤) وفي تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ذي الصلة^(٣٥)،

وإذ تضع في اعتبارها قرار مجلس الأمن ٩٦٨ (١٩٩٤) المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ الذي قرر المجلس بمحاجبه إنشاء بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان لمدة لا تتجاوز ستة أشهر، بشرط ألا تستمر إلى ما بعد ٦ شباط/فبراير ١٩٩٥ إلا إذا قدم الأمين العام تقريرا إلى المجلس بحلول ذلك التاريخ يفيد بأن الأطراف قد وافقت على تمديد الاتفاق بشأن وقف إطلاق النار وغيره من الأعمال القتالية مؤقتا على الحدود الطاجيكية - الأفغانية وفي داخل البلاد خلال فترة المحادثات، الموقع في طهران في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤^(٣٦)، وأنها ما زالت ملتزمة بالوقف الفعال لإطلاق النار والمصالحة الوطنية وتعزيز الديمقراطية،

وإذ تسلم بأن تكاليف بعثة المراقبين تمثل نفقات للمنظمة تتحملها الدول الأعضاء وفقاً لفقرة ٢ من المادة ١٧ من ميثاق الأمم المتحدة،

وإذ تسلم أيضاً بضرورة القيام، من أجل تغطية النفقات الناشئة عن بعثة المراقبين، باتباع إجراء مختلف عن الإجراء المتبعد لتغطية نفقات الميزانية العادلة للأمم المتحدة،

وإذ تأخذ في الاعتبار أن البلدان الأكثـر نمواً من الناحية الاقتصادية تكون في وضع يمكنها من تقديم مساهمات أكبر نسبياً، وأن قدرة البلدان الأقل نمواً من الناحية الاقتصادية

٩ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الخمسين البند المعنون "تمويل بعثة مراقبى الأمم المتحدة في طاجيكستان".

الجلسة العامة ٩٩
٣١ آذار / مارس ١٩٩٥

٢٤١/٤٩ - دفع منحة العودة إلى الوطن للموظفين الذين يقيمون في أوطانهم في الوقت الذي يعملون فيه في مراكز عمل تقع في بلد آخر

إن الجمعية العامة،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام عن دفع منحة العودة إلى الوطن للموظفين الذين يقيمون في أوطانهم في الوقت الذي يعملون فيه في مراكز عمل تقع في بلد آخر^(١)،

وإذ تشير إلى الجزء الثاني - دال من قرارها ٢٢٤/٤٨ المؤرخ ٢٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٣ بشأن النظام الموحد للأمم المتحدة، الذي طلبت فيه إلى لجنة الخدمة المدنية الدولية أن تجري مزيداً من الدراسة للممارسات التي تتبعها المنظمات الداخلية في النظام الموحد للأمم المتحدة فيما يتعلق بمنح استحقاقات الاغتراب للموظفين المقيمين في أوطانهم عندما يكون مقر عملهم في مراكز عمل تقع في بلد آخر، بغية الموازنة بين الممارسات التي تتبعها المنظمات والممارسات التي تتبعها الأمم المتحدة، وتقديم توصيات في هذا الشأن إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين،

وإذ تلاحظ قرار المحكمة الإدارية للأمم المتحدة الصادر في الحكم رقم ٦٥٦، كريمو، غوردون؛

١ - تكرر تأكيد قرارها بتصر منحة العودة إلى الوطن وغيرها من استحقاقات الاغتراب على الموظفين الذين يعملون ويقيمون في بلد غير وطنهم؛

٢ - توافق على التعديلات المدخلة على النظام الأساسي لموظفي الأمم المتحدة الواردة في مرفق هذا القرار؛

الأول / ديسمبر ١٩٨٩، و ٢٦٩/٤٥ المؤرخ ٢٧ آب / أغسطس ١٩٩١، و ١٩٨/٤٦ ألف المؤرخ ٢٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩١، و ٧١٨/٤٧ ألف المؤرخ ٢٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٢، ومقررها ٤٧٢/٤٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٣، وسيطبق جدول الأنصبة المقرونة لعام ١٩٩٤^(٢) على جزء منه، أي على العبلغ الإجمالي ٣٩٤ ١٠٠ دولار (صافيته ٣٧٨ ٦٠٠ دولار)، وهو المبلغ الذي يخص على أساس تناصبي الفترة المنتهية في ٢١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٤، وسيطبق جدول الأنصبة المقرونة لعام ١٩٩٥^(٣) على الرصيد، أي على العبلغ الإجمالي ٢٨٥٧ ١٠٠ دولار (صافيته ٢٧٤٥ ٠٠٠ دولار)، للفترة من ١ كانون الثاني / يناير لغاية ٢٦ نيسان / أبريل ١٩٩٥؛

٦ - تقرر كذلك، وفقاً لأحكام قرارها ٩٧٣ (د - ١٠) المؤرخ ١٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٥٥، أن تخصم من المبالغ المقسمة فيما بين الدول الأعضاء، على النحو المنصوص عليه في الفقرة ٥ أعلاه، حصة كل منها في صندوق معادلة الرضائب من الإيرادات الآتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين والمقدرة بمبلغ ١٢٢٦٠٠ دولار، المواقف عليها للفترة من ١٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٤ لغاية ٢٦ نيسان / أبريل ١٩٩٥؛ أي ١٥ ٥٠٠ ألف دولار، وهو المبلغ الذي يخص، على أساس تناصبي، الفترة المنتهية في ٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٤، و ١١٢ ١٠٠ ألف دولار، وهو المبلغ المتبقى الذي يخص الفترة من ١ كانون الثاني / يناير لغاية ٢٦ نيسان / أبريل ١٩٩٥؛

٧ - تقرر أن تعتمد المبلغ الإجمالي ٤٤ ٢٠٠ دولار (صافيته ٥٤٧٠٠٠ دولار) لاستمرار تشغيل بعثة المراقبين للفترة من ٢٧ نيسان / أبريل ١٩٩٥ إلى ٣٠ حزيران / يونيو ١٩٩٦، يقسم بمعدل إجماليه ٧١٧ ٤٠٠ دولار (صافيته ٦٨١ ٩٠٠ دولار) شهرياً، وفقاً للمخطط المبين في هذا القرار، ورهنا باتخاذ مجلس الأمن قراراً بتمديد ولاية بعثة المراقبين إلى ما بعد الفترة التي أذن بها المجلس في قراره ٩٦٨ (١٩٩٤)؛

٨ - تدعو إلى تقديم تبرعات إلى بعثة المراقبين بتقدماً وفي شكل خدمات ولوازم تكون مقبولة لدى الأمين العام، وتدار، حسب الاقتضاء، وفقاً للإجراءات الذي حددته الجمعية العامة في قراراتها ٢٣٠/٤٣ المؤرخ ٢١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٨، و ١٩٢/٤٤ ألف المؤرخ ٢١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٩، و ٢٥٨/٤٥ المؤرخ ٣ أيار / مايو ١٩٩١؛

"تدفع منحة العودة إلى الوطن، من حيث المبدأ، للموظفين الذين تكون المنظمة ملزمة بإعادتهم إلى أوطانهم والذين يكونون وقت انتهاء الخدمة متقيمين، بحكم خدمتهم لدى الأمم المتحدة، خارج البلد الذي يحملون جنسيته. غير أن منحة العودة إلى الوطن لا تدفع للموظف المقصول بدون سابق إنذار. ولا يحق للموظفين الذين يستوفون الشروط الحصول على منحة العودة إلى الوطن إلا حينما يغدون محل إقامتهم إلى مكان خارج بلد مركز العمل. ويحدد الأمين العام الشروط والتعريفات التفصيلية المتعلقة بأهلية الحصول على المنحة والأدلة المطلوبة لإثبات تغيير محل الإقامة."

تمويل المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ - ٢٤٢/٤٩

ألف

إن الجمعية العامة،

إذ تسلم بضرورة اتخاذ قرار عاجل بشأن طريقة تمويل المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١،

١- تقرؤ أن تستأنف بنظرها في مسألة تمويل المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ في دورتها التاسعة والأربعين المستأنفة في حزيران/يونيه ١٩٩٥ وذلك بغية البت في موعد لا يتجاوز ١٤ تموز/ يوليه ١٩٩٥ في جميع المسائل المعلقة، ولا سيما في طريقة التمويل؛

٢- تقرؤ أن تأذن للأمين العام بالدخول في التزامات بمبلغ إضافي قدره ٧٠٩٥ ٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة للفترة من ١٥ نيسان/أبريل إلى ١٤ تموز/ يوليه ١٩٩٥ التمكين المحكمة من مواصلة أنشطتها حتى ١٤ تموز/ يوليه ١٩٩٥، وذلك دون الإخلال بما قد تقرره الجمعية العامة بشأن طريقة تمويل المحكمة.

الجلسة العامة ١٠١
١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٥

٣- تقرؤ أن تعيد النظر في مسألة استحقاق منحة العودة إلى الوطن وغيرها من استحقاقات الاغتراب للموظفين الذين يقيمون في أوطانهم في الوقت الذي يعملون فيه في مراكز عمل تقع في بلد آخر، أثناء دورتها الحادية والخمسين، في ضوء تقرير لجنة الخدمة المدنية الدولية المطلوب في الجزء الثاني - دال من قرارها .٢٢٤/٤٨

الجلسة العامة ١٠٠
٦ نيسان/أبريل ١٩٩٥

المرفق

تعديلات على النظام الأساسي للموظفي الأمم المتحدة

المادة الثالثة

المرتبات والبدلات ذات الصلة

يستعاض عن الجملة الأولى من البند ٢-٣ (أ) بالنص التالي:

"البند ٢-٣: (أ) يضع الأمين العام الأحكام والشروط التي تناح بمقتضها منحة التعليم للموظف الذي يقيم ويخدم خارج البلد الذي يعتبر وطنه، إذا كان له أولاد معالون منتظمون في الدراسة في مدرسة أو جامعية أو مؤسسة تعليمية مماثلة تكون من نوع ييسر، في رأي الأمين العام، اندماج الأولاد من جديد في البلد الذي يعتبر وطنا للموظف."

المادة الخامسة

الإجازة السنوية والإجازة الخاصة

يستعاض عن البند ٣-٥ بالنص التالي:

"البند ٣-٥: يمنح الموظفون الذين يستوفون الشروط المطلوبة إجازة لزيارة الوطن مرة كل سنتين. على أنه في حالة الخدمة بمرافق عمل معينة تكون ظروف الحياة والعمل فيها صعبة جدا، يمنح الموظفون الذين يستوفون الشروط إجازة لزيارة الوطن مرة كل ١٢ شهرا. وليس للموظف، الذي يكون وطنه إما البلد الذي يكون فيه مركز عمله الرسمي أو بلد إقامته الاعتبارية أثناء الخدمة في الأمم المتحدة، الحق في إجازة زيارة الوطن.

المرفق الرابع للنظام الأساسي للموظفين

منحة العودة إلى الوطن

يستعاض عن الفقرة بالنص التالي:

٤ - تؤكد من جديد أن المسائل المتعلقة بالقواعد الإجرائية وقواعد الإثبات الخاصة بالمحكمة الدولية هي مسائل تقررها المحكمة الدولية؛

٥ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم، في سياق العرض المسبق لميزانية المحكمة الدولية، معلومات إضافية عن تكاليف توفير المساعدة القانونية المجانية، على النحو المبين في الفقرة ٣٠ من تقرير اللجنة الاستشارية؛

٦ - تطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يدرج، في إطار العرض المسبق لميزانية المحكمة الدولية، معلومات وأو مقترنات بشأن الاحتياجات الطويلة الأجل لتنفيذ الأحكام وحماية الشهود؛

٧ - تطلب إلى المحكمة الدولية وإلى محكمة العدل الدولية موافصلة المفاوضات بينهما بشأن ترتيبات إدارية مشتركة بهدف تحقيق وفورات في الخدمات الإدارية؛

٨ - تطلب إلى المحكمة الدولية وضع مبادئ توجيهية تنظم اللجوء إلى آراء الخبراء في غرف المشورة واستعمالها؛

٩ - تلاحظ أن الاحتياجات التقديرية من المبالغ الواجبة السداد إلى الحكومة المضيفة عن مراقب احتجاز المتهمين تعكس التكاليف الثابتة الفعلية والتكاليف المتغيرة المقدرة في فترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥؛

١٠ - تؤكد أهمية كفالة أن يكون التوظيف في المحكمة الدولية متقدماً عام الانفصال مع النظامين الأساسي والإداري لموظفي الأمم المتحدة، مع مراعاة المواد ٨ و ١٠٠ و ١٠١ من ميثاق الأمم المتحدة، وأن تتولى المحكمة الدولية، عند توظيف الخبراء والخبراء الاستشاريين، الاستفادة من مصادر الخبرة على أوسع نطاق جغرافي ممكن؛

١١ - تعرب عن تقديرها للحكومات وغيرها من الجهات التي قدمت تبرعات للمحكمة الدولية؛

١٢ - تدعوا الدول الأعضاء وغيرها من الجهات إلى تقديم مزيد من التبرعات إلى المحكمة الدولية تكون مقبولة لدى الأمين العام؛

١٣ - تطلب إلى الأمين العام أن يصدر مبادئ توجيهية محددة عن شروط تلقي المساهمات واستخدام الأموال لأغراض المحكمة الدولية؛

بناءً

إن الجمعية العامة.

إذ تشير إلى قرارها ٢٣٥/٤٧ المؤرخ ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ و ٤٨/٤٨ المؤرخ ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٤،

وإذ تشير أيضاً إلى مقررها ٤٧١/٤٩ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، الذي أذنت فيه للأمين العام بالدخول في التزامات بمبلغ إضافي قدره ٧ ملايين من دولارات الولايات المتحدة لتمكين المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ من مواصلة أنشطتها حتى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥ دون المساس بأي مقررات قد تتخذها الجمعية العامة فيما يتعلق بمسائل الميزانية والإدارة وطريقة التمويل،

وإذ تؤكد ضرورة تأمين تمويل مضمون ومستقر للمحكمة الدولية فيما يتاح لها أداء دورها على نحو كامل وفعال،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام عن تمويل المحكمة الدولية^(٤)، وفي تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ذي الصلة^(٥)،

١ - تؤيد الملاحظات والتوصيات الواردة في تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، وهنا بأحكام هذا القرار:

٢ - تقرر، هنا باستكمال عملية إعادة التصنيف، الموافقة على إنشاء ثلاث وظائف لمحققين من ذوي الرتب العليا يكلفون بإجراء تحقيقات موضوعية رفيعة المستوى وبالإشراف على فرق التحقيق التسع في مكتب المدعي العام، ريشهما تجري اللجنة الاستشارية استعراضًا آخر للمسألة في سياقتناول التكاليف المقدرة للمحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧؛

٣ - تطلب إلى الأمين العام أن يستعرض الاحتياجات من الموظفين لخدمات الدعم الإلكتروني والاتصالات في قلم المحكمة لضمان تناسب هيكله التنظيمي مع المهام المطلوب إنجازها؛

الناشرة عن الميزانيات السابقة لقوة الأمم المتحدة للحماية بمبلغ إجماليه ٨٠٠ ٩٩٥ ٢١ دولار (صافيه ٩٥٠ ٥٤٧ ١٩ دولارا) وأن تقبل بذلك بزيادة مقابلة بنفس المبلغ في الانسبة المقررة لفترة ميزانية مقبلة لقوة الحماية ، يتم تحويلها إلى الحساب الخاص للمحكمة الدولية من الحساب الخاص لقوة الحماية المنشأ عملا بقرار الجمعية العامة ٢٢٣/٤٦ المؤرخ ١٩ آذار/مارس ١٩٩٢ :

٢٢ - تقرر كذلك تقسيم مبلغ إجماليه ٨٠٠ ٩٩٥ ٢١ دولار (صافيه ٩٥٤٧٩٥٠ ١٩ دولارا) فيما بين الدول الأعضاء لل فترة من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ على أن يطبق جدول الانسبة المقررة لعام ١٩٩٤^(٥) على جزء من المبلغ إجماليه ٢٥٠ ١٣٠ ٦١ دولارا (صافيه ٥٢٨١٠٠ ٥٢٨٥٠ دولارا)، وهو المبلغ الذي يخص الفترة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، وأن يطبق جدول الانسبة المقررة لعام ١٩٩٥^(٦) على المبلغ المتبقى وإجماليه ٤٥٠ ٨٦٥ ١٥ دولارا (صافيه ٨٥٠ ١٤٠ ١٩ دولارا)، للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥

٢٣ - تقرر، وفقا لأحكام قرارها ٩٧٣ (د - ١٠) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٥، أن تخصم من المبلغ المقتسم فيما بين الدول الأعضاء، على النحو المنصوص عليه في الفقرة ٢٢ أعلاه، حصة كل منها في صندوق معادلة الضرائب من الإيرادات الآتية من الاقتطاعات الازامية من مرتبات الموظفين والمقدرة بمبلغ ٤٤٧٨٥٠ ٢٤٧ دولارا الموقوف عليها للمحكمة الدولية للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ١٩٩٤ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، منها ٢٥٠ ٦٠٢ دولارا، وهو المبلغ الذي يخص الفترة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، و ٦٠٠ ٨٤٥ دولار، وهو المبلغ المتبقى الذي يخص الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥

٢٤ - تطلب إلى الأمين العام أن يتولى في إدارة هذه الموارد أقصى قدر من الاقتصاد والكتامة؛

٢٥ - تقرر أن تكون اعتمادات فترة السنتين ١٩٩٦ - ١٩٩٧ للحساب الخاص المشار إليه في الفقرة ١٩ أعلاه، والتي سيجري تحديدها في دورتها الخامسة، ممولة بالتساوي وبنفس طرائق التمويل المشار إليها في الفقرتين ٢١ و ٢٢ أعلاه؛

٢٦ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقرير أداء في نهاية كل فترة سنتين، في موعد أقصاه أيار/مايو ١٩٩٦ وأيار/مايو ١٩٩٨، على التوالي؛

٤ - تطلب أيضا إلى الأمين العام أن يدرج في العروض المقبولة لميزانية المحكمة الدولية معلومات عن التبرعات النقدية والعينية وأن يبين البنود التي رصدت تحتها هذه التبرعات؛

٥ - تؤكد من جديد أن قبول التبرعات العينية أو المساهمة بالموظفين، وكذلك التبرعات المالية، يجب أن يتماشى مع ضرورة ضمان حياد المحكمة الدولية واستقلالها في جميع الأوقات، وأن تعد هذه المساهمات مكملة للاشتراكات المقررة؛

٦ - تطلب إلى الأمين العام أن يدرج في تقريره المقبول عن المحكمة الدولية معلومات مفصلة عن قبول التبرعات واستعمالها، ولا سيما التبرعات العينية أو المساهمة بالموظفين، وفقا للفترة ١٥ أعلاه؛

٧ - تعيد تأكيد دور الجمعية العامة، على النحو المبين في المادة ١٧ من الميثاق، بوصفها الجهاز المسؤول عن النظر في ميزانية المنظمة وقسمة ثنياتها فيما بين الدول الأعضاء والموافقة عليهم؛

٨ - تعرب مرة أخرى عن قلقها لأن المشورة التي قدمتها الأمانة العامة إلى مجلس الأمن عن طبيعة تمويل المحكمة الدولية لم تراع دور الجمعية العامة على النحو المبين في المادة ١٧ من الميثاق؛

٩ - تؤكد من جديد على أن تتم تغطية ثنيات المحكمة الدولية من موارد إضافية على أساس الاشتراكات المقررة، وأن تمول هذه الثنيات من حساب خاص مستقل من خارج الميزانية العادية؛

١٠ - تقرر أن تعتمد للحساب الخاص للمحكمة الدولية المشار إليه في قرار الجمعية العامة ٢٣٥/٤٧ مبلغ إجماليه ٤٣٩٦٠٠ دولار (صافيه ٩٥٠٠ ٣٩٠٠ دولار) للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، بما في ذلك سلطة الالتزام بمبلغ ٢٦١٧٥٠٠٠ دولار المأذون بها بموجب أحكام قراري الجمعية العامة ٢٥١/٤٨ ١٤ شيسان/أبريل ١٩٩٤ و ٢٤٢/٤٩ ١٣ شيسان/أبريل ١٩٩٥، ومقرري الجمعية ٤٧١/٤٩ ٦٠٦ شيسان/أبريل ١٩٩٤ و ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، على التوالي، و ٢٧٦٢٠٠ دولار الذي أنفق في عام ١٩٩٣

١١ - تقرر أيضا، كترتيب خاص واستثنائي، أن تتنازل الدول الأعضاء عن حصصها من المبالغ المقيدة لحسابها

وإذ تؤكد من جديد أن تكاليف بعثة المراقبة تمثل نفقات للمنظمة تتحملها الدول الأعضاء وفقاً للفقرة ٢ من المادة ١٧ من ميثاق الأمم المتحدة،

وإذ تأخذ في الاعتبار أن البلدان الأكثر نمواً من الناحية الاقتصادية تكون في وضع يمكنها من تقديم مساهمات أكبر نسبياً، وأن قدرة البلدان الأقل نمواً من الناحية الاقتصادية على الإسهام في عملية من هذا القبيل تكون محدودة نسبياً،

وإذ تضع في اعتبارها المسؤوليات الخاصة التي تقع على الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن في تمويل مثل هذه العمليات، على النحو المشار إليه في قرار الجمعية العامة ١٨٧٤ (دإ - ٤) المؤرخ ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٦٣،

وإذ تعرب عن تقديرها للتبرعات السخية المتقدمة إلى بعثة المراقبة من حكومة الكويت ولمساهمات الحكومات الأخرى،

وإذ تضع في اعتبارها ضرورة تزويد بعثة المراقبة بالموارد المالية اللازمة لتمكينها من الوفاء بمسؤولياتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة،

١ - تحيط علماً بحالة الاشتراكات في بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت حتى ٢ حزيران/يونيه ١٩٩٥، بما في ذلك الاشتراكات غير المسددة البالغة ٢٢٦٨٥٦٧ من دولارات الولايات المتحدة؛

٢ - تعرب عن تقديرها المستمر للقرار الذي اتخذته حكومة الكويت بتحمل ثلثي تكلفة بعثة المراقبة اعتباراً من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣،

٣ - تؤيد الملاحظات والتوصيات الواردة في تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية؛

٤ - تطلب إلى الأمين العام أن يتخد جميع الإجراءات الضرورية التي تكفل إدارة بعثة المراقبة بأقصى قدر من الكفاءة والاقتصاد؛

٥ - تحدث جميع الدول الأعضاء على بذل كل جهد ممكن لضمان دفع اشتراكاتها المقررة لبعثة المراقبة فوراً وبالكامل؛

٦ - تتفق على رصد مبلغ إجماليه ٣٢ مليون دولار (صافيـه ٨٠٠ ٨٧٦) دولاـر) لمواصلة بعثة المراقبة للفترة

٢٧ - تقرر استعراض طريقة تمويل المحكمة الدولية في دورتها الثانية والخمسين؛

٢٨ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقديرات عن احتياجات المحكمة الدولية لفترة السنطين ١٩٩٧-١٩٩٦ بحلول ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥؛

٢٩ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الخامسة البند المعنون "تمويل المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١".

الجلسة العامة ١٠٦
٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٥

- ٤٤٥/٤٩
تمويل بعثة الأمم المتحدة للعراق
في العراق والكويت

إن الجمعية العامة،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام عن تمويل بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت^(٤٤) وفي تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ذي الصلة^(٤٥)،

وإذ تضع في اعتبارها قراري مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) المؤرخ ٣ نيسان/أبريل ١٩٩١ و ٦٨٩ (١٩٩١) المؤرخ ٩ نيسان/أبريل ١٩٩١، اللذين قرر المجلس بموجبهما إنشاء بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت واستعراض مسألة إنهائها أو استمرارها كل ستة أشهر،

وإذ تشير إلى مقرراتها السابقة بشأن ضرورة القيام، من أجل تغطية النفقات الناشئة عن بعثة المراقبة، باتباع إجراء مختلف عن الإجراء المتبعة لتغطية نفقات الميزانية العادلة للأمم المتحدة،

وإذ تشير أيضاً إلى قرارها ٤٤٥/٢٦٠ المؤرخ ٣ أيار/مايو ١٩٩١ بشأن تمويل بعثة المراقبة وإلى قراراتها اللاحقة بهذا الشأن، وآخرها القرار ٤٤٢/٤٨ المؤرخ ٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤،

وإذ تشير كذلك إلى مقررها ٤٧٧/٤٩ المؤرخ ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥،

١٣ - تقرر كذلك، وفقاً لاحكام القرار ٩٧٣ (د - ١٠) المؤرخ ١٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٥٥، أن تخصم من المبلغ المقسم فيما بين الدول الأعضاء، على النحو المنصوص عليه في الفقرة ١٢ أعلاه، حصة كل منها في صندوق معادلة الرسائب من الإيرادات الآتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، المقدرة بـ ١٠٠ دولاً والموافق عليها للفترة من ١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٤ إلى ٣٠ حزيران / يونيو ١٩٩٥؛

٤- تقرر أن تخصم من المبلغ المقسم فيما بين الدول الأعضاء للفترة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥ حصة كل منها في الجزء المتبقى من ثلث الرصيد غير المرتبط به للفترة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، الذي يبلغ إجماليه ٦٠٠ ٢٣٧ دولار (صافيه ٩٠٠ ٦٥ مليون دولار الذي سبق تقديره آخذة في الحسبان مبلغ ٢,٦ مليون دولار الذي سبق تقديره لحساب الدول الأعضاء وخصم من المبلغ المقسم فيما بينها عن الفترة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ إلى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥، على أن يقييد الجزء المتبقى من الرصيد غير المرتبط به لحساب حكومة الكويت:

١٥ - توافق على رصد مبلغ إجماليه ٦٠ مليون دولار (صافيه ٥٧٣٨٦٠٠٠ دولار) لمواصلة بعثة المراقبة للفترة من ١ تموز/ يوليه ١٩٩٥ إلى ٣٠ حزيران/ يونيو ١٩٩٦، على أن تمول نسبة الثلثين من هذا المبلغ، وقدرها ٣٠٠ ٢٤٧ ٣٨٢٥٧ دولار، من تبرعات مقدمة من حكومة الكويت، رهنا باستعراض مجلس الأمن لمسألة إنهاء بعثة المراقبة أو

١٦- تأذن للأمين العام بالدخول في التزامات بمبلغ إجماليه ٩٠٠ ٨١١ ١ دولار (صافييه ١٠٠ ٥٩٤ دولار) شهرياً، يعادل ثلث تكلفة مواصلة بعثة المراقبة، وتقسيم

من ١٥٠٠ دولاًر، من تبرعات مقدمة من حكومة الكويت؛
تمويل نسبة الثلاثين من هذا المبلغ، وقدرها ٢٥١٢١٦، على أن
من ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، إلى مايول ١٥٠

٧ - تقرير أن تعتمد للحساب الخاص المشار إليه في قرار الجمعية العامة رقم ٤٥/٢٦٠ مبلغًا إجماليه ٨٠٠ ٧٤٨ ١١ دولار (صافي ٦٠٠ ٦٢٥ دولار) أذنت به الجمعية العامة في الفقرة ١٧ من قرارها رقم ٤٨/٢٤٢ لمواصلة بعثة المراقبة للفترة من ١٩٩٤/أكتوبر إلى ٣١/تشرين الأول.

- ٨- تقرؤ أيضاً، كترتيب خاص لهذه الحالة، تقسيم مبلغ إجماليه ٨٠٠ ٧٤٨ ١١ دولار (صافيه ٦٠٠ ٦٢٥ ١٠ دولار)، شاملاً مبلغاً إجماليه ١١ مليون دولار (صافيه ٨٧٦ ٩٠٠ دولار) سبق تقسيمه فيما بين الدول الأعضاء وفقاً للفترة ١٧ من قرار الجمعية العامة ٤٨/٤٢٤.

-٩- تقوى كذلك، وفقاً لأحكام قرارها ٩٧٣ (د) (١٠) المؤرخ ١٥ كانون الأول ديسمبر ١٩٥٥، أن المبالغ التي سبق تقييدها لحساب الدول الأعضاء ومجموعها ٢٠٠١٢٣٢٠٠ دولار وخصمت من المبلغ المقسم فيما بينها على النحو المنصوص عليه في الفقرة ٨ أعلاه، تمثل حصة كل منها في صندوق معاذلة الضرائب من الإيرادات المقدرة الآتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين عن الفترة من ١ أيار مايو إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ والموافق عليها لبعثة المراقبة:

١٠- توافق على رصد مبلغ إجماليه ٤٣ مليون دولار (صافيه ٢٧٩٤٢٠٠ دولار) لمواصلة بعثة المراقبة للفترة من ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥، على أن تمول نسبة الثلثين من هذا المبلغ، وقدرها ٢٢٥١٩٥٠٠ دولار، من تبرعات متقدمة من حكومة الكويت:

١١- تقرير أن تعتمد مبلغاً إجماليه ٤٨٠ ٥٠٠ ٤٨٠ ١٥ دولار
 (صافيته ٧٠٠ ٢٧٥٩ ١٣ دولار)، يكافئ ثلث تكلفة مواصلة بعثة
 المراقبة للفترة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ إلى ٣٠
 حزيران/يونيه ١٩٩٥، شاملًا المبلغ الإجمالي ٦٠٠ ٣٣ ٩١ دولار
 (صافيته ٩٠٠ ٩٧٧ ٨ دولار)، المأذون به والمقسم بموجب
 أحكام الفقرة ١٨ من قرار الجمعية العامة ٤٨/٤٢٤ والمقرر

١٢- تقرر أيضاً، كترتيب خاص لهذه الحالة، تقسيم مبلغ إجماليه ٦٣٤٦٩٠٠ دولار (صافيته ٨٠٠٩٨١٤٩٠٠ دولار) للفترة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥، فيما بين الدول الأعضاء، آخذة في الحسبان المسلاة الأجمالية، ٦٠٠١٣٣٩١٩٠٠ دولار (صافيته ٩٠٠٧٧٧٩٠٠٨٧٧٠٠ دولار).

وإذ تؤكد من جديد أن تكاليف بعثة المراقبين هي نفقات للمنظمة تتحملها الدول الأعضاء وفقاً للفقرة ٢ من المادة ١٧ من ميثاق الأمم المتحدة،

وإذ تشير إلى مقرراتها السابقة بشأن ضرورة القيام، من أجل تغطية النفقات الناشئة عن بعثة المراقبين، باتباع إجراءً مختلف عن الإجراء المتبعة لتغطية نفقات الميزانية العادلة للأمم المتحدة،

وإذ تأخذ في اعتبارها أن البلدان الأكثر نمواً من الناحية الاقتصادية تكون في وضع يمكنها من تقديم مساهمات أكبر نسبياً، وأن قدرة البلدان الأقل نمواً من الناحية الاقتصادية على الإسهام في عملية من هذا القبيل تكون محدودة نسبياً،

وإذ تضع في اعتبارها المسئوليات الخاصة التي تقع على عاتق الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن في تمويل مثل هذه العمليات، على النحو المشار إليه في قرار الجمعية العامة ١٨٧٤ (دإ - ٤) المؤرخ ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٦٣،

وإدراكاً منها لضرورة تزويد بعثة المراقبين بالموارد المالية اللازمة لتمكينها من الوفاء بالتزاماتها غير المسددة،

١ - تحيط علماً بحالة الاشتراكات في بعثة مراقبى الأمم المتحدة في السلفادور حتى ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٥، بما في ذلك الاشتراكات غير المسددة البالغة ٢٣٦٤٣٩٥٧ من دولارات الولايات المتحدة، وتحث جميع الدول الأعضاء المعنية على بذل كل جهد ممكن لضمان دفع اشتراكاتها المقررة غير المسددة؛

٢ - تعرب عن قلقها إزاء الحالة المالية فيما يتعلق بأنشطة حفظ السلام، بسبب عدم تسديد الدول الأعضاء لأنصيبيتها المقررة في حينه، وبصفة خاصة الدول التي عليها متاخرات؛

٣ - تحث جميع الدول الأعضاء على بذل كل جهد ممكن لضمان دفع اشتراكاتها المقررة لبعثة المراقبين فوراً وبالكامل، ليتسنى إنها فترة تصفيتها على نحو عاجل؛

٤ - تؤيد الملاحظات والتوصيات الواردة في تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، ولا سيما تلك الواردة في الفقرة ٥ منه؛

٥ - تحيط علماً بالأرصدة غير المرتبط بها للاعتمادات عن الفترة من ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ إلى

هذا المبلغ وفقاً للمخطط المبين في هذا القرار، بالإضافة إلى نسبة الثلاثين، البالغة ٣١٨٨٠٠ دولار شهرياً، التي ستغطيها تبرعات مقدمة من حكومة الكويت للفترة من ١ تموز/ يوليه ١٩٩٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦، وهنا بالاستعراض الذي سيجريه مجلس الأمن؛

١٧ - تدعوا إلى تقديم التبرعات إلى بعثة المراقبة، نقداً وفي شكل خدمات ووازيم تكون مقبولة لدى الأمين العام، وتدار، حسب الاقتضاء، وفقاً للإجراء الذي حددته الجمعية العامة في قراراتها ٢٣٠/٤٣ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، و ١٩٢/٤٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، و ٢٥٨/٤٥ المؤرخ ٣ أيار/مايو ١٩٩١؛

١٨ - تقدرو أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الخامسة تحت البند المعنون "تمويل الأنشطة الناشئة عن قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١)" البند الفرعي المعنون "بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت".

الجلسة العامة ١٠٥
١٢ تموز/ يوليه ١٩٩٥

٢٤٦/٤٩ تمويل بعثة مراقبى الأمم المتحدة في السلفادور

إن الجمعية العامة،

وقد حضرت في تقرير الأمين العام عن تمويل بعثة مراقبى الأمم المتحدة في السلفادور^(٤٤)، وفي تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ذي الصلة^(٤٥)،

وإذ تشير إلى قرار مجلس الأمن ٦٩٣ (١٩٩١) المؤرخ ٢٠ أيار/مايو ١٩٩١ الذي أنشأ المجلس بموجب بعثة مراقبى الأمم المتحدة في السلفادور، وإلى قرار المجلس ٧٢٩ (١٩٩٢) المؤرخ ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ الذي مدد المجلس بموجبه ولاية البعثة ووسعها، والقرارات اللاحقة التي مدد المجلس بموجبها ولاية البعثة، وأخرها القرار ٩٦١ (١٩٩٤) المؤرخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤،

وإذ تشير أيضاً إلى قراريها ٢٢٣/٤٧ المؤرخ ١٦ آذار/مارس ١٩٩٣ و ٢٣٤/٤٧ المؤرخ ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، ومقرريها ٤٦٨/٤٨ ألف المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ و ٤٠٥/٤٩ المؤرخ ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ بشأن تمويل بعثة المراقبين،

١٠ - تقرر أيضاً، كترتيب خاص لهذه الحالة، تقسيم المبلغ الإجمالي ٦٣٤٠٠٠ ٤ دولار (صافيته ٤٠٨٠٥٠٠) عن الفترة من ١ كانون الأول /ديسمبر ١٩٩٤ إلى ٣٠ نيسان /أبريل ١٩٩٥ فيما بين الدول الأعضاء وفقاً للمخطط المبين في الفقرة ٧ أعلاه، على أن يطبق جدول الأنصبة المقررة لعام ١٩٩٤ على جزء من ذلك المبلغ، أي على ما إجماليه ٩٥١٢٥١ دولاراً (صافيته ٨٣٧٧١٨ دولاراً)، وهو المبلغ الذي يخص، على أساس تناسبي، الفترة المنتهية في ٣١ كانون الأول /ديسمبر ١٩٩٤، ويطبق جدول الأنصبة المقررة لعام ١٩٩٥^(٥) على المبلغ المتبقى، أي على ما إجماليه ٣٦٨٢٦٤٩ دولاراً (صافيته ٣٢٤٢٧٨٢ دولاراً)، للفترة من ١ كانون الثاني /يناير إلى ٣٠ نيسان /أبريل ١٩٩٥.

١١ - تقرر كذلك، وفقاً لأحكام القرار ٩٧٣ (د - ١٠)، أن تخصم من المبالغ المقسمة فيما بين الدول الأعضاء، على النحو المنصوص عليه في الفقرة ١٠ أعلاه، حصة كل منها في صندوق معادلة الضرائب من الإيرادات الآتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين والمقدرة بمبلغ ٥٥٣٠٠ دولار والموافق عليها للفترة من ١ كانون الأول /ديسمبر ١٩٩٤ إلى ٣٠ نيسان /أبريل ١٩٩٥، أي ١١٣٦٣٢ دولاراً، وهو المبلغ الذي يخص، على أساس تناسبي، الفترة المنتهية في ٣١ كانون الأول /ديسمبر ١٩٩٤، و٤٣٩٨٦٨٠ دولاراً، وهو المبلغ المتبقى الذي يخص الفترة من ١ كانون الثاني /يناير إلى ٣٠ نيسان /أبريل ١٩٩٥.

١٢ - تقرر أن تعتمد للحساب الخاص مبلغاً إجماليه ١١٣٣٠٠ دولار (صافيته ٩٥٤٠٠) من أجل تصفية بعثة المراقبين في الفترة من ١ إلى ٣١ أيار /مايو ١٩٩٥.

١٣ - تقرر أيضاً، كترتيب خاص لهذه الحالة، تقسيم المبلغ الذي إجماليه ١١٣٢٠٠ دولار (صافيته ٩٥٤٠٠) للفترة من ١ إلى ٣١ أيار /مايو ١٩٩٥ فيما بين الدول الأعضاء وفقاً للمخطط المبين في الفقرة ٧ أعلاه، مع مراعاة جدول الأنصبة المقررة لعام ١٩٩٥.

١٤ - تقرر كذلك، وفقاً لأحكام القرار ٩٧٣ (د - ١٠)، أن تخصم من المبلغ المقسم فيما بين الدول الأعضاء، على النحو المنصوص عليه في الفقرة ١٣ أعلاه، حصة كل منها في صندوق معادلة الضرائب من الإيرادات الآتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين والمقدرة بمبلغ ١٧٩٠٠ دولار والموافق عليها للفترة من ١ إلى ٣١ أيار /مايو ١٩٩٥.

١٥ - تقرر أن تخصم من المبالغ المقسمة فيما بين الدول الأعضاء، على النحو المنصوص عليه في الفقرة ٧ أعلاه،

٣١ أيار /مايو ١٩٩٤ والبالغ إجمالياً ١٠٠٥٤٢٠٠ دولار (صافيها ٥٢٤٥٠٠)؛

٦ - تقرر أن تعتمد للحساب الخاص ببعثة مراقبى الأمم المتحدة في السلفادور مبلغاً إجماليه ٢٠٠٧٠٤٢٠٠ دولار (صافيته ٣٩٧٣٠٠) لتشغيل بعثة المراقبين في الفترة من ١ حزيران /يونيه إلى ٣٠ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٩٤، شاملـاً مبلغاً إجماليه ٣٨٩٥٩٠٠ دولار (صافيته ٣٦١٢٣٠٠) سبق أن أذنت به الجمعية العامة في قرارها ٢٤٣/٤٨ المؤرخ ٥ نيسان /أبريل ١٩٩٤، ومبلغاً إجماليه ٥٦٤٣٧٠٠ ٥٥٠٤٠٠ دولار (صافيته ٤٠٥٤٩) سبق أن أذنت به الجمعية في مقررها ١٦٤٦٠٠، والمبلغ المختصر البالغ إجماليه ٢١٦٤٦٠٠ (صافيته ١٧٤٤٢٠٠) الذي أذنت به اللجنة الاستشارية بموجب أحكام قرار الجمعية ٢٢٩/٤٨ المؤرخ ٢٢ كانون الأول /ديسمبر ١٩٩٣ بشأن النفقات غير المنظورة والنفقات الاستثنائية لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥؛

٧ - تقرر أيضاً، كترتيب خاص لهذه الحالة، تقسيم ١٠٣٩٧٣٠٠ دولار (صافيته ١١٧٠٤٢٠٠) مبلغ إجماليه ١١٧٠٤٢٠٠ دولار (صافيته ٣٩٧٣٠٠) للفترة من ١ حزيران /يونيه إلى ٣٠ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٩٤ فيما بين الدول الأعضاء وفقاً لتكوين المجموعات المبين في الفقرتين ٣ و ٤ من قرار الجمعية العامة ٢٢٢/٤٣ المؤرخ ١ آذار /مارس ١٩٨٩، على النحو الذي عدلته الجمعية في قراراتها ١٩٢/٤٤ ١٩٢/٤٤ ٢١ باء المؤرخ ٢١ كانون الأول /ديسمبر ١٩٨٩، و ٢٦٩/٤٥ المؤرخ ٢٧ آب /أغسطس ١٩٩١، و ١٩٨/٤٦ المؤرخ ٢٠ كانون الأول /ديسمبر ١٩٩١، و ٢١٨/٤٧ المؤرخ ٢٣ كانون الأول /ديسمبر ١٩٩١، و ٤٧٢/٤٨ المؤرخ ٢٣ ألف ديسمبر ١٩٩٢، ومقررها ٤٧٢/٤٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول /ديسمبر ١٩٩٣، ومع مراعاة جدول الأنصبة المقررة لعام ١٩٩٤^(٦)؛

٨ - تقرر كذلك، وفقاً لأحكام قرارها ٩٧٣ (د - ١٠) المؤرخ ١٥ كانون الأول /ديسمبر ١٩٥٥، أن تخصم من المبالغ المقسمة فيما بين الدول الأعضاء، على النحو المنصوص عليه في الفقرة ٧ أعلاه، حصة كل منها في صندوق معادلة الضرائب من الإيرادات الآتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين والمقدرة بمبلغ ٣٠٦٩٠٠ دولار والموافق عليها للفترة من ١ حزيران /يونيه إلى ٣٠ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٩٤؛

٩ - تقرر أن تعتمد للحساب الخاص مبلغاً إجماليه ٤٦٤٠٠ دولار (صافيته ٤٠٨٠٥٠٠) لتشغيل بعثة المراقبين في الفترة من ١ كانون الأول /ديسمبر ١٩٩٤ إلى ٣٠ نيسان /أبريل ١٩٩٥؛

وإذ تؤكد من جديد أن تكاليف البعثة تمثل نفقات للمنظمة تتحملها الدول الأعضاء وفقاً للفقرة ٢ من المادة ١٧ من ميثاق الأمم المتحدة.

وإذ تشير إلى مقرراتها السابقة بشأن ضرورة القيام، من أجل تغطية النفقات الناشئة عن البعثة، باتباع إجراء مختلف عن الإجراء المتبعة لتغطية نفقات الميزانية العادلة للأمم المتحدة،

وإذ تأخذ في الاعتبار أن البلدان الأكثر نمواً من الناحية الاقتصادية تكون في وضع يمكنها من تقديم مساهمات أكبر نسبياً وأن قدرة البلدان الأقل نمواً من الناحية الاقتصادية على الإسهام في مثل هذه العملية تكون محدودة نسبياً،

وإذ تضع في اعتبارها المسؤوليات الخاصة التي تقع على عاتق الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن في تمويل تلك العمليات، على النحو المبين في قرار الجمعية العامة ١٨٧٤ (دإ - ٤) المؤرخ ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٦٣،

وإدراكاً منها لضرورة تزويد البعثة بالموارد المالية اللازمة لتمكينها من الوفاء بمسؤولياتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة،

١ - تحيبط علماً بحالة الاشتراكات في بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية حتى ٧ تموز/ يوليه ١٩٩٥، بما في ذلك الاشتراكات غير المسددة البالغة ٦٥٩ ٢٠ ٢٧٠ من دولارات الولايات المتحدة، وتحث جميع الدول الأعضاء المعنية علىبذل كل جهد ممكن لكتفالة دفع اشتراكاتها المقررة؛

٢ - تعرب عن قلقها إزاء الحالة المالية المتعلقة بأنشطة حفظ السلام، وبخاصة فيما يتصل بتسييد النفقات للبلدان المساعدة بقوات ومعدات، بسبب تأثير الدول الأعضاء في دفع أنصبتها المقررة، ولا سيما الدول الأعضاء التي عليها متاخرات؛

٣ - تحث جميع الدول الأعضاء على بذل كل جهد ممكن لكتفالة دفع اشتراكاتها المقررة للبعثة فوراً وبالكامل؛

٤ - تؤيد الملاحظات والتوصيات الواردة في تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية؛

٥ - تطلب إلى الأمين العام أن يتخذ جميع الإجراءات الضرورية التي تكفل إدارة البعثة بأقصى قدر من الكفاءة والاقتصاد؛

حصة كل منها في الأرصدة غير المرتبط بها وبالبالغ إجماليها ٥٤٢ ١٠٠ دولار (صافيها ٥٣٤ ٥٠٠ دولار) فيما يتصل بالفترة من ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ إلى ٧١ أيار/مايو ١٩٩٤؛

٦ - تطلب إلى الأمين العام أن يدرج في تقريره عن التصرف في أصول بعثة المراقين معلومات عن الإجراءات المحاسبية الصحيحة التي تتعلق بأي نقل للمعدات من عمليات حفظ السلام إلى أنشطة الميزانية العادلة؛

٧ - تقرر أن يتم التصرف في ممتلكات بعثة المراقين وفقاً للفقرة ١ من الجزء السابع من قرار الجمعية العامة ٢٣٣/٤٩ ألف المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤؛

٨ - تقرر أيضاً أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الخمسين البند المعنون "تمويل بعثة مراقب الأمم المتحدة في السلفادور".

الجلسة العامة ١٠٥
١٢ تموز/يونيه ١٩٩٥

٢٤٧/٤٩ - تمويل بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية

إن الجمعية العامة،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام عن تمويل بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية^(٤٤) وفي تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ذي الصلة^(٤٥)،

وإذ تشير إلى قرار مجلس الأمن ٦٩٠ (١٩٩١) المؤرخ ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩١، الذي أنشأ المجلس بموجبه بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، وإلى قراراته اللاحقة، وأآخرها القرار ١٠٠٢ (١٩٩٥) المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥،

وإذ تشير أيضاً إلى قرارها ٤٦٦/٤٥ المؤرخ ١٧ أيار/مايو ١٩٩١ ومقرراتها ٤٥١/٤٧ وباءً وحيث المؤرخة ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ و ٨ نيسان/أبريل و ١٤ أيول/سبتمبر ١٩٩٣، على التوالي، و ٤٦٧/٤٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ و ٤٦٦/٤٩ و ٤٥١/٤٧ المؤرخين ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ و ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٥، على التوالي، بشأن تمويل البعثة،

١١ - تقرؤ كذلك، وفقاً لاحكام القرار ٩٧٣ (د - ١٠)، أن تخصم من المبلغ المقسم فيما بين الدول الأعضاء، على النحو المنصوص عليه في الفقرة ١٠ أعلاه، حصة كل منها في صندوق معاذلة الضرائب من الإيرادات الآتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين والمقدرة بمبلغ ٣٠٠٠ دولار الموافق عليها للفترة من ١ لغاية ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥.

١٢ - تقرؤ أن تعتمد للحساب الخاص مبلغاً إجماليه ٥٠٠ ٥٧٧ ٦٦ دولار (صافيه ٣٠٠ ٢٨٨ ١٥ دولار) لتشغيل البعثة في الفترة من ١ تموز/ يوليه إلى ٣٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٥.

١٣ - تقرأ أيضاً، كترتيب خاص لهذه الحالة، تقسيم المبلغ الإجمالي ٥٠٠ ٥٧٧ ٦٦ دولار (صافيه ٣٠٠ ٢٨٨ ١٥ دولار) فيما بين الدول الأعضاء للفترة من ١ تموز/ يوليه إلى ٣٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٥ وفقاً للمخطط المبين في هذا القرار؛

١٤ - تقرر كذلك، وفقاً لاحكام القرار ٩٧٣ (د - ١٠)، أن تخصم من المبلغ المقسم فيما بين الدول الأعضاء، على النحو المنصوص عليه في الفقرة ١٢ أعلاه، حصة كل منها في صندوق معاذلة الضرائب من الإيرادات الآتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين والمقدرة بمبلغ ٢٠٠ ٤٨٩ ١ دولار الموافق عليها للفترة من ١ تموز/ يوليه لغاية ٣٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٥.

١٥ - تقرؤ أن تأخذ للأمين العام بالدخول في التزامات لتشغيل البعثة لفترة ما بعد ٣٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٥ بمعدل شهري لا يتتجاوز إجماليه ٥٩٢ ٥٠٠ دولار (صافيه ٥٠٠ ٩٦ ١٠٠ دولار)، على أن يقسم هذا المبلغ كأنسبة مقررة على الدول الأعضاء وفقاً للمخطط المبين في هذا القرار، و هنا بتعديل مجلس الأمن لولاية البعثة إلى ما بعد ٣٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٥؛

١٦ - تدعوا إلى تقديم تبرعات إلى البعثة، نقداً وفي شكل خدمات ولوازم تكون مقبولة لدى الأمين العام، وتدار، حسب الاقتضاء، وفقاً للإجراءات الذي حدده الجمعية العامة في قرارها ٤٣/٤٣ ٢٢٠ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨ و ٤٤/٤٢ ١٩٢ ألف المؤرخ ٧١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩؛

١٧ - تقرؤ أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الخمسين البند المعنون "تمويل بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية".

الجلسة العامة ١٠٦

٢٠ تموز/ يوليه ١٩٩٥

٦ - تقرؤ أن تعتمد للحساب الخاص بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية مبلغاً إجماليه ٧٠٠ ٨٣٩ ٢٨ دولار (صافيه ٣٠٠ ٥٥٦ ٢٦ دولار) لتشغيل البعثة في الفترة من ١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤ إلى ٣١ أيار/ مايو ١٩٩٥، المأذون به بموجب أحكام مقرر الجمعية العامة ٤٦٦/٤٩ باء المؤرخ ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٥؛

٧ - تقرأ أيضاً، كترتيب خاص لهذه الحالة، تقسيم المبلغ الإجمالي ٧٠٠ ٨٣٩ ٢٨ دولار (صافيه ٣٠٠ ٥٥٦ ٢٦ دولار) للفترة من ١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤ إلى ٣١ أيار/ مايو ١٩٩٥، فيما بين الدول الأعضاء وفقاً لتكوين المجموعات المبين في الفقرتين ٣ و ٤ من قرار الجمعية العامة ٢٣٢/٤٣ المؤرخ ١ آذار/ مارس ١٩٨٩، على النحو الذي عدلته الجمعية في قراراتها ١٩٢/٤٤ ١٩٢٠ ٢١ باء المؤرخ ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩ و ٢٦٩/٤٥ ٢٦٩ المؤرخ ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩١، و ١٩٨/٤٦ ١٩٨٠ ٢٠ ألف المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١، و ٢١٨/٤٧ ٢١٨ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢، ومقررها ٤٧٧/٤٨ ٤٧٧ ألف المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣، على أن يطبق جدول الأنصبة المقررة لسنة ١٩٩٤ (٤) على جزء من المبلغ إجماليه ٢٥٧ ١١٢ (٤) دولاراً (صافيه ٣٢٦ ٥٢٣ دولاراً)، وهو المبلغ الذي يخص على أساس تناصبي الفترة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤، وجدول الأنصبة المقررة لسنة ١٩٩٥ (٥) على المبلغ المتبقى، أي على ما إجماليه ٦٤٣ ٩٧٧ ٢٣ دولاراً (صافيه ٩٧٤ ٢٢٠ ٣٢ ٩٧٤ دولاراً) للفترة من ١ كانون الثاني/يناير لغاية ٣١ أيار/ مايو ١٩٩٥؛

٨ - تقرر كذلك، وفقاً لاحكام قرارها ٩٧٣ (د - ١٠) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٥، أن تخصم من المبلغ المقسم فيما بين الدول الأعضاء، على النحو المنصوص عليه في الفقرة ٧ أعلاه، حصة كل منها في صندوق معاذلة الضرائب من الإيرادات الآتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين المقدرة بمبلغ ٤٠٠ ٢٨٣ ٤٠٠ دولار الموافق ٤٦٦/٤٩ باء المؤرخ ٣١ أيار/ مايو ١٩٩٥؛

٩ - تقرؤ أن تعتمد للحساب الخاص مبلغاً إجماليه ٦٠٠ ٨٠٦ ٤ دولار (صافيه ٤٢٦ ٤٢٦ ٤٠٠ دولار) لتشغيل البعثة في الفترة من ١ إلى ٣٠ حزيران/ يوليه ١٩٩٥، المأذون به بموجب أحكام مقررها ٤٦٦/٤٩ باء؛

١٠ - تقرأ أيضاً، كترتيب خاص لهذه الحالة، تقسيم المبلغ الإجمالي ٦٠٠ ٨٠٦ ٤ دولار (صافيه ٤٢٦ ٤٠٠ دولار) فيما بين الدول الأعضاء للفترة من ١ إلى ٣٠ حزيران/ يوليه ١٩٩٥ وفقاً للمخطط المبين في هذا القرار؛

للحماية، والتي كان آخرها القرار ٩٩٨ (١٩٩٥) المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٥، الذي أذن بزيادة عدد أفراد قوات السلام التابعة للأمم المتحدة/قوة الأمم المتحدة للحماية بما يصل إلى ٢٥٠٠ من القوات الإضافية لتزويد القوة بقدرة على الرد السريع.

وإذ تشير إلى قرارها ٢٣٣/٤٦ المؤرخ ١٩ آذار/مارس ١٩٩٢ بشأن تمويل قوة الأمم المتحدة للحماية، وقراراتها ومقرراتها اللاحقة في هذا الشأن، والتي كان آخرها القرار ٢٢٨/٤٩ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤،

وإذ تؤكد من جديد أن تكاليف القوة تمثل ثنات للمنظمة تتحمّلها الدول الأعضاء وفقاً الفقرة ٢ من المادة ١٧ من ميثاق الأمم المتحدة،

وإذ تشير إلى مقرراتها السابقة بشأن ضرورة القيام، من أجل تغطية النفقات الناشئة عن القوة، باتباع إجراء مختلف عن الإجراء المتبعة لتغطية نفقات الميزانية العادية للأمم المتحدة،

وإذ تأخذ في اعتبارها أن البلدان الأكثر نمواً من الناحية الاقتصادية تكون في وضع يمكنها من تقديم مساهمات أكبر نسبياً وأن قدرة البلدان الأقل نمواً من الناحية الاقتصادية على الإسهام في عمليات من هذا القبيل تكون محدودة نسبياً،

وإذ تضع في اعتبارها المسؤوليات الخاصة التي تقع على عاتق الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن في تمويل تلك العمليات، على النحو المشار إليه في قرار الجمعية العامة ١٨٧٤ (دإ - ٤) المؤرخ ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٦٣،

وإذ تلاحظ مع التقدير أن حكومات معينة قدّمت تبرعات إلى القوة،

وإدراكاً منها لضرورة تزويد القوة بالموارد المالية اللازمة لتمكينها من الوفاء بمسؤولياتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة،

١ - تحيط علماً بحالة الاشتراكات في قوة الأمم المتحدة للحماية حتى ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٥، بما في ذلك الاشتراكات غير المسددة البالغة ٨٦٢,٢ مليون دولاراً الولايات المتحدة والتي تشكل ٢٢,٥ في المائة من إجمالي الاشتراكات المقررة منذ بداية تشغيل القوة وحتى الفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥، وتلاحظ أن حوالي ١٦

- ٢٤٨/٤٩
تمويل قوة الأمم المتحدة للحماية،
وعملية الأمم المتحدة لاستعادة الثقة في كرواتيا، وقوة الأمم المتحدة للوزع الوقائي، ومقررات السلام التابعة للأمم المتحدة

إن الجمعية العامة،

إذ تحيط علماً بتقارير الأمين العام عن تمويل قوة الأمم المتحدة للحماية^(٤٤) وبتقارير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ذات الصلة^(٤٥)، ويشاهد جري النظر بشكل تفصيلي في هذه التقارير في الدورة الخمسين للجمعية العامة،

وإذ تشير إلى قراري مجلس الأمن ٧٢٧ (١٩٩٢) المؤرخ ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ و ٧٤٠ (١٩٩٢) المؤرخ ٧ شباط/فبراير ١٩٩٢، اللذين أيد فيهما المجلس إرسال فريق من ضباط الاتصال العسكريين إلى يوغوسلافيا للعمل على المحافظة على وقف إطلاق النار،

وإذ تشير أيضاً إلى قرار مجلس الأمن ٧٤٣ (١٩٩٢) المؤرخ ٢١ شباط/فبراير ١٩٩٢، الذي أنشأ المجلس بموجبه قوة الحماية، والقرارات اللاحقة التي مدد بموجبها ولاية القوة،

وإذ تشير كذلك إلى قرار مجلس الأمن ٩٨١ (١٩٩٥) المؤرخ ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥، الذي أنشأ المجلس بموجبه عملية الأمم المتحدة لاستعادة الثقة في كرواتيا، التي تعرف باسم عملية أنكرو، لفترة تنتهي في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥،

وإذ تشير إلى قرار مجلس الأمن ٩٨٢ (١٩٩٥) المؤرخ ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥، الذي مدد المجلس بموجبه ولاية قوة الأمم المتحدة للحماية في البوسنة والهرسك لفترة إضافية تنتهي في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥،

وإذ تشير أيضاً إلى قرار مجلس الأمن ٩٨٣ (١٩٩٥) المؤرخ ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥، الذي قرر المجلس بموجبه أن تسمى قوة الأمم المتحدة للحماية داخل جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة باسم قوة الأمم المتحدة للوزع الوقائي وأن تستمر ولايتها لفترة تنتهي في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥،

وإذ تشير كذلك إلى جميع قرارات مجلس الأمن التي تنص على زيادة العدد المأذون به لأفراد قوة الأمم المتحدة

المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، و ٢١٨/٤٧ ألف
المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، ومقررها ٤٧٢/٤٨ ألف
ألف المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، ومع مراعاة
جدول الأنصبة المقررة لسنة ١٩٩٥ على النحو المبين في
قرار الجمعية ١٩/٤٩ باء المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر
١٩٩٤:

١٠ - تقرر كذلك، وفقاً لاحكام قرارها ٩٧٣ (د - ١٠)
المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٥ أن تخصم من المبالغ
المقدمة فيما بين الدول الأعضاء، على النحو المنصوص
عليه في الفقرة ٩ أعلاه، حصة كل منها في صندوق معادلة
الضرائب من الإيرادات الآتية من الاقتطاعات الإلزامية من
مرتبات الموظفين المقدرة بمبلغ ٥١٤٦٥٠ دولار والموافق
عليها للقوة للفترة من ١ تموز/يوليه لغاية ٣٠ تشرين
الثاني/نوفمبر ١٩٩٥:

١١ - تحيط علماً بأن الأمين العام قدر أنه سيلزم
مستوى عام من الموارد لتعزيز القوة بقدرة على الرد
السريع لا يتتجاوز مبلغاً إجماليه ٦٠٠ دولار (صافيه
٢٩٧١١٢٠٠) دولار) للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون
الأول/ديسمبر ١٩٩٥ وبأن الجمعية العامة ستنتظر بصورة
منفصلة في جميع تقارير الأمين العام^(٤) في دورتها الخمسين؛

١٢ - تقرر، في سياق الفقرة ٣ من الجزء الرابع من
قرارها ٢٣٣/٤٩ ألف المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤
أن تأذن للأمين العام بالدخول في التزامات لتعزيز
القوة بقدرة على الرد السريع بمبلغ لا يتتجاوز
إجماليه ١٠٠ مليون دولار (صافيه ٩٩٥٦٩٨٠٠) دولار) للفترة
من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥؛

١٣ - تقرر أيضاً كترتيب خاص لهذه الحالة، تقسيم
المبلغ الإجمالي ١٠٠ مليون دولار (صافيه ٩٩٥٦٩٨٠٠) دولار)
للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥
فيما بين الدول الأعضاء وفقاً لتكوين المجموعات المبين
في الفقرتين ٣ و ٤ من القرار ٢٣٢/٤٢، على النحو الذي
عدلته الجمعية العامة في قراراتها ١٩٧٤٤ باء، و ٢٦٩/٤٥
و ١٩٨/٤٦، و ٢١٨/٤٧، و ١٩٨/٤٩ ألف، ومقررها ٤٧٢/٤٨ ألف، مع
مراعاة جدول الأنصبة المقررة لسنة ١٩٩٥ على النحو
المبين في قرار الجمعية ١٩/٤٩ باء؛

١٤ - تقرر كذلك، وفقاً لاحكام القرار ٩٧٣ (د - ١٠)، أن
تخصم من المبالغ المقدمة فيما بين الدول الأعضاء، على
النحو المنصوص عليه في الفقرة ١٣ أعلاه، حصة كل منها
في صندوق معادلة الضرائب من الإيرادات الآتية من
الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين المقدرة بمبلغ

في المائة من الدول الأعضاء لم تسدد أنصبتها المقررة
بالكامل، وتحت جميع الدول الأخرى المعنية، وبصفة خاصة التي عليها متأخرات، على كفالة دفع
اشتراكاتها المقررة غير المسددة؛

٢ - تعرب عن قلقها إزاء الحالة المالية فيما يتعلق
بأنشطة حفظ السلام، ولاسيما فيما يخص تسديد النفقات
إلى الدول المساهمة بقواتها، بسبب عدم تسديد الدول
الأعضاء لأنصبتها المقررة في حينه؛

٣ - تحت جميع الدول الأعضاء على بذل كل جهد
ممكن لضمان دفع اشتراكاتها المقررة فوراً وبالكامل؛

٤ - تؤيد الملاحظات والتوصيات الواردة في
تقريري اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية؛

٥ - تطلب إلى الأمين العام أن يتخذ جميع الإجراءات
الضرورية التي تكفل إدارة القوة بأقصى قدر من الكفاءة
والاقتصاد؛

٦ - تقرر أن تستخدم الحساب الخاص المنشأ بموجب
قرارها ٢٣٣/٤٦ لتسجيل الإيرادات والنفقات المتصلة بقوة
الأمم المتحدة للحماية وعملية الأمم المتحدة لاستعادة الشقة
في كرواتيا وقوة الأمم المتحدة لوزع الوقائي ومقر قوات
السلام التابعة للأمم المتحدة؛

٧ - تقرر أيضاً أن تعتمد للحساب الخاص المشار
إليه في الفقرة ٦ أعلاه مبلغاً إجماليه ٤١٩٤٥٠٠ ٤٠٤٠٤٠١٠٦٠٠ دولار
(صافيه ١٠٦٠٠ ٤٠١٠٦٠٠ دولار) للفترة من ١ نيسان/أبريل إلى
٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥، المأذون به والمقسم بموجب
قرارها ٢٢٨/٤٩؛

٨ - تقرر كذلك أن تعتمد للحساب الخاص مبلغاً
إجماليه ٦٧٣٦٧٣ دولار (صافيه ٦٦٨٥١٠٠٠) ٦٦٨٥١٠٠٠ دولار)
لتشغيل القوة في الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ تشرين
الثاني/نوفمبر ١٩٩٥؛

٩ - تقرر، كترتيب خاص لهذه الحالة، أن تقسم المبلغ
الإجمالي ٦٧٣٦٧٣ دولار (صافيه ٦٦٨٥١٠٠٠) ٦٦٨٥١٠٠٠ دولار)
للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥
فيما بين الدول الأعضاء وفقاً لتكوين المجموعات المبين
في الفقرتين ٣ و ٤ من قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٤٣ المؤرخ
١ آذار/مارس ١٩٨٩، على النحو الذي عدلته الجمعية في
قراراتها ١٩٢/٤٤ باء المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩،
و ٤٥/٤٦ المؤرخ ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩١، و ١٩٨/٤٦

٤٣٠ - **الجواهب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام**

ألف

إن الجمعية العامة،

٤٣٠ - ٤٣٠ دولار والموافق عليها لقوتها للفترة من ١ تموز يوليه لغاية ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥؛

١٥ - تحيط علماً بقرار الأمين العام إنشاء حساب فرعى تابع للحساب الخاص لقوة الأمم المتحدة للحماية للأغراض المبينة في الفقرة ١٥ (ج) من الوثيقة A/49/540/Add.4

١٦ - تدعوا إلى تقديم تبرعات إلى الحساب الفرعى التابع للحساب الخاص لقوة الأمم المتحدة للحماية نقداً وفي شكل خدمات ولوازم تكون مقبولة لدى الأمين العام، وتدار وفقاً للنظام المالي للأمم المتحدة؛

١٧ - تقرر إرجاء النظر في معالجة الأرصدة غير المرتبط بها التي نشأت فيما يتعلق بالفترة من ١ تموز يوليه ١٩٩٣ إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ ريثما يتتسنى لها أن تجري في دورتها الخمسين دراسة كاملة للتقريرين الوارددين في الوثيقتين A/49/540/Add.3 و A/49/540/Add.2 وأي استكمال للوثيقة A/49/540/Add.3 والتقارير ذات الصلة للجنة الاستشارية؛

١٨ - تدعوا إلى تقديم تبرعات إلى القوة نقداً وفي شكل خدمات ولوازم تكون مقبولة لدى الأمين العام، وتدار، حسب الاقتضاء، وفقاً للإجراءات الذي حددهته الجمعية العامة في قراراتها في ٢٣٠ /٤٣ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، و ١٩٢/٤٤ المؤرخ ٢١ ألف المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، و ٢٥٨/٤٥ المؤرخ ٢ أيار/مايو ١٩٩١؛

١٩ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الخمسين بندًا يعنوان "تمويل قوة الأمم المتحدة للحماية، وعملية الأمم المتحدة لاستعادة الثقة في كرواتيا، وقوة الأمم المتحدة للوزع الوقائي، ومقر قوات السلام التابعة للأمم المتحدة".

إذ تشير إلى قرارها ٣١٠١ (د - ٢٨) المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣ وقراراتها اللاحقة المتعلقة بتكوين المجموعات القائمة، وآخرها القرار ٢١٨/٤٧ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، ومقررها ٤٧٢/٤٨ ألف المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣،

وقد ثلقت طلب بيلاروس نقلها من المجموعةباء إلى المجموعة جيم،

١ - ترحب بارتياح كبير بالقرار الطوعي لحكومة البرتغال بنقلها من المجموعة جيم إلى المجموعةباء؛

٢ - تقرر، كترتيب خاص لهذه الحالة، أن تحيط علماً بالقرار الطوعي لحكومة البرتغال، وأن تدرج البرتغال ضمن الدول الأعضاء المشار إليها في الفقرة ٣ (ب) من قرارها ٢٣٢/٤٣ المؤرخ ١ آذار/مارس ١٩٨٩، وأن تقسم، وفقاً لذلك القرار، حصتها في تكاليف عمليات حفظ السلام المعمولة من الاشتراكات المقرونة، على أساس النسبة المحددة في جدول الأنصبة المقرونة وذلك على النحو التالي: ٣٥ في المائة ابتداءً من ١ تموز يوليه ١٩٩٥، ٥٠ في المائة في عام ١٩٩٦، و ٧٠ في المائة في عام ١٩٩٧، و ٨٥ في المائة في عام ١٩٩٨، و ١٠٠ في المائة في عام ١٩٩٩ والستوات اللاحقة؛

٣ - تقرر أيضاً أن تنظر في طلب بيلاروس نقلها من المجموعةباء إلى المجموعة جيم في دورتها التاسعة والأربعين المستأنفة وأن تتخذ إجراءً بهذا الشأن في موعد أقصاه دورتها الخمسين.

الجلسة العامة ١٠٦
٢٠ تموز يوليه ١٩٩٥

الجلسة العامة ١٠٦
٢٠ تموز يوليه ١٩٩٥

٢٥٠/٤٩ - حساب الدعم لعمليات حفظ
السلام

بأء

إن الجمعية العامة.

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٢٥٨/٤٥ المؤرخ ٣ أيار/مايو ١٩٩١، و ٢١٨/٤٧ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، و ٢٢٦/٤٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، على التوالي، ومقرراتها ٤٨٩/٤٨ المؤرخ ٨ تموز/يوليه ١٩٩٤، و ٤٦٩/٤٩ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، إذ تشير إلى قراراتها ٢٤٩/٤٩ المؤرخ ٢٣ كانون تموز/يوليه ١٩٩٥، و ٤٧٠/٤٩ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤،

وقد نظرت في تقارير الأمين العام عن حساب الدعم لعمليات حفظ السلام^(٥١) وفي تقارير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ذات الصلة^(٥٢)،

وإذ تؤكد من جديد الحاجة إلى مواصلة تحسين التنظيم الإداري والمالي لعمليات حفظ السلام،

١ - تؤيد الملاحظات والتوصيات الواردة في تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية^(٥٣)، رهنا بمراعاة أحكام هذا القرار؛

٢ - تقرر أن تستخدم أموال حساب الدعم في الغرض الوحديد المتمثل في تمويل الاحتياجات من الموارد البشرية وغير البشرية لدعم عمليات حفظ السلام في المقر وأن أي تغيير على هذا القيد لا بد وأن يحصل على الموافقة المسبقة من الجمعية العامة؛

٣ - تقرر أيضاً مواصلة العمل بالمنهجية الحالية الخاصة بتمويل حساب الدعم بمعدل قدره ٨,٥ في المائة من التكلفة التقديرية لعنصر الموظفين المدنيين في كل عملية من عمليات حفظ السلام، على أن يجري استعراض هذه النسبة المئوية سنوياً ولأول مرة في موعد لا يتجاوز ربيع عام ١٩٩٦، مع مراعاة التقرير الذي سيقدمه مجلس مراجعي الحسابات؛

٤ - تؤكد أنه عند الموافقة على ميزانية لحفظ السلام، فإن المبالغ الموقن عليها على هذا النحو فيما يتعلق بحساب الدعم تمثل اعتمادات وبالتالي فهي متاحة للأمين العام، رهنا بمراعاة الاستعمال والغرض المحددان على النحو الذي تقرره الجمعية العامة؛

إذ تشير إلى قرارها ٣١٠١ (د - ٢٨) المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣ وقراراتها اللاحقة المتعلقة بتكوين المجموعات لقسمة نفقات عمليات حفظ السلام، وأخرها القرار ٢١٨/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، ومقرراها ٤٧٢/٤٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣،

وإذ تشير أيضاً إلى قرارها ٢٤٩/٤٩ المؤرخ ٢٣ كانون تموز/يوليه ١٩٩٥، وقرارها ٤٧٠/٤٩ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤،

وإذ تأخذ في اعتبارها البنود ذات الصلة من تقرير اللجنة الخامسة المؤرخ ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٥ بشأن الجوانب الإدارية وال المتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام^(٥٤)،

وقد نظرت في طلب بيلاروس نقلها من المجموعة بأء إلى المجموعة جيم،

وإذ تدرك أن الفرق العامل الرفيع المستوى المفتوح بباب العضوية المعنى بالحالة المالية للأمم المتحدة يعكف على النظر في مسائل شتى منها ما يتصل بهذه المسألة، وإذ تحيط علماً بالأراء المتباينة المعرب عنها في هذا الصدد،

١ - تقرر، كترتيب خاص ومؤقت، أن تدرج بيلاروس ضمن الدول الأعضاء المشار إليها في الفقرة ٣ (ج) من قرار الجمعية العامة ٢٢٢/٤٣ المؤرخ ١ آذار/مارس ١٩٨٩، على أساس أن التخفيف في المبالغ بدولار الولايات المتحدة التي ستقرر على بيلاروس ابتداءً من ١ تموز/يوليه ١٩٩٥ سيكون مساوياً للمبالغ الإضافية بدولار الولايات المتحدة التي ستقرر على البرتغال طبقاً لقرار الجمعية ٢٤٩/٤٩ المؤرخ، وعلى أساس أن يجري تعديل هذا القرار على النحو الملائم ليتفق مع أي قرار تتخذه الجمعية في المستقبل بشأن هذا الموضوع؛

٢ - تحيط علماً بالنية المعلنة لبيلاروس فيما يتعلق بمعالجة المتأخرات المستحقة عليها.

الجلسة العامة ١٠٧
١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥

عدم استرداد التكاليف، وتعيد تأكيد طلبها إلى الأمين العام الوارد في الفقرة ٧ من قرارها ٢٢٦/٤٨ جيم؛

١١ - تأذن، بالنسبة للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٥ باستمرار الوظائف الـ ٣٤٦ التي أذنت بإنشائهما من قبل، وتحيط علماً بقتل ١٠ وظائف (٥) وظائف من الفتنة الفنية و٥ وظائف من فئة الخدمات العامة (من دائرة الإدارة المالية، والدعم المالي التابعة لشعبة الإدارة الميدانية والسوقيات، بإدارة عمليات حفظ السلام، إلى شعبة الحسابات (٢) وظائف من الفتنة الفنية ووظيفتان من فئة الخدمات العامة) وشعبة تمويل عمليات حفظ السلام (وظيفتان من الفتنة الفنية و ٣ وظائف من فئة الخدمات العامة) بإدارة شؤون الإدارة والتنظيم؛

١٢ - تأذن أيضاً، على أساس استثنائي، وبالنسبة للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٥ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، بتحويل الوظائف الـ ٦١ الواردة تحت المساعدة المؤقتة العامة إلى وظائف مؤقتة وذلك للأغراض التي اقترحها الأمين العام في تقريره^(٤) حصراً، بحيث تشمل، في جملة أمور، تعينين أفراد وحدة الشرطة المدنية، وعلى أساس أن عقود الموظفين الذين يشغلون هذه الوظائف ستنتهي في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، ما لم تقرر الجمعية العامة خلاف ذلك؛

١٣ - تقررو أن يكون النظر بعد ذلك في هذه الاحتياجات من الموظفين رهنًا باستعراض يتم خلال فترة الخريف من دورتها الخمسين، واستناداً إلى ما يقدمه الأمين العام من معلومات إضافية من خلال الإجراءات المقررة بشأن أمور منها الوظائف الـ ٦١ المذكورة في الفقرة ١٢ أعلاه (وتشمل، في جملة أمور، خريطة تنظيمية تبين عدد الوظائف الحالية ورتبيها ومسؤولياتها) وإلى تقرير مجلس مراجعي الحسابات المطلوب في الفقرة ٣ أعلاه؛

١٤ - تأذن بالموارد اللازمة للمساعدة المؤقتة العامة، بما في ذلك وظيفة المستشار الخاص للأمين العام (٣١٩٦٠٠)، من دولارات الولايات المتحدة، والعمل الإضافي (١٥٧٥٠٠) دولار، والسفر في مهام رسمية (٩٠٠٠٠) دولار، والتدريب (٥٠٠) ٣٧٢ دولار، والخدمات المشتركة (٤٠٢٨٠٠) دولار، للفترة من ١ نيسان/أبريل إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

الجلسة العامة ١٠٦
٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٥

٥ - تؤكد أيضاً أن مستوى الموارد هو بوضوح دالة للإيرادات في حساب الدعم، ولذلك فإن الأمين العام مسؤول عن كفالة عدم تجاوز مستوى الإيرادات في حساب الدعم في أي وقت من الأوقات؛

٦ - تقرر أن يقدم الأمين العام إلى الجمعية العامة مرة في السنة، عن طريق اللجنة الاستشارية، للنظر والموافقة، تقريراً عن استخدام الموارد في حساب الدعم خلال السنة التقويمية المنصرمة، وعن النفقات المقترحة لفترة الإثنى عشر شهراً التالية، وذلك اعتباراً من ١ تموز/يوليه، تحدد فيه الوظائف المقترحة إنشاؤها والنفقات المستقطعة لاحتياجات التي لا تتعلق بـالوظائف حسب فئة الإنفاق، بما في ذلك، بالنسبة للوظائف، هيكل الرتب على شكل جداول؛

٧ - تقرر أيضاً، آخذة في الاعتبار مسؤولية الأمين العام التي تقدم ذكرها عن كفالة بقاء النفقات في حدود مستوى الإيرادات، أن تأذن للأمين العام بإعادة توزيع الوظائف أو إلغائها، طبقاً لاحتياجات الوظيفية، وتطلب إليه أن يقدم إلى الجمعية العامة للعلم، تقريراً عن ذلك كل ستة أشهر؛

٨ - تقرر كذلك أن يتم شغل الوظائف المملوكة من حساب الدعم وإدارتها بالتقيد بأحكام ميثاق الأمم المتحدة والنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة والنظمامين الأساسي والإداري لموظفي الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، بما في ذلك، حسب الاقتضاء، تصنيف الوظائف المواقف عليها المدة تتتجاوز تسعين يوماً والإعلان عنها؛

٩ - تطلب إلى مجلس مراجعي الحسابات أن يقدم إلى الجمعية العامة مؤقتاً، وفي موعد لا يتجاوز ٣١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥، تقريراً عن إدارة حساب الدعم، يشمل، في جملة أمور، ملائمة مستوى التمويل في ضوء التجربة الفعلية، مع مراعاة الإجراءات التي تتخذها الهيئات الحكومية الدولية المعنية، والاتساق في استخدام الموارد البشرية للأغراض التي تأذن بها الجمعية العامة، والتثبت من أن الترتيبات التعاقدية الخاصة باستخدام الموظفين تتفق مع الطابع المؤقت لتلك الوظائف؛

١٠ - ترحب بإسهام الدول الأعضاء بالموظفين لشغل وظائف الدعم داخل إدارة عمليات حفظ السلام على أساس

٢ - تؤكد أهمية تأمين تمويل مضمون ومستقر للمحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال إبادة الأجناس وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن ارتكاب أعمال إبادة الأجناس وغيرها من الانتهاكات المماثلة في أراضي الدول المجاورة في الفترة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، فيما ينبع دورها على نحو كامل وفعال:

٣ - تقرر أن تغطي نفقات المحكمة الدولية لرواندا من موارد إضافية على أساس الاشتراكات المقررة وأن تمول عن طريق حساب خاص مستقل من خارج الميزانية العادية؛

٤ - تقرر أيضاً أن تعتمد للحساب الخاص للمحكمة الدولية لرواندا مبلغاً إجماليه ٤٦٧ ٣٠٠ من دولارات الولايات المتحدة (صافيها ٩١٤ ٩٠٠ دولار) للفترة الممتدة حتى ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، يشمل سلطة الالتزام بمبلغ ٩٠٠ ٩١٤ دولار التي أذنت بها اللجنة الاستشارية؛

٥ - تقرر كذلك، كترتيب خاص واستثنائي، أن تتنازل الدول الأعضاء، بغض النظر عن أحکام الفترات ١٢ من قرار الجمعية العامة ٤٩/٢٠ المؤرخ ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٥ عن حصتها من المبالغ المقيدة لحسابها الناشئة عن الميزانيات السابقة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا وبالبالغ إجماليها ٦٥٠ ٧٣٣ دولاراً (صافيها ٤٥٧ ٤٥٠ دولاراً) وأن تقبل بذلك بزيادة مقابلة بنفس المبلغ في الأنصبة المقررة لفترات الميزانية المقبلة لبعثة تقديم المساعدة، يتم تحويلها إلى الحساب الخاص للمحكمة الدولية لرواندا من الحساب الخاص المنشأ لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا؛

٦ - تقرر تقسيم مبلغ إجماليه ٦٥٠ ٧٣٣ دولاراً (صافيها ٤٥٧ ٤٥٠ دولاراً) فيما بين الدول الأعضاء للفترة الممتدة حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ وقتاً لجدول الأنصبة المقررة لعام ١٩٩٥ على النحو المبين في قرار الجمعية العامة ٤٩/٢٠ باء المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤؛

٧ - تقرر أيضاً، وفقاً لأحكام قرارها ٩٧٣ (د - ١٠) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٥، أن يخصم من المبلغ المقسم فيما بين الدول الأعضاء، على النحو المنصوص عليه في الفقرة ٦ أعلاه، حصة كل منها في صندوق معادلة الضرائب من الإيرادات الآتية من الاقتطاعات

- ٤٩/٤٥١ -
تمويل المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال إبادة الأجناس وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن ارتكاب أعمال إبادة الأجناس وغيرها من الانتهاكات المماثلة في أراضي الدول المجاورة في الفترة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

إن الجمعية العامة.

وقد نظرت في قرار مجلس الأمن ٩٥٥ (١٩٩٤) المؤرخ ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، بشأن إنشاء المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال إبادة الأجناس وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن ارتكاب أعمال إبادة الأجناس وغيرها من الانتهاكات المماثلة في أراضي الدول المجاورة في الفترة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، الذي اعتمد المجلس فيه النظام الأساسي للمحكمة الدولية لرواندا،

وقد نظرت أيضاً في قرار مجلس الأمن ٩٧٧ (١٩٩٥) المؤرخ ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩٥، الذي قرر فيه المجلس أن يكون مقر المحكمة الدولية لرواندا في أروشا، رهنا بعقد الترتيبات المناسبة بين الأمم المتحدة وحكومة جمهورية تنزانيا المتحدة،

وقد نظرت كذلك في تقرير الأمين العام عن تمويل المحكمة الدولية لرواندا^(٥٥) وفي الملاحظات والتوصيات ذات الصلة المقدمة من رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية^(٥٦)،

وإذ تأخذ في الاعتبار الآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء في اللجنة الخامسة التابعة للجمعية العامة^(٥٧)،

١ - تؤيد ملاحظات وتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بالصيغة التي قدمها بها رئيسها، رهنا بأحكام هذا القرار؛

من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن ارتكاب أعمال إبادة الأجانس وغيرها من الانتهاكات المعاملة في أراضي الدول المجاورة في الفترة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤".

الجلسة العامة ١٠٦
تموز/يوليه ١٩٩٥

الحواشي

(١) نتيجة لذلك، فإن القرار ٢٠/٤٩، الوارد في الفرع السابع من الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والأربعين، الملحق رقم ٤٩ (A/49/49)، المجلد الأول، ينبغي اعتباره القرار ٢٠/٤٩ أنت.

.A/49/375/Add.1-3 (٤)

.A/49/501/Add.1 (٦)

(٤) احظر القرارين ٤٦/٤٦ ٢٢١ ألف و ٤٨٢٢ ألف والمقرر ٤٦/٤٧.

(٥) انتظر القرار ١٩/٤٩ باء.

(١) نتيجة لذلك، فإن القرار ٢٢٢/٤٩، الوارد في الفرع السابع من الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والأربعين، الملحق رقم ٤٩ (A/49/49)، المجلد الأول، ينبغي اعتباره القرار ٢٢٢/٤٩ أنت.

(٦) A/C.5/49/60/Add.1 و A/C.5/49/62 و Add.2/Corr.1 و ٢ و ٤ و A/C.5/49/63 و A/C.5/49/64.

(٨) نتيجة لذلك، فإن القرار ٢٢٧/٤٩، الوارد في الفرع السابع من الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والأربعين، الملحق رقم ٤٩ (A/49/49)، المجلد الأول، ينبغي اعتباره القرار ٢٢٧/٤٩ أنت.

.A/49/433/Add.1 (٩)

.A/49/927 (١٠)

(١١) انتظر S/22609 المرفق؛ انتظر: الوثائق الرسمية لمجلس الأمن، السنة السادسة والأربعين، ملحق ديسان/أبريل وأيار/مايو وحزيران/يونيه ١٩٩١.

(١٢) S/1994/1441 المرفق؛ انتظر: الوثائق الرسمية لمجلس الأمن، السنة التاسعة والأربعين، ملحق تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/ديسمبر وكادون الأول/ديسمبر ١٩٩٤.

(١٣) نتيجة لذلك، فإن القرار ٤٩/٤٩، الوارد في الفرع السابع من الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والأربعين، الملحق رقم ٤٩ (A/49/49)، المجلد الأول، ينبغي اعتباره القرار ٤٩/٤٩ أنت.

.A/49/429/Add.3 (٤)

الإلزامية من مرتبات الموظفين المقدرة بمبلغ ٤٠٥٥٢ دولار والمowaqif علىها المحكمة الدولية لرواندا للفترة الممتدة حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥؛

٨ - تقرؤ كذلك أن تكون الاعتمادات للفترة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ وللفترة الستينات ١٩٩٦-١٩٩٧ الحساب الخاص المشار إليه في الفقرة ٢ أعلاه، والتي سيجري تحديدها في دورتها الخمسين، ممولة بالتساوي وبنفس طرائق التمويل المشار إليها في الفقرتين ٥ و ٦ أعلاه، وذلك بغض النظر أيضاً عن أحكام الفقرة ١٢ من القرار ٤٩/٤٩ باء:

٩ - تقرؤ أن تواصل النظر في تقرير الأمين العام في دورتها الخمسين، وكذلك في المعلومات المستكملة المتعلقة بإنشاء المحكمة الدولية لرواندا وبالاحتياجات ذات الصلة؛

١٠ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخمسين تقريراً عن احتياجات المحكمة الدولية لرواندا في فترة الستينات ١٩٩٧-١٩٩٦؛

١١ - تأذن للأمين العام بأن يتخذ الترتيبات اللازمة، بما في ذلك التوقيع على عقد إيجار وعقود بناء تتعلق بمعابني المحكمة الدولية لرواندا ومنح عقود لموظفيها تحصل مدتها إلى اثنى عشر شهراً، بغية ضمان تزويد المحكمة بالمرافق الكافية والموارد اللازمة من الموظفين، وتطلب إليه أن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة بهذا الشأن؛

١٢ - ترحب بالمساهمات المقدمة بالفعل إلى صندوق التبرعات لدعم أنشطة المحكمة الدولية لرواندا المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن ٩٥٥ (١٩٩٤)، وتدعو الدول الأعضاء والأطراف المعنية الأخرى إلى تقديم التبرعات إلى المحكمة الدولية نقداً وفي شكل خدمات ولوازم تكون مقبولة لدى الأمين العام؛

١٣ - تقرؤ أن تستعرض طريقة تمويل المحكمة الدولية لرواندا في دورتها الثانية والخمسين؛

١٤ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقرير أداء في نهاية كل فترة سنتين، في موعد أقصاه أيار/مايو ١٩٩٦ وأيار/مايو ١٩٩٨، على التوالي؛

١٥ - تقرؤ أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الخمسين البند المعنون "المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال إبادة الأجانس وغير ذلك"

.A/49/854 (٤٦)

.A/49/766/Add.1 (١٥)

.A/49/868 (٤٧)

(١٦) نتيجة لذلك، فإن القرار ٤٩/٢٢٢، الوارد في الفرع السابع من:
الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والأربعون، الملحق رقم ٤٩
(A/49/49)، المجلد الأول، ينبغي اعتباره القرار ٤٩/٢٢٢/٤٩.

(٢٨) S/1994/1102، المرفق الأول؛ انظر: الوثائق الرسمية لمجلس
الأمن، السنة التاسعة والأربعون، ملحق تموذج يوليه وآب/أغسطس
وأيلول/سبتمبر ١٩٩٤.

.A/49/571/Add.2 (١٧)

.A/C.5/49/59 (٤٩)

.A/49/786/Add.1 (١٨)

.A/C.5/49/42 (٤٠)

(١٩) نتيجة لذلك، فإن القرار ٤٩/٢٢٢، الوارد في الفرع السابع من:
الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والأربعون، الملحق رقم ٤٩
(A/49/49)، المجلد الأول، ينبغي اعتباره القرار ٤٩/٢٢٢/٤٩.

.A/49/7/Add.12 (٤١)

.Corr.1 و A/49/863 (٤٧)

.Corr.1 و A/48/945 (٤٠)

.A/49/902 (٤٣)

.2 و Add.1 و A/49/649 (٤١)

.A/49/518/Add.1 (٤٤)

.A/49/849 (٤٢)

.Add.1/Corr.1 و A/49/458/Add.1 (٤٥)

.A/C.5/49/57 (٤٣)

.Corr.1 و A/49/559/Add.1 (٤٦)

.A/C.5/49/8 (٤٤)

.A/49/771/Add.1 (٤٧)

.A/49/7/Add.11 (٤٥)

.A/49/540/Add.2-4 (٤٨)

.A/C.5/49/24 (٤٦)

.A/C.5/49/SR.63 و A/49/928 (٤٩)

.A/49/7/Add.9 (٤٧)

.A/49/947 (٤٠)

.A/C.5/49/30 (٤٨)

.A/48/470/Add.1 و Corr.1 و A/47/655 و A/45/493 (٤١)
.2 و Corr.1 و A/49/717 و A/C.5/48/69 (٤٢)

(٤٩) القرار ٤٩/٤٩، المرفق.

.A/49/778 و A/48/955 و A/48/757 و A/47/990 و A/45/801 (٤٢)
.A/49/904 و

.Add.1 و Corr.1 و A/C.5/49/6 (٤٠)

.A/C.5/49/56 (٤١)

.A/49/904 (٤٣)

.Corr.1 و A/49/318/Add.2 (٤٤)

.A/48/470/Add.1 (٤٤)

.A/49/869 (٤٣)

.A/C.5/49/68 (٤٤)

(٤٤) انظر: الوثائق الرسمية لمجلس الأمن، السنة
الثامنة والأربعون، ملحق تموذج يوليه وآب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ١٩٩٣.

(٤٦) انظر A/C.5/49/SR.65

(٤٥) انظر: الوثائق الرسمية لمجلس الأمن، السنة
الثامنة والأربعون، ملحق تموذج يوليه وآب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ١٩٩٣.

.66 و A/C.5/49/SR.65 (٤٧)

المقررات

المحتويات

رقم المقرر	العنوان	البند	تاريخ اتخاذ المقرر	الصفحة
ألف - الانتخابات والتعيينات				
٣٠٥/٤٩	تعيين أعضاء في اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية	١٧	(أ) ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٥	٥٥
٣٠٩/٤٩	تعيين أعضاء في لجنة الاشتراكات	١٧	(ب) ١٠ آذار/مارس ١٩٩٥	٥٥
٣١٤/٤٩	تعيين أعضاء في لجنة المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة	١٧	(ج) ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٥	٥٦
٣١٦/٤٩	انتخاب اثني عشر عضوا لمجلس الأغذية العالمي	١٦	(أ) ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٥	٥٦
٣١٨/٤٩	تعيين أعضاء في لجنة المؤتمرات	١٧	(ط) ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥	٥٧
٣٢٢/٤٩	انتخاب عضو لمحكمة العدل الدولية	١٧	(ط) ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٥	٥٧
	المقرر ألف (A/49/828-, A/49/827-S/1995/33, A/49/829-S/1995/35, Add. 1 و S/1994/34, . . . (A/49/PV.96; A/49/837-S/1995/74)	١٥	(ج) ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥	٥٧

رقم المقرر	العنوان	الパート	التاريخ اتخاذ المقرر	الصفحة
٣٢٣/٤٩	A/49/910-, A/49/909-S/1995/448 A/49/921-, A/49/911-S/1995/450, S/1995/449 ... (A/49/PV.104 : Add.1 و S/1995/490)	١٥ (ج)	٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٥	٥٨
٣٢٤/٤٩	المقرر جيم A/49/931-S/1995/527, A/49/933-S/1995/529, A/49/932-S/1995/528 (A/49/PV.105 : Add.1 و A/49/940-S/1995/556)	١٥ (ج)	١٢ تموز/ يوليه ١٩٩٥	٥٨
٣٢٤/٤٩	تعيين خمسة وعشرين عضوا في الفريق العامل الحكومي الدولي المخصص لدراسة تنفيذ مبدأ القدرة على الدفع (A/49/PV.97)	١١٢	٢٨ شباط/ فبراير ١٩٩٥	٥٩
٣٢٥/٤٩	انتخاب ستة قضاة للمحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال إبادة الأجياد وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن ارتكاب أعمال إبادة الأجياد وغيرها من الانتهاكات المماثلة في أراضي الدول المجاورة في الفترة بين ١ كانون الثاني / يناير و ٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٤ (A/49/PV.103 : A/49/893)	١٦٤	٢٥-٢٤ أيار/مايو ١٩٩٥	٥٩
٣٢٥/٤٩	إقرار تعيين الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (A/49/242) (A/49/PV.107)	١٧ (ك)	١٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٥	٥٩

باء - المقررات الأخرى

المقررات المتخذة دون الإحالة إلى لجنة رئيسية

٤٠٤/٤٩ إقرار جدول الأعمال وتوزيع بنوده

٢٨ شباط/ فبراير و ٣١ آذار / مارس و ٢١ نيسان/أبريل و ١٢ تموز/ يوليه ١٩٩٥	٨	المقرر باء (A/49/241 و 1. A/49/102/Add.1 و A/49/866 و A/49/861 و A/49/887 و A/49/242 و 3. A/49/PV.97 و A/49/101/Add.3 و 99 و 102 و 105)
١٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٥	٨	المقرر جيم (A/49/PV.107 : A/49/242) . . .

الصفحة	تاريخ اتخاذ المقرر	البند	العنوان	رقم المقرر
٦١	٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٥	٩٧	النظام الداخلي المؤقت للمؤتمر العالمي الرابع المعنى بالمرأة: العمل من أجل المساواة والتنمية والسلم (Corr. 1 A/49/887 و A/49/PV.102)	٤٨٢/٤٩
٦١	٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٥	٩٧	مشاركة المنظمات الحكومية الدولية في المؤتمر العالمي الرابع المعنى بالمرأة: العمل من أجل المساواة والتنمية والسلم (A/49/942)	٤٩٤/٤٩
٦١	١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥	١٠	报 告 文 件 第 五 次 大 会 由 于 其 第 一 次 报 告 文 件 中 所 提 出 的 一 系 列 问 题 而 在 其 他 国 家 中 引 起 了 极 大 的 兴 趣 为 了 使 该 文 件 在 其 他 国 家 中 得 到 广 泛 的 了 解 和 认 可 本 大 会 决 定 在 其 他 国 家 中 也 要 有 一 份 该 文 件 的 译 文 为 了 使 该 文 件 在 其 他 国 家 中 得 到 广 泛 的 了 解 和 认 可 本 大 会 决 定 在 其 他 国 家 中 也 要 有 一 份 该 文 件 的 译 文	٤٩٥/٤٩
٦١	١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥	١٠	报 告 文 件 第 五 次 大 会 由 于 其 第 一 次 报 告 文 件 中 所 提 出 的 一 系 列 问 题 而 在 其 他 国 家 中 引 起 了 极 大 的 兴 趣 为 了 使 该 文 件 在 其 他 国 家 中 得 到 广 泛 的 了 解 和 认 可 本 大 会 决 定 在 其 他 国 家 中 也 要 有 一 份 该 文 件 的 译 文 为 了 使 该 文 件 在 其 他 国 家 中 得 到 广 泛 的 了 解 和 认 可 本 大 会 决 定 在 其 他 国 家 中 也 要 有 一 份 该 文 件 的 译 文	٤٩٦/٤٩
٦١	١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥	٩٢	报 告 文 件 第 五 次 大 会 由 于 其 第 一 次 报 告 文 件 中 所 提 出 的 一 系 列 问 题 而 在 其 他 国 家 中 引 起 了 极 大 的 兴 趣 为 了 使 该 文 件 在 其 他 国 家 中 得 到 广 泛 的 了 解 和 认 可 本 大 会 决 定 在 其 他 国 家 中 也 要 有 一 份 该 文 件 的 译 文 为 了 使 该 文 件 在 其 他 国 家 中 得 到 广 泛 的 了 解 和 认 可 本 大 会 决 定 在 其 他 国 家 中 也 要 有 一 份 该 文 件 的 译 文	٤٩٧/٤٩
٦١	١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥	٣٣	报 告 文 件 第 五 次 大 会 由 于 其 第 一 次 报 告 文 件 中 所 提 出 的 一 系 列 问 题 而 在 其 他 国 家 中 引 起 了 极 大 的 兴 趣 为 了 使 该 文 件 在 其 他 国 家 中 得 到 广 泛 的 了 解 和 认 可 本 大 会 决 定 在 其 他 国 家 中 也 要 有 一 份 该 文 件 的 译 文 为 了 使 该 文 件 在 其 他 国 家 中 得 到 广 泛 的 了 解 和 认 可 本 大 会 决 定 在 其 他 国 家 中 也 要 有 一 份 该 文 件 的 译 文	٤٩٩/٤٩
٦٢	١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥	٤٧	报 告 文 件 第 五 次 大 会 由 于 其 第 一 次 报 告 文 件 中 所 提 出 的 一 系 列 问 题 而 在 其 他 国 家 中 引 起 了 极 大 的 兴 趣 为 了 使 该 文 件 在 其 他 国 家 中 得 到 广 泛 的 了 解 和 认 可 本 大 会 决 定 在 其 他 国 家 中 也 要 有 一 份 该 文 件 的 译 文 为 了 使 该 文 件 在 其 他 国 家 中 得 到 广 泛 的 了 解 和 认 可 本 大 会 决 定 在 其 他 国 家 中 也 要 有 一 份 该 文 件 的 译 文	٥٠٠/٤٩
٦٢	١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥	٥٠	报 告 文 件 第 五 次 大 会 由 于 其 第 一 次 报 告 文 件 中 所 提 出 的 一 系 列 问 题 而 在 其 他 国 家 中 引 起 了 极 大 的 兴 趣 为 了 使 该 文 件 在 其 他 国 家 中 得 到 广 泛 的 了 解 和 认 可 本 大 会 决 定 在 其 他 国 家 中 也 要 有 一 份 该 文 件 的 译 文 为 了 使 该 文 件 在 其 他 国 家 中 得 到 广 泛 的 了 解 和 认 可 本 大 会 决 定 在 其 他 国 家 中 也 要 有 一 份 该 文 件 的 译 文	٥٠١/٤٩
٦٢	١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥	٥١	报 告 文 件 第 五 次 大 会 由 于 其 第 一 次 报 告 文 件 中 所 提 出 的 一 系 列 问 题 而 在 其 他 国 家 中 引 起 了 极 大 的 兴 趣 为 了 使 该 文 件 在 其 他 国 家 中 得 到 广 泛 的 了 解 和 认 可 本 大 会 决 定 在 其 他 国 家 中 也 要 有 一 份 该 文 件 的 译 文 为 了 使 该 文 件 在 其 他 国 家 中 得 到 广 泛 的 了 解 和 认 可 本 大 会 决 定 在 其 他 国 家 中 也 要 有 一 份 该 文 件 的 译 文	٥٠٢/٤٩
٦٢	١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥	٥٢	报 告 文 件 第 五 次 大 会 由 于 其 第 一 次 报 告 文 件 中 所 提 出 的 一 系 列 问 题 而 在 其 他 国 家 中 引 起 了 极 大 的 兴 趣 为 了 使 该 文 件 在 其 他 国 家 中 得 到 广 泛 的 了 解 和 认 可 本 大 会 决 定 在 其 他 国 家 中 也 要 有 一 份 该 文 件 的 译 文 为 了 使 该 文 件 在 其 他 国 家 中 得 到 广 泛 的 了 解 和 认 可 本 大 会 决 定 在 其 他 国 家 中 也 要 有 一 份 该 文 件 的 译 文	٥٠٣/٤٩

رقم المقرر	العنوان	البند	تاریخ اتخاذ المقرر	الصفحة
المقررات المتخذة بناءً على تقارير اللجنة الخامسة				
٤١٣/٤٩	تمويل قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك			
٦٢	المقرر باء (A/49/755/Add.2)، الفقرة ٦: (A/49/PV.105)	١١٦	١٢ تموز/يوليه ١٩٩٥ (ج)	
٤١٥/٤٩	تمويل عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال			
٦٣	المقرر باء (A/49/757/Add.2)، الفقرة ٤: (A/49/PV.106)	١٢٣	٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٥	
٤٦٤/٤٩	تخطيط البرامج			
٦٣	المقرر باء (A/49/819/Add.1)، الفقرة ٥: (A/49/PV.106)	١٠٨	٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٥	
٤٦٦/٤٩	تمويل بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية			
٦٣	المقرر باء (A/49/808/Add.1)، الفقرة ٥: (A/49/PV.100)	١١٩	٦ نيسان/أبريل ١٩٩٥	
٤٧١/٤٩	تمويل المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١			
٦٣	المقرر باء (A/49/810/Add.1)، الفقرة ٨: (A/49/PV.100)	١٤٦	٦ نيسان/أبريل ١٩٩٥	
٤٧٥/٤٩	اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصانتها (A/49/802/Add.1)، الفقرة ١١: (A/49/PV.99)	١١٣ (ج)	٣١ آذار/مارس ١٩٩٥	
٤٧٦/٤٩	تكوين الأمانة العامة (A/49/802/Add.1)، الفقرة ١١: (A/49/PV.99)	١١٣ (ب)	٣١ آذار/مارس ١٩٩٥	
٤٧٧/٤٩	تمويل بعثة الأمم المتحدة لمراقبة في العراق والكويت (A/49/877)، الفقرة ٦: (A/49/PV.99)	١١٨ (ج)	٣١ آذار/مارس ١٩٩٥	
٤٧٨/٤٩	الجوائب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام: تمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام			

رقم المقرر	العنوان	البند	تاريخ اتخاذ المقرر	الصفحة
٤٧٩/٤٩	المقرر ألف، الفقرة ٥: A/49/803/Add.3)	١٣٢ (ج)	٣١ آذار/مارس ١٩٩٥	٦٤
٤٨٠/٤٩	المقرر باء، الفقرة ٦: A/49/803/Add.4)	١٣٢ (ج)	١٢ تموز/يوليه ١٩٩٥	٦٦
٤٨١/٤٩	الميزانية البرنامجية لفترة الستين ٥: A/49/883)	١٠٦	٦ نيسان/أبريل ١٩٩٥	٦٦
٤٨٣/٤٩	التقديرات المنقحة في إطار الأبواب ٣ ألف و ٢ باء و ٣ جيم و ٤ و ٨ و ١٥ و ٢٤ و ٢٨ و باب الإيرادات ١ من الميزانية البرنامجية لفترة الستين ١٩٩٥-١٩٩٤ A/49/PV.100)	١٠٧	٦ نيسان/أبريل ١٩٩٥	٦٦
٤٨٤/٤٩	تمويل بعثة مراقبى الأمم المتحدة في أوغندا - رواندا وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا ١٢٧ و ١٣٠ و A/49/PV.100)	١٢٧	٦ نيسان/أبريل ١٩٩٥	٦٦
٤٨٥/٤٩	تمويل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ٦: A/49/811/Add.1)	١١٦ (ب)	١٢ تموز/يوليه ١٩٩٥	٦٧
٤٨٦/٤٩	تمويل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص ٦: A/49/809/Add.1)	١٢٥	١٢ تموز/يوليه ١٩٩٥	٦٧
٤٨٧/٤٩	تمويل فريق الأمم المتحدة للاتصال العسكري في كمبوديا ٦: A/49/934)	١٣١	١٢ تموز/يوليه ١٩٩٥	٦٧
٤٨٨/٤٩	التقدم المحرز في تنفيذ إصلاح عمليات الشراء في الأمانة العامة ٦: A/49/820/Add.1)	١٠٥	٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٥	٦٨
٤٨٩/٤٩	مراجعة حسابات المشروع التجربى لموظفى قوة الأمم المتحدة للحماية ٦: A/49/PV.106)	١٠٥	٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٥	٦٨
٤٩٠/٤٩	التحقيق في الادعاءات بارتكاب مخالفات وسوء إدارة ومراجعة حسابات بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية ٦: A/49/PV.106)	١٠٥	٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٥	٦٨
٤٩١/٤٩	استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة ٦: A/49/820/Add.1)	١٠٥	٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٥	٦٨

رقم المقرر	العنوان	الパート	تاريخ اتخاذ المقرر	الصفحة
٤٩٠/٤٩	تحسين الحالة المالية في الأمم المتحدة A/49/946، الفقرة ٤: (A/49/PV.106)	١٠٩	٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٥	٦٨
٤٩١/٤٩	إدارة الموارد البشرية الفقرة ٩: (A/49/PV.106)	١١٣	٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٥	٦٨
٤٩٢/٤٩	تمويل وتصفية سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا (A/49/944، الفقرة ٥: (A/49/PV.106)	١٢١	٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٥	٧٩
٤٩٣/٤٩	نقل أوكرانيا إلى مجموعة الدول الأعضاء الواردة في الفقرة ٣ (ج) من قرار الجمعية العامة ٢٢٢/٤٣ (A/49/821/Add.1)، الفقرة ٤: (A/48/PV.106)	١٣٢(ب)	٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٥	٧٩
٤٩٨/٤٩	استعراض كفاءة الأداء الإداري والمعالي للأمم المتحدة (A/49/820/Add.2)، الفقرة ٥: (A/49/PV.107)	١٠٥	١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥	٧٩

ألف - الانتخابات والتعيينات

٣٠٥/٤٩ - تعيين أعضاء في اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية

دال

في الجلسة العامة ١٠٦، المعقودة في ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٥، عيّنت الجمعية العامة، بناء على توصية اللجنة الخامسة^(١)، السيد فولفغانغ شتوكل (المانيا) عضوا في اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية لفترة عضوية تبدأ في ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٥، وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

وبناء على ذلك، أصبحت اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية مكونة على النحو التالي: السيد أحمد فتحي المصري (الجمهورية العربية السورية)^(٢)، السيد يوان باراك (رومانيا)^(٣)، السيد ليونيد إيفيموفيش بيدفي (الاتحاد الروسي)^(٤)، السيد جيرار بيرو (فرنسا)^(٥)، السيد خورخي خوسيه دوهالت (المكسيك)^(٦)، السيد راجبيت راي (الهند)^(٧)، السيد فولفغانغ شتوكل (المانيا)^(٨)، السيد سيمون خوم شيتكلام (الكامبيون)^(٩)، السيدة ليندا س. شتيويك (الولايات المتحدة الامريكية)^(١٠)، السيدة نورما غويكتشيا استيتوز (كوبا)^(١١)، السيدة إنغا اريكسون فوخ (السويد)^(١٢)، السيد يوجي كومامارو (اليابان)^(١٣)، السيد ماهاماني مايفا (مالي)^(١٤)، السيد أ. بيسللي مايكوك (بربادوس)^(١٥)، السيد س. س. م. مسيلي (جمهورية تنزانيا المتحدة)^(١٦)، السيد يو منجيا (الصين)^(١٧).

* تنتهي مدة العضوية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

** تنتهي مدة العضوية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦.

*** تنتهي مدة العضوية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧.

٣٠٩/٤٩ - تعيين أعضاء في لجنة الاشتراكات

باء^(١)

في الجلسة العامة ٩٨، المعقودة في ١٠ آذار/مارس ١٩٩٥، عيّنت الجمعية العامة، بناء على توصية اللجنة الخامسة^(٢)، السيد إنريكي موريه إتشيفرييا (كوبا) عضوا في لجنة الاشتراكات لفترة عضوية تبدأ في ١٠ آذار/مارس ١٩٩٥ وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

وبناء على ذلك، أصبحت لجنة الاشتراكات مكونة على النحو التالي: السيد دافيد إيتوكيت (أوغندا)^(٣)، السيد أولديس بلوكيس (لاتفيَا)^(٤)، السيد طارق بن حميدة (تونس)^(٥)، السيد سرخيو تشابارو روبيز (شيلى)^(٦)، السيد ادريان تيريلينك (بلجيكا)^(٧)، السيد ديميتري واليس (اليونان)^(٨)، السيد أوغو سيسى (إيطاليا)^(٩)، السيد أغاثا شاهي (باكستان)^(١٠)، السيد يوري أ. شولكوف (الاتحاد الروسي)^(١١)، السيد وليام غرانت (الولايات المتحدة الامريكية)^(١٢)، السيد القادر غورخيل دي ألينكار (البرازيل)^(١٣)، السيد إغور ف. غوميني (أوكرانيا)^(١٤)، السيد ثيل هيويت فرانسيس (استراليا)^(١٥).

السيد ماساو كاواي (اليابان)**، السيد لي يونغ (الصين)**، السيد إفريكي موريه إتشيفيريا (كوبا)*، السيد فانو غوبالا ميتون (سنغافورة)**، السيد محمد محمود ولد الغوث (موريانا)*.

* تنتهي مدة العضوية في ٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٥.

** تنتهي مدة العضوية في ٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٦.

*** تنتهي مدة العضوية في ٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٧.

٣٤/٤٩ - تعيين أعضاء في لجنة المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة

باء^(٤)

في الجلسة العامة ٩٧، المعقدة في ٢٨ شباط / فبراير ١٩٩٥، عينت الجمعية العامة، بناءً على توصية اللجنة الخامسة^(٥)، الأشخاص التالية أسماؤهم أعضاء في لجنة المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة لفترة عضوية مدتها ثلاث سنوات تنتهي في ٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٧: السيد كارلوس دانتي ويفا (الأرجنتين)، والسيد فيجاي غوخلالي (الهند).

ونتيجة لذلك، أصبح أعضاء لجنة المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة الذين عينتهم الجمعية العامة لفترة عضوية مدتها ثلاثة سنوات تنتهي في ٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٧، هم: السيد فيليب ريتشارد أوكاندا أوداعي (كينيا)، السيد تادانوري إينوماتا (اليابان)، السيد كارلوس دانتي ويفا (الأرجنتين)، السيد الحسن زاهد (المغرب)، السيد كلاريف ستيت (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)، السيدة سوزان شياراتوس (الولايات المتحدة الأمريكية)، السيد فيجاي غوخلالي (الهند)، السيد فلاديمير ف. كوزنتسوف (الاتحاد الروسي).

٣٦/٤٩ - انتخاب اثنى عشر عضوا لمجلس الأغذية العالمي

باء^(٦)

في الجلسة العامة ٩٧، المعقدة في ٢٨ شباط / فبراير ١٩٩٥، انتُخبَت الجمعية العامة، على أساس الترشيحات التي قدمها المجلس الاقتصادي والاجتماعي^(٧)، ووفقاً للفرقة ٨ من قرارها ٣٣٤٨ (د - ٢٩) المؤرخ ١٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤، ألبانيا عضواً في مجلس الأغذية العالمي لفترة عضوية مدتها ثلاثة سنوات تبدأ في ٢٨ شباط / فبراير ١٩٩٥ وتنتهي في ٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٧.

وفي الجلسة نفسها، قررت الجمعية العامة إبقاء البند الفرعى (أ) من البند ١٦ من جدول الأعمال على جدول أعمال دورتها التاسعة والأربعين لكي تجري، في موعد لاحق، الانتخابات للمقعددين المتبقين في مجلس الأغذية العالمي خلال الدورة التاسعة والأربعين، ولمقعدين خلال الدورة الثامنة والأربعين.

ونتيجة لذلك، أصبح مجلس الأغذية العالمي يتكون من الدول الأعضاء الإثنتي والثلاثين التالية: الاتحاد الروسي***، أكوادور*، ألبانيا***، أندونيسيا***، أنغولا***، أوغندا***، ايران (جمهورية - الإسلامية)*، ايطاليا*، باكستان***، البرازيل**،

بنغلاديش**, بيرو*, تركيا**, تونس*, جزر مارشال***, الجمهورية الدومينيكية***, السودان**, الصين**, غينيا - بيساو*, فرنسا*, كولومبيا***, كينيا***, ليبيريا**, المكسيك**, ملاوي**, الترويج*, فيجيريا*, الهند*, هندوراس***, هنغاريا*, الولايات المتحدة الأمريكية**, اليابان*.

* تنتهي مدة العضوية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

** تنتهي مدة العضوية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦.

*** تنتهي مدة العضوية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧.

٣١٨/٤٩ - تعيين أعضاء في لجنة المؤتمرات

باء^(٤)

في الجلسة العامة ٩٦ المعقدة في ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، أحاطت الجمعية العامة علما بقيام رئيسها^(٥)، بعد مشاورات مع المجموعتين الإقليميتين ذاتي الصلة، بتعيين جمهورية إيران الإسلامية وجزر البهاما عضوين في لجنة المؤتمرات لفترة عضوية تنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧.

جيم

في الجلسة العامة ٩٧، المعقدة في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٥، أحاطت الجمعية العامة علما بقيام رئيسها^(٦)، بعد مشاورات مع المجموعة الإقليمية ذات الصلة، بتعيين سانت فنسنت وجزر غرينادين عضوا في لجنة المؤتمرات لفترة عضوية تنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧.

وبناءً على ذلك، أصبحت لجنة المؤتمرات مكونة من الدول الأعضاء الإحدى والعشرين التالية: الاتحاد الروسي**, الأردن*, إيران (جمهورية - الإسلامية)***, باكستان**, بلجيكا***, جزر البهاما***, سانت فنسنت وجزر غرينادين***, السنغال***, شيلي**, غابون**, غانا***, غرينادا*, فرنسا**, فيجي*, لاتفيا***, مصر**, المغرب*, النمسا*, النيجر*, الولايات المتحدة الأمريكية*, اليابان**.

* تنتهي مدة العضوية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

** تنتهي مدة العضوية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦.

*** تنتهي مدة العضوية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧.

٣٢٢/٤٩ - انتخاب عضو لمحكمة العدل الدولية

ألف

شرعت الجمعية العامة، في جلستها العامة ٩٦، المعقدة في ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، ومجلس الأمن في جلسته ٣٤٩٣، المعقدة في التاريخ ذاته، كل منهما بصورة مستقلة عن الآخر، وذلك عملاً بالمواد من ٢ إلى ٤ ومن ٧ إلى ١٢ و ١٤ و ١٥ من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، وبالมาذتين ١٥٠ و ١٥١ من النظام الداخلي للجمعية العامة، وبالมาذتين ٤٠ و ٦١ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، في انتخاب عضو لمحكمة لفترة عضوية تنتهي في ٥ شباط/فبراير

١٩٩٧ ليشغل المنصب الشاغر نتيجة لوفاة السيد نيكولاي كونستنتينوفيتش تاراسوف (الاتحاد الروسي)^(١). وفيما يلي اسم العضو الذي تم انتخابه: السيد فلادلين س. فيريشتين (الاتحاد الروسي).

باء

شرعت الجمعية العامة، في جلستها العامة ١٠٤، المعقدة في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٥، ومجلس الأمن في جلسته ٣٥٤٦ المعقدة في التاريخ ذاته، كل منهما بصورة مستقلة عن الآخر، وذلك عملاً بالمواد من ٢ إلى ٤ ومن ٧ إلى ١٢ و ١٤ و ١٥ من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، وبالมาذتين ١٥٠ و ١٥١ من النظام الداخلي للجمعية العامة، وبالماذتين ٤٠ و ٦١ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، في انتخاب عضو للمحكمة لفترة عضوية تنتهي في ٥ شباط/فبراير ١٩٩٧ لمن^{*} المنصب الشاغر نتيجة لوفاة السيد روبرتو أغو (إيطاليا)^(٢). وفيما يلي اسم العضو الذي تم انتخابه: السيد لوبيجي فيرارى برافو (إيطاليا).

جيم

شرعت الجمعية العامة، في جلستها العامة ١٠٥، المعقدة في ١٢ تموز/ يوليه ١٩٩٥، ومجلس الأمن في جلسته ٣٥٥٢، المعقدة في التاريخ ذاته، كل منهما بصورة مستقلة عن الآخر، وذلك عملاً بالمواد من ٢ إلى ٤ ومن ٧ إلى ١٢ و ١٤ و ١٥ من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، وبالماذتين ١٥٠ و ١٥١ من النظام الداخلي للجمعية العامة، وبالماذتين ٤٠ و ٦١ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، في انتخاب عضو للمحكمة لفترة عضوية تنتهي في ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٠، لمن^{*} المنصب الشاغر نتيجة استقالة السيد روبرت يودول جينينغر (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)^(٣). وفيما يلي اسم العضو الذي تم انتخابه: السيدة روزالين هيفيتنز (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية).

وبناءً على ذلك أصبحت محكمة العدل الدولية مكونة من الأعضاء التالية أسماؤهم: السيد محمد بجاوى (الجزائر)*، رئيساً؛ والسيد ستيفن م. شوبيل (الولايات المتحدة الأمريكية)*، نائباً للرئيس؛ والسيد شيجورو أودا (اليابان)**، والسيد جيلبير غيوم (فرنسا)**، والسيد محمد شهاب الدين (غيانا)*، والسيد أندریس أغیلار مودسلي (فنزويلا)**، والسيد كريستوفر ويرامانتري (سري لانكا)**، والسيد ريموند رانجيثا (مدغشقر)**، والسيد جيجز هيرتزويغ (هنغاريا)**، والسيد شي جيو ويونغ (الصين)**، والسيد كارل - أوغسط فلايشهاور (ألمانيا)**، والسيد عبد القادر كوروما (سيراليون)**، والسيد فلادلين س. فيريشتين (الاتحاد الروسي)*، والسيد لوبيجي فيرارى برافو (إيطاليا)*، والسعادة روزالين هيفيتنز (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)**.

* تنتهي مدة العضوية في ٥ شباط/فبراير ١٩٩٧

** تنتهي مدة العضوية في ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٠

*** تنتهي مدة العضوية في ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٣

٣٢٣/٤٩ - تعين خمسة وعشرين عضواً في الفريق العامل الحكومي الدولي المخصص لدراسة تنفيذ مبدأ القدرة على الدفع

في الجلسة العامة ٩٧، المعقدة في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٥، أحاطت الجمعية العامة علماً بقيام رئيسها بتعيين الدول الخمس والعشرين التالية أعضاءً في الفريق العامل الحكومي الدولي المخصص لدراسة تنفيذ مبدأ القدرة على الدفع عملاً بقرار الجمعية ١٩/٤٩ ألف، وذلك اعتباراً من ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٥: الاتحاد الروسي، الأرجنتين، إسبانيا، ألمانيا، أوكرانيا، باراغواي، البرازيل، بلغاريا، تونس، الجزائر، جزر البهاما، الصين، فنزويلا، كندا، الكويت، كينيا، ماليزيا، المغرب، ملاوي، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيجيريا، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

٣٢٤/٤٩ - انتخاب ستة قضاة للمحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال إبادة الأجاناس وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن الانتهاكات المماثلة في أراضي الدول المجاورة في الفترة بين ١ كانون الثاني/ يناير و ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

في الجلسة العامة ١٠٣، المعقدة في ٢٤ و ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٥، انتُخبَت الجمعية العامة، عملاً بال المادة ١٢ من النظام الأساسي للمحكمة الدولية لرواندا^(٤)، الأشخاص الستة التالية أسماؤهم قضاة في دائرة المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال إبادة الأجاناس وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن ارتكاب أعمال إبادة الأجاناس وغيرها من الانتهاكات المماثلة في أراضي الدول المجاورة في الفترة بين ١ كانون الثاني/ يناير و ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ لفترة ٤ سنوات تبدأ قبيل بدء إجراءات المحاكمة بناءً على إشعار يرسل إليهم قبل الموعد المحدد بشهرين: السيد ليثارت أسبغرین (السويد)، والسيد ياكوف أ. أوستروف斯基 (الاتحاد الروسي)، والستة زافاشيم بيلاي (جنوب إفريقيا)، والسيد ويليام هـ. سيكولوي (جمهورية تنزانيا المتحدة)، والسيد لايتى كاما (السنغال)، والسيد تـ. هـ. خان (بنغلاديش).

٣٢٥/٤٩ - إقرار تعين الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

أقرت الجمعية العامة، في جلستها العامة ١٠٧، المعقدة في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، بناءً على اقتراح الأمين العام^(٥)، تعين السيد روبنس ريكوبيري أميناً عاماً لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لفترة عضوية مدتها أربع سنوات تبدأ في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ وتنتهي في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩.

بناء - المقررات الأخرى

المقررات المتخذة دون الإحالـة إلى لجنة رئيسية

الأمين العام^(٢٠)، إعادة فتح باب النظر في البند الفرعـي (ج) من البند ١٥ من جدول الأعمال المعـنـون "انتخابـ عضـو لمـحكـمة العـدـل الدولـيـة"ـ، والنـظرـ فيهـ مـباـشـرةـ فيـ الجـلـسـةـ العـامـةـ.

وفيـ الجـلـسـةـ ذاتـهاـ، قـرـرتـ الجـمـعـيـةـ العـامـةـ، بنـاءـ علىـ طـلـبـ منـ التـروـيجـ^(٢١)ـ، إـعادـةـ فـتـحـ بـاـبـ النـظـرـ فيـ البـنـدـ الفـرعـيـ (بـ)ـ منـ البـنـدـ ٣٧ـ منـ جـدـولـ الأـعـمـالـ المعـنـونـ "تقـديـمـ المسـاعـدةـ الـاقـتصـادـيـةـ الـخـاصـةـ إـلـىـ فـرـادـيـ الـبـلـدانـ أوـ الـمنـاطـقـ"ـ، والنـظرـ فيهـ مـباـشـرةـ فيـ الجـلـسـةـ العـامـةـ.

وفيـ الجـلـسـةـ العـامـةـ ١٠٢ـ، المعـقـودـةـ فيـ ٢١ـ نـيسـانـ/ـ أـبـرـيلـ ١٩٩٥ـ، قـرـرتـ الجـمـعـيـةـ العـامـةـ، بنـاءـ علىـ اـقتـراحـ منـ الأمـينـ العـامـ^(٢٢)ـ، إـعادـةـ فـتـحـ بـاـبـ النـظـرـ فيـ البـنـدـ ٩٧ـ منـ جـدـولـ الأـعـمـالـ المعـنـونـ "الـتهـوـضـ بـالـمـرأـةـ"ـ، والنـظرـ فيهـ مـباـشـرةـ فيـ الجـلـسـةـ العـامـةـ.

وفيـ الجـلـسـةـ العـامـةـ ١٠٥ـ، المعـقـودـةـ فيـ ١٢ـ تـمـوزـ/ـ يـولـيهـ ١٩٩٥ـ، قـرـرتـ الجـمـعـيـةـ العـامـةـ بنـاءـ علىـ اـقتـراحـ منـ الأمـينـ العـامـ^(٢٣)ـ، إـعادـةـ فـتـحـ بـاـبـ النـظـرـ فيـ البـنـدـ الفـرعـيـ (أـ)ـ منـ البـنـدـ ١٧ـ منـ جـدـولـ الأـعـمـالـ المعـنـونـ "تعـيـينـ أـعـضـاءـ فـيـ لـجـنـةـ الـاستـشـارـيـةـ لـشـؤـونـ الـإـدـارـةـ وـالـمـيزـانـيـةـ"ـ، وإـحالـتـهـ إـلـىـ لـجـنـةـ الـخـامـسـةـ.

جيم

قررتـ الجـمـعـيـةـ العـامـةـ، فيـ جـلـسـتـهاـ العـامـةـ ١٠٧ـ، المعـقـودـةـ فيـ ١٤ـ أـيلـولـ/ـسـبـتمـبرـ ١٩٩٥ـ، بنـاءـ علىـ اـقتـراحـ الأمـينـ العـامـ^(٢٤)ـ، وقدـ استـبعـدـتـ حـكـمـ المـادـةـ ٤ـ منـ النـظـامـ الدـاخـليـ، أنـ تـدـرـجـ بـنـداـ فـرعـيـاـ إـضافـيـاـ بـعـنـوانـ "إـقرارـ تعـيـينـ الأمـينـ العـامـ لـمـؤـتمرـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدـ للـتجـارـةـ وـالـتـعـنيـةـ"ـ، فـيـ إـطـارـ البـنـدـ ١٧ـ منـ جـدـولـ الأـعـمـالـ (تعـيـينـاتـ لـملـءـ الشـوـاغـرـ فـيـ الـهـيـنـاتـ الفـرعـيـةـ وـتعـيـينـاتـ أـخـرىـ)ـ، وـأـنـ تـنـظـرـ فيهـ مـباـشـرةـ فيـ جـلـسـةـ عـامـةـ.

٤٠٢/٤٩ - إـقرارـ جـدـولـ الأـعـمـالـ وـتـوزـيعـ بـنـودـهـ

بناءـ^(٢٥)

فيـ الجـلـسـةـ العـامـةـ ٩٧ـ، المعـقـودـةـ فيـ ٢٨ـ شـبـاطـ/ـ فـبـراـيرـ ١٩٩٥ـ، قـرـرتـ الجـمـعـيـةـ العـامـةـ، بنـاءـ علىـ اـقتـراحـ منـ الأمـينـ العـامـ^(٢٦)ـ، وقدـ استـبعـدـتـ حـكـمـ المـادـةـ ٤ـ منـ النـظـامـ الدـاخـليـ، أنـ تـدـرـجـ فيـ جـدـولـ أـعـمـالـ دـورـتـهاـ التـاسـعـةـ وـالـأـرـبعـينـ بـنـداـ إـضافـيـاـ بـعـنـوانـهـ "تمـوـيلـ الـمـحـكـمةـ الـجـنـائيـةـ الـدـولـيـةـ لـمـحاـكـمةـ الـأـشـخـاصـ الـمـسـؤـولـينـ عنـ أـعـمـالـ إـبـادـةـ الـأـجـنـاسـ وـغـيرـ ذـلـكـ منـ الـانتـهاـكـاتـ الـجـسـيمـةـ لـلـقـانـونـ الـإـنسـانـيـ الـدـولـيـ المرـتكـبةـ وـالـمـوـاـطـنـينـ الـرـوـانـدـيـنـ الـمـسـؤـولـينـ عنـ اـرـتكـابـ أـعـمـالـ إـبـادـةـ الـأـجـنـاسـ وـغـيرـ هـاـ منـ الـانتـهاـكـاتـ الـمـمـاثـلةـ فيـ أـرـاضـيـ الـدـولـ الـمـجاـوـرـةـ فـيـ الـفـتـرـةـ بـيـنـ ١ـ كـانـونـ الثـانـيـ/ـ يـنـاـيرـ وـ ٣١ـ كـانـونـ الـأـوـلـ دـيـسـمـبـرـ ١٩٩٤ـ"ـ، وإـحالـتـهـ إـلـىـ لـجـنـةـ الـخـامـسـةـ.

وفيـ الجـلـسـةـ ذاتـهاـ، قـرـرتـ الجـمـعـيـةـ العـامـةـ، بنـاءـ علىـ اـقتـراحـ منـ الأمـينـ العـامـ^(٢٧)ـ، وقدـ استـبعـدـتـ حـكـمـ المـادـةـ ٤ـ منـ النـظـامـ الدـاخـليـ، أنـ تـدـرـجـ فيـ جـدـولـ أـعـمـالـ دـورـتـهاـ التـاسـعـةـ وـالـأـرـبعـينـ بـنـداـ إـضافـيـاـ بـعـنـوانـهـ "انتـهاـكـاتـ الـجـنـائيـةـ الـدـولـيـةـ لـمـحاـكـمةـ الـأـشـخـاصـ الـمـسـؤـولـينـ عنـ أـعـمـالـ إـبـادـةـ الـأـجـنـاسـ وـغـيرـ ذـلـكـ منـ الـانتـهاـكـاتـ الـجـسـيمـةـ لـلـقـانـونـ الـإـنسـانـيـ الـدـولـيـ المرـتكـبةـ وـالـمـوـاـطـنـينـ الـرـوـانـدـيـنـ الـمـسـؤـولـينـ عنـ اـرـتكـابـ أـعـمـالـ إـبـادـةـ الـأـجـنـاسـ وـغـيرـ هـاـ منـ الـانتـهاـكـاتـ الـمـمـاثـلةـ فيـ أـرـاضـيـ الـدـولـ الـمـجاـوـرـةـ فـيـ الـفـتـرـةـ بـيـنـ ١ـ كـانـونـ الثـانـيـ/ـ يـنـاـيرـ وـ ٣١ـ كـانـونـ الـأـوـلـ دـيـسـمـبـرـ ١٩٩٤ـ"ـ، وأنـ تـنـظـرـ فيهـ مـباـشـرةـ فيـ جـلـسـةـ العـامـةـ.

وفيـ الجـلـسـةـ ذاتـهاـ أـيـضاـ، قـرـرتـ الجـمـعـيـةـ العـامـةـ، بنـاءـ علىـ اـقتـراحـ منـ الأمـينـ العـامـ^(٢٨)ـ، إـعادـةـ فـتـحـ بـاـبـ النـظـرـ فيـ البـنـدـ الفـرعـيـ (بـ)ـ منـ البـنـدـ ١٧ـ منـ جـدـولـ الأـعـمـالـ (تعـيـينـ أـعـضـاءـ فـيـ لـجـنـةـ الـاشـتـراكـاتـ)ـ، وـإـحالـتـهـ إـلـىـ لـجـنـةـ الـخـامـسـةـ.

وفيـ الجـلـسـةـ العـامـةـ ٩٩ـ، المعـقـودـةـ فيـ ٣١ـ آذـارـ/ـمـارـسـ ١٩٩٥ـ، قـرـرتـ الجـمـعـيـةـ العـامـةـ، بنـاءـ علىـ اـقتـراحـ منـ

التقرير المتعلق بالتقدم المحرز في أعمال الفريق العامل الرفيع المستوى المفتوح بباب العضوية المعنى بالحالة المالية للأمم المتحدة^(٣٧)، المنشأ عملاً بقرارها ١٤٣/٤٩ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، أحاطت علماً بعمل الفريق العامل، وقررت أن يواصل الفريق العامل عمله، آخذًا في الاعتبار، في جملة أمور، الآراء المعرف عنها في دورتي الجمعية العامة التاسعة والأربعين والخمسين، بما في ذلك جلستها التذكارية الاستثنائية المعقودة بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، وأن يقدم إلى الجمعية في دورتها الخمسين، عن طريق اللجنة الخامسة، تقريراً عن عمله، يتضمن أي توصيات ممكنة.

٤٩٧/٤٩ - تقرير الفريق العامل المفتوح بباب العضوية المخصص لموضوع "خطة التنمية"

إن الجمعية العامة، في جلستها العامة ١٠٧ المعقودة في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، وقد نظرت في التقرير المرحلي للفريق العامل المفتوح بباب العضوية المخصص لموضوع "خطة التنمية"^(٣٨)، المنشأ عملاً بقرارها ١٢٦/٤٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، أحاطت علماً بالتقرير المرحلي، وقررت أن يواصل الفريق العامل عمله خلال الدورة الخمسين للجمعية العامة، آخذًا في الاعتبار التقدم المحرز خلال الدورة التاسعة والأربعين، بغية وضع صيغة نهائية لـ"خطة التنمية"، وأن يقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الخمسين.

٤٩٩/٤٩ - تقرير الفريق العامل المفتوح بباب العضوية المعنى بمسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية والمسائل الأخرى ذات الصلة بمجلس الأمن.

إن الجمعية العامة، في جلستها العامة ١٠٨ المعقودة في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، وقد نظرت في التقرير المتعلق بعمل الفريق العامل المفتوح بباب العضوية المعنى بمسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية والمسائل الأخرى ذات الصلة بمجلس الأمن^(٣٩)، المنشأ عملاً بقرارها ٢٦/٤٨ المؤرخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، أحاطت علماً بتقرير الفريق العامل، وقررت أن يواصل الفريق العامل

- ٤٨٢/٤٩
النظم الداخلي المؤقت للمؤتمر العالمي الرابع المعنى بالمرأة: العمل من أجل المساواة والتنمية والسلم

في الجلسة العامة ١٠٢، المعقودة في ٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٥، اعتمدت الجمعية العامة النظام الداخلي المؤقت للمؤتمر العالمي الرابع المعنى بالمرأة: العمل من أجل المساواة والتنمية والسلم، بناءً على توصية من لجنة مركز المرأة^(٤٠) بوصيفها الهيئة التحضيرية للمؤتمر العالمي الرابع المعنى بالمرأة.

٤٩٤/٤٩ - مشاركة المنظمات الحكومية الدولية في المؤتمر العالمي الرابع المعنى بالمرأة: العمل من أجل المساواة والتنمية والسلم

في الجلسة العامة ١٠٦، المعقودة في ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٥، قررت الجمعية العامة، بناءً على توصية من أمانة المؤتمر العالمي الرابع المعنى بالمرأة: العمل من أجل المساواة والتنمية والسلم^(٤١)، منح المنظمات التالية مركز المراقب للمشاركة في المؤتمر: مصرف التنمية الآسيوي؛ ومؤسسة الكمبيوتر؛ والفريق الاستشاري المعنى بالبيوثر الزراعية الدولية؛ ومعهد الإدارة لشرق إفريقيا؛ والجنوب الأفريقي؛ ومجلس وزراء دول الشمال؛ واللجنة التحضيرية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

٤٩٥/٤٩ - تقرير اللجنة الخامسة الذي تحيل به تقرير الفريق العامل الرفيع المستوى المفتوح بباب العضوية المعنى بالحالة المالية للأمم المتحدة

أحاطت الجمعية العامة علماً، في جلستها العامة ١٠٧، المعقودة في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، بتقرير اللجنة الخامسة^(٤٢) الذي تحيل به تقرير الفريق العامل الرفيع المستوى المفتوح بباب العضوية المعنى بالحالة المالية للأمم المتحدة.

٤٩٦/٤٩ - تقرير الفريق العامل الرفيع المستوى المفتوح بباب العضوية المعنى بالحالة المالية للأمم المتحدة

إن الجمعية العامة، في جلستها العامة ١٠٧، المعقودة في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، وقد نظرت في

الحالة في أفغانستان وأثارها على
السلم والأمن الدوليين - ٥٠١/٤٩

قررت الجمعية العامة، في جلستها العامة ١٠٨
المعقدة في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، أن ترجى النظر
في البند المعنون "الحالة في أفغانستان وأثارها على
السلم والأمن الدوليين" وأن تدرجه في جدول الأعمال
المؤقت لدورتها الخمسين.

مسألة قبرص - ٥٠٢/٤٩

قررت الجمعية العامة، في جلستها العامة ١٠٨
المعقدة في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، أن ترجى النظر
في البند المعنون "مسألة قبرص" وأن تدرجه في جدول
الأعمال المؤقت لدورتها الخمسين.

آثار احتلال العراق للكويت وعدوانيه
عليها - ٥٠٣/٤٩

قررت الجمعية العامة، في جلستها العامة ١٠٨
المعقدة في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، أن ترجى النظر
في البند المعنون "آثار احتلال العراق للكويت وعدوانيه
عليها" وأن تدرجه في جدول الأعمال المؤقت لدورتها
الخمسين.

عمله، آخذًا في الاعتبار، في جملة أمور، التقدم المحرز
خلال الدورتين الثامنة والأربعين والتاسعة والأربعين
والآراء المعرب عنها خلال الدورة الخمسين للجمعية
العامة، بما في ذلك جلستها التذكارية الاستثنائية
المعقدة بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة
لإنشاء الأمم المتحدة، وأن يقدم تقريرًا إلى الجمعية قبل
نهاية دورتها الخامسة، يتضمن أي توصيات متفق
عليها.

العدوان الإسرائيلي المسلح على
المنشآت النووية العراقية وأثاره
الخطيرة على النظام الدولي الثابت
فيما يتعلق باستخدام الطاقة
النووية في الأغراض السلمية، وعدم
انتشار الأسلحة النووية، والسلم
والأمن الدوليين - ٥٠٠/٤٩

قررت الجمعية العامة، في جلستها العامة ١٠٨
المعقدة في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، أن ترجى النظر
في البند المعنون "العدوان الإسرائيلي المسلح على
المنشآت النووية العراقية وأثاره الخطيرة على النظام
الدولي الثابت فيما يتعلق باستخدام الطاقة النووية في
الأغراض السلمية، وعدم انتشار الأسلحة النووية،
والسلم والأمن الدوليين"، وأن تدرجه في جدول الأعمال
المؤقت لدورتها الخامسة.

المقررات المتخذة بناءً على تقارير اللجنة الخامسة

والقرارات اللاحقة التي مدد المجلس بموجبها ولاية
القوة، وآخرها القرار ٩٩٦ (١٩٩٥) المؤرخ ٣٠ أيار/مايو
١٩٩٥، وإذ تشير إلى قرارها ٣٢١١ باء (د - ٢٩)،
المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤، بشأن تمويل
قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة وقوة الأمم
المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، وقراراتها اللاحقة في
هذا الصدد، وآخرها القرار ٢٢٥/٤٩ المؤرخ ٢٢
كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، قررت أن تخصم من المبالغ
المقسمة فيما بين الدول الأعضاء فيما يتعلق بفترة
(فترات) الولاية المقلبة التي قد يوافق عليها
المجلس، حصة كل منها في الرصيد غير المرتبط به
عن الفترة من ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ لغاية
٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ وبالبلغ إجماليه ٨٠٥ ٠٠٠

تمويل قوة الأمم المتحدة لمراقبة
فض الاشتباك - ٤١٣/٤٩
بااء (٣٠)

إن الجمعية العامة، في جلستها العامة ١٠٥ المعقدة
في ١٢ تموز/ يوليه ١٩٩٥، وبناء على توصية من اللجنة
الخامسة^(٣١)، وقد نظرت في تقرير الأمين العام عن
تمويل قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك^(٣٢) وفي
تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ذي
الصلة^(٣٣)، إذ تضع في اعتبارها قرار مجلس
٣٥٠ (١٩٧٤) المؤرخ ٣١ أيار/مايو ١٩٧٤، الذي أنشأ المجلس
بموجبه قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك،

في مقررها ٤٦٦/٤٩ في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ للفترة من ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، والالتزام الإضافي البالغ إجماليه ١٠٠ ١٧ ٢٩٠ دولار (صافيه ٣٠٠ ١٦ ١٣٠ دولار) الذي أذنت به اللجنة الاستشارية للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥:

(ب) قررت أيضاً أن تأذن للأمين العام بالدخول في التزامات لتشغيل بعثة الاستفتاء بمبلغ إجماليه ٦٠٠ ٨٠٦ ٤ دولار (صافيه ٤٦٦ ٠٠٠ ٤ دولار) للفترة من ١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥، وهنا بتمديد مجلس الأمن لولاية البعثة لفترة ما بعد ٣١ أيار/مايو ١٩٩٥.

- ٤٧١/٤٩ - تمويل المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

باء^(٤٧)

إن الجمعية العامة، في جلستها العامة ١٠٠ المعقدة في ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٥، وبناء على توصية من اللجنة الخامسة^(٤٨)، قررت أن تأذن للأمين العام بالدخول في التزامات بمبلغ إضافي مقداره ١٠٨٠ ٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة للفترة من ١ إلى ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٥ لتمكين المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ من موافصلة أنشطتها حتى ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٥، وذلك دون الإخلال بأية مقررات قد تتخذها الجمعية فيما يتعلق بطريقة تمويل المحكمة.

- ٤٧٥/٤٩ - اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحساباتها

إن الجمعية العامة، في جلستها العامة ٩٩ المعقدة في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥، وبناء على توصية من اللجنة الخامسة^(٤٩)، وقد نظرت في مذكرة الأمين العام بشأن هذه المسألة^(٥٠)، قررت التوصية بمنح الامتيازات والحسابات الخاصة بالأمم المتحدة للرئيس التنفيذي

من دولارات الولايات المتحدة (صافيه ٨٩١ ٠٠٠) ٤١٥/٤٩ دولار).

- ٤١٥/٤٩ - تمويل عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال

باء^(٤٩)

قررت الجمعية العامة، في جلستها العامة ١٠٦ المعقدة في ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٥، وبناء على توصية من اللجنة الخامسة^(٥١)، إرجاء النظر في البند المعنون "تمويل عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال" إلى دورتها الخمسين.

- ٤٦٤/٤٩ - تخطيط البرامج

باء^(٥٢)

قررت الجمعية العامة، في جلستها العامة ١٠٦ المعقدة في ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٥، وبناء على توصية من اللجنة الخامسة^(٥٣)، إرجاء النظر في البند المعنون "تخطيط البرامج" إلى دورتها الخمسين.

- ٤٦٦/٤٩ - تمويل بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية

باء^(٥٤)

إن الجمعية العامة، في جلستها العامة ١٠٠ المعقدة في ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٥، وبناء على توصية من اللجنة الخامسة^(٥٥)، وريثما يتم النظر في تقرير الأمين العام عن تمويل بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية^(٥٦) وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ذي الصلة^(٥٧):

(أ) قررت أن تأذن للأمين العام بالدخول في التزامات لتشغيل بعثة الاستفتاء بمبلغ إجماليه ٧٠٠ ٨٣٩ ٢٨ من دولارات الولايات المتحدة (صافيه ٣٠٠ ٥٥٦ ٢٦ دولار) للفترة من ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ إلى ٣١ أيار/مايو ١٩٩٥، ويشمل ذلك المبلغ الذي إجماليه ٦,٤ ملايين دولار (صافيه ٤٠٠ ٩٣٧ ٥ دولار) والذي أذنت به الجمعية العامة

ستمول من تبرعات مقدمة من حكومة الكويت، إذا ما قرر مجلس الأمن استمرار البعثة:

٦٨٧ للجنة الخاصة المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن (١٩٩١) المؤرخ ٣ نيسان/أبريل ١٩٩١.

(ب) أذنت للأمين العام بالدخول في التزامات بمبلغ صاف قدره ٤ ملايين دولار، يمثل ثلث تكفلة الإبقاء على البعثة للفترة من ١ نيسان/أبريل إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥، بالإضافة إلى مبلغ ٨ ملايين دولار الذي ستتوفره حكومة الكويت.

٤٧٦/٤٩ - تكوين الأمانة العامة

إن الجمعية العامة، في جلستها العامة ٩٩ المعقودة في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥، وبناء على توصية من اللجنة الخامسة^(٤٤):

٤٧٨/٤٩ - الجوانب الإدارية وال المتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام: تمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

ألف

إن الجمعية العامة، في جلستها العامة ٩٩ المعقودة في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥، وبناء على توصية من اللجنة الخامسة^(٤٥):

(أ) قررت أنه ينبغي تفسير الفترة المالية ودوره الميزانية، المذكورتين في الفرع الأول من قرار الجمعية العامة ٤٩/٢٣٣، المؤرخ ٢٣ آذار/مارس ١٩٩٤، على النحو المبين في مرفق هذا القرار، وطلبت إلى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية وإلى الأمين العام ترتيب برنامجي عملهما وقت ذلك:

(ب) طلبت إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة، على أساس نصف سنتوي، تقريرا يتضمن معلومات موحدة عن تطبيق الفرع الرابع من القرار ٤٩/٢٣٣، ألف.

(أ) أحاطت علما بتقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "فحص تطبيق السياسات التي تتبعها الأمم المتحدة في التعين والتسيير والترقية"^(٤٦) وبالتعليق ذات الصلة التي أبدتها الأمانة العام^(٤٧):

(ب) وافتت على توصيات وحدة التفتيش المشتركة الواردة في تقريرها.

٤٧٧/٤٩ - تمويل بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت

إن الجمعية العامة، في جلستها العامة ٩٩ المعقودة في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥، وبناء على توصية من اللجنة الخامسة^(٤٨)، وريثما يتم النظر في تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت^(٤٩)، وفي تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ذي الصلة^(٥٠):

(أ) وافتت، بصورة مؤقتة، على رصد مبلغ صاف قدره ١٢ مليونا من دولارات الولايات المتحدة للبقاء على البعثة للفترة من ١ نيسان/أبريل إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥، بما في ذلك نسبة ثلثي هذا المبلغ التي

المرفق
إعداد ميزادات حفظ السلام وتقارير الأداء وعرضها والنظر فيها
القرار ٢٢٣/٤٩، الفرع الأول^٥
(مثال: ١٩٩٥/١٩٩٦)

العيزانيات المستعرضة على أساس سنوي

الإجراءات	فتح الحساب	تشرين الأول/ أكتوبر	تشرين الثاني/ ديسمبر	كانون الثاني/يناير	أيار/مايو حزيران/ يونيو
الذي تتحذّه الأمانة العامة	إعداد تقرير الأداء النهائي (تموز/ يوليه ١٩٩٤ - حزيران/ يونيه ١٩٩٥)	إعداد آخر البيانات المالية (تموز/ يوليه ١٩٩٦ - كانون الأول/ ديسember ١٩٩٥)	إعداد الميزانية المالية (تموز/ يوليه - كانون الأول/ ديسember ١٩٩٥)	إعداد آخر البيانات المالية (تموز/ يوليه - كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ - حزيران/ يونيه ١٩٩٥)	إغفال الحساب
العرض	تقرير الأداء النهائي (تموز/ يوليه ١٩٩٤ - حزيران/ يونيه ١٩٩٥)				آخر البيانات المالية (تموز/ يوليه - كانون الأول/ ديسember ١٩٩٥)
النظر					الميزانية (تموز/ يوليه ١٩٩٦ - حزيران/ يونيه ١٩٩٥)
					آخر البيانات المالية (تموز/ يوليه - كانون الأول/ ديسember ١٩٩٥)

لميزانيات المستعرضة على أساس نصف سنوي

العامية الذى تتخذه	تموز/ يوليه ١٩٩٤ - حزيران/ يونيه ١٩٩٥	تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٥	تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٦	كانون الثاني/ يناير أيار/مايو	حزيران/يونيه ١٩٩٦
الإجراءات الذى تتخذه	فتح الحساب (تموز/ يوليه ١٩٩١ - ١٩٩٢)	تنقيح الميزانية (تموز/ يوليه ١٩٩٣ - ١٩٩٤)	إعداد الميزانية المالية (تموز/ يوليه - كانون النهائي ١٩٩٥)	إعداد آخر البيانات المالية (تموز/ يوليه - كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥)	إغفال الحساب
الأمانة ال العامة	١٩٩٤ - حزيران/ يونيه ١٩٩٥	١٩٩٥ - حزيران/ يونيه ١٩٩٦	١٩٩٦ (١٩٩٧)	١٩٩٧	١٩٩٥ (١٩٩٦)
النظر	آخر البيانات المالية (تموز/ يوليه - كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥)	تقدير الأداء النهائي (تموز/ يوليه ١٩٩٤ - ١٩٩٥)	١٩٩٥ (١٩٩٦)	١٩٩٦ (١٩٩٧)	الميزانية المنقحة (تموز/ يوليه ١٩٩٥ - ١٩٩٦) ١٩٩٦ (١٩٩٧)

(٤) تشمل آخر البيانات المالية "(البيانات التكميلية والمستكملة عن الأداء المالي حسبما هو متوفّر" (القرار ٤٩/٢٣٣، ألت، الفرع الأول، الفقرة (٦)).

(ج) قررت نقل مبلغ ٧٠٠ ١١٩ من دولارات الولايات المتحدة من الباب ٣ (الشؤون السياسية) من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٥-١٩٩٤ إلى الباب ١٥ (اللجنة الاقتصادية لافريقيا)، على النحو الذي طلبه الأمين العام في الفقرة ٨٦ من تقريره^(٥٥)؛

(د) طلبت إلى الأمين العام أن يستعرض توصياتها في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧، من أجل تعزيز وإثراء البرامج والأنشطة المتعلقة باتفاقية:

(ه) قررت ألا ينظر في الطلبات المقدمة بشأن الحصول على تمويل للمعاهد الإقليمية إلا على أساس معايير يقترحها الأمين العام وتوافق عليها الجمعية العامة، لتحديد ما إذا كان ينبغي تمويل هذه المعاهد من الميزانية العادية.

- ٤٨١/٤٩
تمويل بعثة مراقبي الأمم المتحدة
في أوغندا - روادنا وبعثة الأمم
المتحدة لتقديم المساعدة إلى روادنا

إن الجمعية العامة، في جلستها العامة ١٠٠ العقدودة في ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٥، وبناءً على توصية من اللجنة الخامسة^(٦)، إذ تشير إلى قرارها ٢٠٤٩ لـ٢٩ المؤرخ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، وريثما تستعرض تقرير الأمين العام^(٧)، وتقرير اللجنة الاستشارية لشئون الإدارة والميزانية^(٨) عن تمويل بعثة مراقبى الأمم المتحدة في أوغندا - رواندا وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى دولة^(٩):

(أ) أذنت للأمين العام بالدخول في التزامات بمبلغ يصل إجماليه إلى ٨٠ مليونا من دولارات الولايات المتحدة (صافيها ٥٠٢ ٥٠٢ ٧٩ دولار) لتشغيل بعثة تقديم المساعدة للفترة من ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ إلى ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٥، بالإضافة إلى الالتزام الذي سبق للجمعية العامة أن أذنت به بموجب القرار ٢٠/٤٩ الذي يبلغ إجماليه ٦٠ مليون دولار (صافيها ٣٠٠ ٥٤٢ ٥٨ دولار).

(ب) قررت، كترتيب خاص لهذه الحالة، تقسيم مبلغ إجماليه ٣٠ مليون دولار (صافيه ١٥٠ ٢٧١ ٢٩ دولارا) للفترة من ١٠ شباط/فبراير إلى ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٥، بالإضافة إلى المبلغ المقسم أصلًا وقتا للقرار ٤٩ ألف، والمبالغ إجماليه ٣٠ مليون دولار (صافيه ٢٠٤٩ ٢٩ ٢٧١ ١٥٠)، فيما بين الدول الأعضاء، وفقا

۱۰

إن الجمعية العامة، في جلستها العامة ١٠٥ المعقدة في ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٥، وبناء على توصية من اللجنة الخامسة^(٥٧) قررت الاحتفاظ بالمستوى الحالي للموارد المعتمدة في إطار حساب الدعم لعمليات حفظ السلام لشهر تموز/يوليه ١٩٩٥.

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين - ٤٧٩/٤٩ ١٩٩٣-١٩٩٤

إن الجمعية العامة، في جلستها العامة ١٠٠ المعقدة في ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٥، وبناء على توصية من اللجنة الخامسة^(٥٢)،

(أ) أكدت من جديد قرارها ٢١٨/٤٩ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، ولا سيما الفقرة ٦ منه التي قررت فيها خصم الزيادة الصافية في الاعتمادات لفترة السنتين ١٩٩١-١٩٩٠ من فائض الميزانية المتاح للدول الأعضاء لفترة السنتين ١٩٩٣-١٩٩٢:

(ب) وعليه، اختتمت نظرها في البند ١٠٦ المعنون "الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٣-١٩٩٤".

٤٨٠/٤٩ - التقديرات المتقدمة في إطار الأبواب ٣ ألف و ٣ باء و ٣ جيم و ٤
١٥٥ و ٢٤٦ و ٢٨٥ وباب الإيرادات ١
من الميزانية البرنامجية لفترة
الستين ١٩٩٤-١٩٩٥

إن الجمعية العامة، في جلستها العامة ١٠٠ المعقودة في ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٥، وبناء على توصية من اللجنة الخامسة^(٤):

(أ) أحاطت علمًا بتقرير الأمين العام بشأن التقديرات المنقحة في إطار الأبواب ٣ وألف و٣ باء و٣ حسب وثائق وباب الإيرادات^١ (٥٥):

(ب) أيدت ملاحظات وتحصيات اللجنة الاستشارية لشئون الإدارة والميزانية الواردة في تقريرها^(٦) بداعي إعفاء أحكماء هذا المعهد.

بموجبه القوة، والقرارات اللاحقة التي مدد المجلس بموجبها ولاية القوة، وأحدثتها القرار ٩٧٤ (١٩٩٥) المؤرخ ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، وإذ تشير إلى قرارها دإ - ٢/٨ المؤرخ ٢١ نيسان/أبريل ١٩٧٨، بشأن تمويل القوة، وقراراتها اللاحقة في هذا الصدد، وأحدثتها القرار ٢٢٦/٤٩ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، قررت أن تخصم من المبالغ المقسمة فيما بين الدول الأعضاء، فيما يتعلق بفترة (فترات) الولاية المقبلة التي قد يوافق عليها مجلس الأمن، حصة كل منها في الرصيد غير المرتبط به عن الفترة من ١ شباط/فبراير ١٩٩٤ لغاية ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ البالغ إجماليه ٧٥٥ ٠٠٠ دولار. ١٦ ٠٠٠

٤٨٤/٤٩ - تمويل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص

إن الجمعية العامة، في جلستها العامة ١٠٥ المعقدة في ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٥، وبناء على توصية من اللجنة الخامسة^(١)، وقد نظرت في تقرير الأمين العام عن تمويل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص^(٢) وفي تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ذي الصلة^(٣)، وإذ تشير إلى قرار مجلس الأمن ١٨٦ (١٩٦٤) المؤرخ ٤ آذار/مارس ١٩٦٤، الذي أنشأ المجلس ٢١ بموجبه القوة، وقرار المجلس ٩٦٩ (١٩٩٤) المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، الذي مدد المجلس بموجبه فترة مراقبة القوة في قبرص لمدة أخرى تنتهي في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥، وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٤٣٦/٤٧ المؤرخ ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ بشأن تمويل القوة، وقراراتها اللاحقة، وأحدثتها القرار ٢٣٠/٤٩ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، أيدت وأقرت الملاحظات والتوصيات الواردة في تقرير اللجنة الاستشارية.

٤٨٥/٤٩ - تمويل فريق الأمم المتحدة للاتصال العسكري في كمبوديا

إن الجمعية العامة، في جلستها العامة ١٠٥ المعقدة في ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٥، وبناء على توصية من اللجنة الخامسة^(١)، وقد نظرت في تقرير الأمين العام بشأن تمويل فريق الأمم المتحدة للاتصال العسكري في كمبوديا^(٢) وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ذي الصلة^(٣)، وقد وضعت في الاعتبار قرار مجلس الأمن ٨٨٠ (١٩٩٣) المؤرخ ٤ تشرين

لتكوين المجموعات المبين في الفقرتين ٣ و ٤ من قرار الجمعية العامة ٢٣٢/٤٣ المؤرخ ١ آذار/مارس ١٩٨٩، على النحو الذي عدلته الجمعية في قراراتها ١٩٢/٤٤ باء المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، و ٢٦٩/٤٥ المؤرخ ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩١، و ١٩٨/٤٦ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، و ٢١٨/٤٧ المؤرخ ٤٧٢/٤٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، ومقررها ٤٧٢/٤٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، وجدول الأنصبة المقررة لعام ١٩٩٥^(٤):

(ج) قررت أيضا، وفقا لأحكام قرارها ٩٧٣ (د - ١٠) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٥، أن يخصم من المبالغ المقسمة فيما بين الدول الأعضاء، على النحو المنصوص عليه في الفقرة الفرعية (ب) أعلاه، حصة كل منها في صندوق معادلة الضرائب من الإيرادات الإضافية الآتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين والمقدرة بمبلغ ٧٢٨ ٨٥٠ دولارا للفترة من ١٠ شباط/فبراير إلى ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٥:

(د) أحاطت علما بحالة الاشتراكات في بعثة المراقبة وفي بعثة تقديم المساعدة في ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٥، بما في ذلك الاشتراكات غير المسددة للحساب الخاص لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا، ومبلغها ٤٦٨ ٧٠٥ دولار، وحيث جميع الدول الأعضاء المعنية على بذل كل جهد ممكن لكتالنة دفع اشتراكاتها المقررة غير المسددة فورا وبالكامل؛

(ه) أذنت للأمين العام بالدخول في التزامات يصل إجماليها إلى ١٩ ٥٥٨ ٠٠٠ دولار (صافيها ١٩ ٢٠٤ ٠٠٠ دولار) للفترة من ١٠ حزيران/يونيه إلى ٩ تموز/يوليه ١٩٩٥، إذا قرر مجلس الأمن تمديد ولاية بعثة تقديم المساعدة إلى ما بعد ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٥.

٤٨٣/٤٩ - تمويل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

إن الجمعية العامة، في جلستها العامة ١٠٥ المعقدة في ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٥، وبناء على توصية من اللجنة الخامسة^(١)، وقد نظرت في تقرير الأمين العام عن تمويل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان^(٢) وفي تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ذي الصلة^(٣)، وإن تضع في اعتبارها قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) المؤرخ ١٩ آذار/مارس ١٩٧٨، الذي أنشأ المجلس

التحقيق في الادعاءات بارتكاب مخالفات وسوء إدارة ومراجعة حسابات بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية - ٤٨٨/٤٩

إن الجمعية العامة، في جلستها العامة ١٠٦ المعقدة في ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٥، وبناء على توصية من اللجنة الخامسة^(١)، وقد نظرت في تقريري مكتب المراقبة الداخلية عن التحقيق في الادعاءات بارتكاب مخالفات وسوء إدارة^(٢) وعن مراجعة حسابات بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية^(٣)، أحاطت علما بالتقديررين.

استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة - ٤٨٩/٤٩

قررت الجمعية العامة، في جلستها العامة ١٠٦ المعقدة في ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٥، وبناء على توصية من اللجنة الخامسة^(٤)، إرجاء النظر في الوثائق المتعلقة باستعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة إلى دورتها الخمسين وطلبت إلى الأمين العام أن يستكمل تقريره عن إعادة تشكيل الأمانة العامة^(٥) وأن يطلع الجمعية العامة على التدابير المتخذة لتنفيذ التوصيات الواردة في تقريره عن إنشاء نظام للمساءلة والمسؤولية يتسم بالشفافية والفعالية^(٦).

تحسين الحالة المالية في الأمم المتحدة - ٤٩٠/٤٩

قررت الجمعية العامة، في جلستها العامة ١٠٦ المعقدة في ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٥، وبناء على توصية من اللجنة الخامسة^(٧)، إرجاء النظر في البند المعنون "تحسين الحالة المالية في الأمم المتحدة" إلى دورتها الخمسين.

إدارة الموارد البشرية - ٤٩١/٤٩

قررت الجمعية العامة، في جلستها العامة ١٠٦ المعقدة في ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٥، وبناء على توصية من اللجنة الخامسة^(٨)، إرجاء النظر إلى دورتها الخمسين في تقرير الأمين العام المعنون "إصلاح نظام العد

الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، الذي قرر المجلس بموجب إنشاء فريق الاتصال العسكري، وإذ تشير إلى مقررها ٤٨٠/٤٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ وقرارها ٢٥٧٠/٤٨ المؤرخ ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٤ بشأن تمويل فريق الاتصال العسكري، قررت:

(أ) أن تؤيد الملاحظات والتوصيات الواردة في تقرير اللجنة الاستشارية؛

(ب) أن تحدث جميع الدول الأعضاء على أن تبذل كل جهد ممكن لكتالجة سداد اشتراكاتها المقررة لفريق الاتصال العسكري فورا وبالكامل؛

(ج) أن تقسم فيما بين الدول الأعضاء، في أقرب وقت ممكن ووفقا للنظام المالي للأمم المتحدة، المبالغ الناشئة عن الرصيد غير المرتبط به البالغ إجماليه ٢٩٣٩٠٠ دولار (صافيه ٢٨١٨٠٠ دولار) عن الفترة من ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ إلى ١٥ أيار/مايو ١٩٩٤، والفائدة المتراكمة والإيرادات المتنوعة البالغة ٨١٥٠٦ دولارات المقيدة في الحساب الخاص لفريق الأمم المتحدة للاتصال العسكري في كمبوديا.

- ٤٨٦/٤٩ التقدم المحرز في تنفيذ إصلاح عمليات الشراء في الأمانة العامة

إن الجمعية العامة، في جلستها العامة ١٠٦ المعقدة في ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٥، وبناء على توصية من اللجنة الخامسة^(٩)، وقد نظرت في تقرير الأمين العام عن هذه المسألة^(١٠)، رحبت بالتقدم المحرز في تنفيذ إصلاح عمليات الشراء في الأمانة العامة.

- ٤٨٧/٤٩ مراجعة حسابات المشروع التجاري لموظفي قوة الأمم المتحدة للحماية

إن الجمعية العامة، في جلستها العامة ١٠٦ المعقدة في ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٥، وبناء على توصية من اللجنة الخامسة^(١١)، وقد نظرت في تقرير مكتب المراقبة الداخلية بشأن مراجعة حسابات المشروع التجاري لموظفي قوة الأمم المتحدة للحماية^(١٢)، أحاطت علما بالتقدير.

الحواشي

- (١) المقرر ٤/A/49/432/Add.3.
- (٢) نتيجة لذلك، فإن المقرر ٣٠٩/٤٩ الوارد في الفرع التاسع - أنت من : الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والأربعون، الملحق رقم ٤٩ (A/49/49)، المجلد الأول، ينبغي اعتباره المقرر ٣٠٩/٤٩.
- (٣) المقرر ٤/A/49/657/Add.1.
- (٤) نتيجة لذلك، فإن المقرر ٣١٤/٤٩ الوارد في الفرع التاسع - أنت من : الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والأربعون، الملحق رقم ٤٩ (A/49/49)، المجلد الأول، ينبغي اعتباره المقرر ٣١٤/٤٩.
- (٥) المقرر ٤/A/49/656/Add.1.
- (٦) نتيجة لذلك، فإن المقرر ٣١٦/٤٩ الوارد في الفرع التاسع - أنت من : الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والأربعون، الملحق رقم ٤٩ (A/49/49)، المجلد الأول، ينبغي اعتباره المقرر ٣١٦/٤٩.
- (٧) انتظر مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٢/١٩٩٥ المؤرخ ٩ شباط/فبراير ١٩٩٥، انتظر أيضاً A/49/260/Add.2.
- (٨) نتيجة لذلك، فإن المقرر ٣١٨/٤٩ الوارد في الفرع التاسع - أنت من : الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والأربعون، الملحق رقم ٤٩ (A/49/49)، المجلد الأول، ينبغي اعتباره المقرر ٣١٨/٤٩.
- (٩) انتظر A/49/109.
- (١٠) انتظر A/49/109/Add.1.
- (١١) A/49/827-S/1995/33، A/49/827-S/1995/34، A/49/828-S/1995/35 و A/49/837-S/1995/74، A/49/829-S/1995/448، A/49/909-S/1995/449، A/49/910-S/1995/449، A/49/921-S/1995/450، A/49/932-S/1995/527، A/49/931-S/1995/527، A/49/940-S/1995/556، A/49/933-S/1995/529 و Add.1.
- (١٢) قرار مجلس الأمن ٩٥٥ (١٩٩٤)، المرفق.
- (١٣) انتظر A/49/242.
- (١٤) نتيجة لذلك، فإن المقرر ٤٠٢/٤٩ الوارد في الفرع التاسع - باء من : الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والأربعون، الملحق رقم ٤٩ (A/49/49)، المجلد الأول، ينبغي اعتباره المقرر ٤٠٢/٤٩.
- (١٥) A/49/241، الفقرة ٢.

الداخلي في الأمانة العامة للأمم المتحدة^(٧٨) وفي مذكرة الأمين العام بشأن المسألة^(٧٩)، وذلك في ضوء توصيات ملاحظات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بهذا الشأن.

- ٤٩٢/٤٩ تمويل وتصفية سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا

إن الجمعية العامة، في جلستها العامة ١٠٦ المعقدة في ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٥، وبناء على توصية من اللجنة الخامسة^(٨٠) :

(أ) قررت إرجاء النظر في البند المعنون "تمويل وتصفية سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا" إلى دورتها الخمسين؛

(ب) كررت طلبها إلى الأمين العام، الوارد في الفقرة ١١ من قرارها ٢٠٥/٤٨ المؤرخ ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٤، بأن يقدم إلى الجمعية العامة، في دورتها الخمسين، تقييماً شاملًا لجميع جوانب إدارة وتنظيم العملية، بغية الاستفادة من هذه الخبرة في عمليات حفظ السلام الأخرى.

- ٤٩٣/٤٩ نقل أوكرانيا إلى مجموعة الدول الأعضاء الواردة في الفقرة ٣ (ج) من قرار الجمعية العامة ٢٣٢/٤٣

قررت الجمعية العامة، في جلستها العامة ١٠٦ المعقدة في ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٥، وبناء على توصية من اللجنة الخامسة^(٨١)، أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الخمسين، في إطار البند المعنون "الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات حفظ السلام"، البند الفرعى المعنون "نقل أوكرانيا إلى مجموعة الدول الأعضاء الواردة في الفقرة ٣ (ج) من قرار الجمعية العامة ٢٣٢/٤٣".

- ٤٩٨/٤٩ استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة

قررت الجمعية العامة، في جلستها العامة ١٠٧ المعقدة في ١٤ أيول/سبتمبر ١٩٩٥، وبناء على توصية من اللجنة الخامسة^(٨٢)، إرجاء النظر في مسألة ترشيد أعمال اللجنة الخامسة إلى دورتها الخمسين.

.٥) المرجع نفسه، الفقرة ٢. (٣٩) A/49/808/Add.1

.Corr.1 و A/49/559/Add.1 (٤٠)

.A/49/771/Add.1 (٤١)

.A/49/861 (٤٠)

(٤٢) نتيجة لذلك، فإن المقرر ٤٧١/٤٩ الوارد في الفرع التاسع - باء - ٦ من : الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والأربعون، الملحق رقم ٤٩ (A/49/49)، المجلد الأول، ينبغي اعتباره المقرر ٤٧١/٤٩ ألف.

.A/49/866 (٤١)

.A/49/887 و Corr.1 الفقرة ٤. (٤٢)

.A/49/101/Add.3 (٤٣)

.A/49/810/Add.1 (٤٣)

.A/49/887 و Corr.1 المرفق الثاني. (٤٤)

.A/49/802/Add.1، الفقرة ١١. (٤٤)

.A/49/942 (٤٥)

.A/C.5/49/58 (٤٥)

.A/49/963 (٤٦)

.A/49/845/Add.1 (٤٦)

(٤٧) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والأربعون، الملحق رقم ٤٣ (A/49/43).

.A/49/845/Add.1 (٤٧)

.A/49/45 (٤٨)

.A/49/877، الفقرة ٦. (٤٨)

.A/49/47 (٤٩)

.Corr.1 و A/49/863 (٤٩)

(٤٠) نتيجة لذلك، فإن المقرر ٤١٣/٤٩ الوارد في الفرع التاسع - باء - ٦ من : الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والأربعون، الملحق رقم ٤٩ (A/49/49)، المجلد الأول، ينبغي اعتباره المقرر ٤١٣/٤٩ ألف.

.A/49/755/Add.2، الفقرة ٦. (٥١)

.A/49/553/Add.1 (٥٢)

.A/49/785/Add.1 و A/49/1/Corr.1 (٥٣)

(٤٤) نتيجة لذلك، فإن المقرر ٤١٥/٤٩ الوارد في الفرع التاسع - باء - ٦ من : الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والأربعون، الملحق رقم ٤٩ (A/49/49)، المجلد الأول، ينبغي اعتباره المقرر ٤١٥/٤٩ ألف.

.A/49/757/Add.2، الفقرة ٤. (٥٤)

(٤٦) نتيجة لذلك، فإن المقرر ٤٦٤/٤٩ الوارد في الفرع التاسع - باء - ٦ من : الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والأربعون، الملحق رقم ٤٩ (A/49/49)، المجلد الأول، ينبغي اعتباره المقرر ٤٦٤/٤٩ ألف.

.A/49/819/Add.1، الفقرة ٥. (٥٧)

(٤٨) نتيجة لذلك، فإن المقرر ٤٦٦/٤٩ الوارد في الفرع التاسع - باء - ٦ من : الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والأربعون، الملحق رقم ٤٩ (A/49/49)، المجلد الأول، ينبغي اعتباره المقرر ٤٦٦/٤٩ ألف.

.A/49/687/Add.1، الفقرة ٦. (٥٦)

.A/49/375 و Add.1 و Corr.1 و ٢ (٥٨)

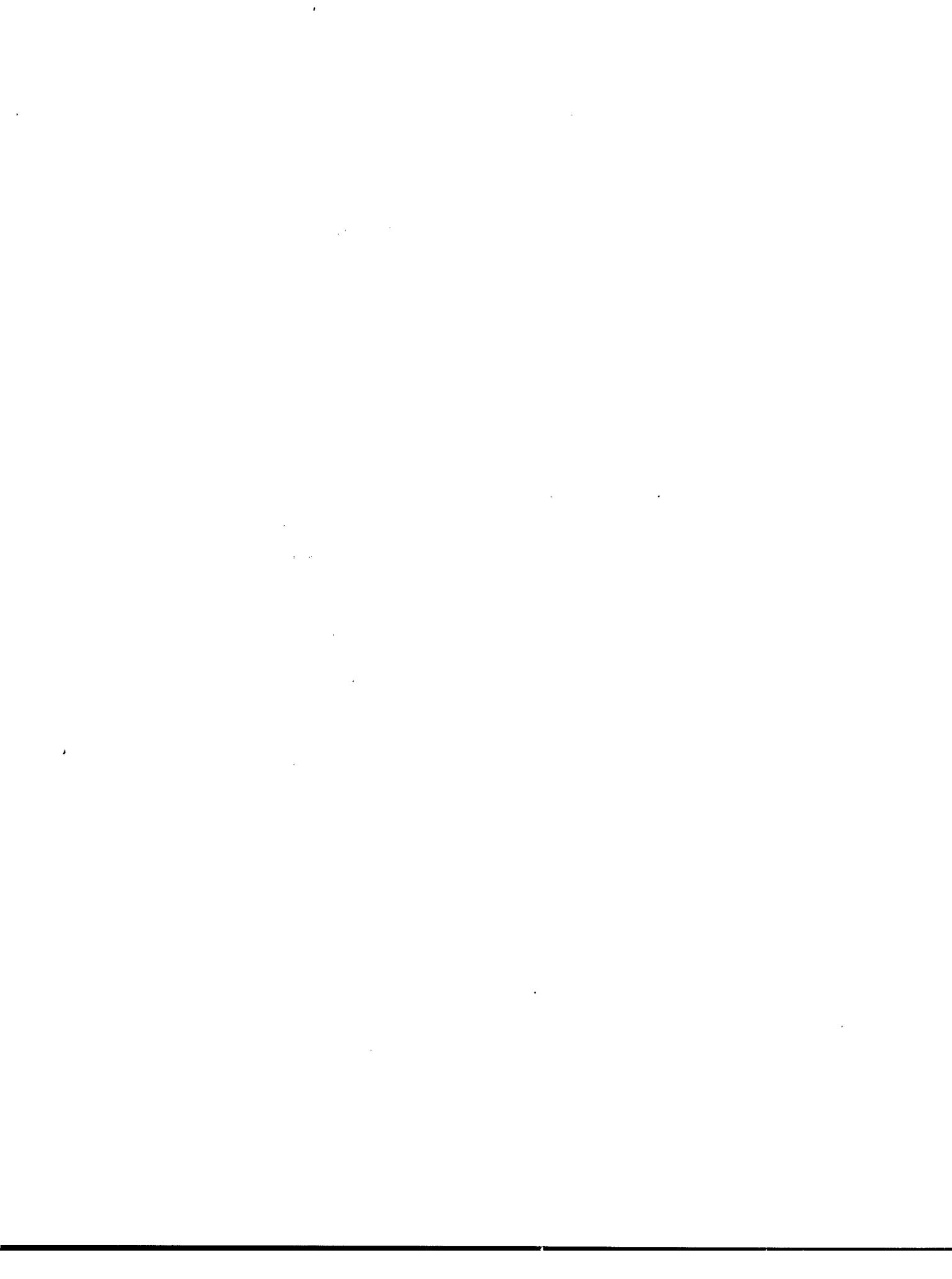
.A/49/501/Add.1 (٥٩)

.A/49/644/Add.1 (١٠)

.A/49/811/Add.1، الفقرة ٦. (١١)

.A/49/644/Add.1 (١٢)

-
- | | |
|--|---|
| <p>.A/49/937 (٧٣) ، المرفق.</p> <p>.A/49/336 (٧٤)</p> <p>.A/C.5/49/1 (٧٥)</p> <p>.A/49/946 (٧٦) ، الفقرة ٤.</p> <p>.A/49/802/Add.3 (٧٧) ، الفقرة ٩.</p> <p>.Add.1 و A/C.5/49/60 (٧٨)</p> <p>.Corr.1 و A/C.5/49/60/Add.2 (٧٩) .</p> <p>.A/49/944 (٨٠) ، الفقرة ٥.</p> <p>.A/49/821/Add.1 (٨١) ، الفقرة ٤.</p> <p>.A/49/820/Add.2 (٨٢) ، الفقرة ٥.</p> | <p>.A/49/809/Add.1 (١٣) ، الفقرة ٦.</p> <p>.A/49/590/Add.1 (١٤)</p> <p>.A/49/781/Add.1 (١٥)</p> <p>.A/49/934 (١٦) ، الفقرة ٦.</p> <p>.A/49/521 (١٧)</p> <p>.A/49/913 (١٨)</p> <p>.A/49/820/Add.1، الفقرة ١٠. (١٩) انتظر.</p> <p>.A/C.5/49/67 (٧٠)</p> <p>.A/49/914 (٧١) ، المرفق.</p> <p>.A/49/884 (٧٢) ، المرفق.</p> |
|--|---|



المرفق

قائمة مرجعية بالقرارات والمقررات

تحضمن هذه القائمة المرجعية جميع القرارات والمقررات التي اتخذتها الجمعية العامة في الفترة من ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ لغاية ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، تاريخ إختتام الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة. وقد إتخذت جميع القرارات والمقررات دون تصويت ، باستثناء القرار ٢٤٣/٤٩ ، الذي إعتمد بتصويت مسجل بأغلبية ٨٦ صوتا مقابل لاشئ وإمتناع عضو واحد عن التصويت.

القرارات

رقم القرار	العنوان	الجلسات	البلد	النوع	الصفحة	تاريخ إتخاذ القرار	العام	الجلسة
١٢/٤٩	أعمال اللجنة التحضيرية للذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة	باء -			٤٤	٢٤ أيار/مايو ١٩٩٥	١٠٣	٢
٢٠/٤٩	تمويل بعثة مراقبى الأمم المتحدة في أوغندا - رواندا وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا	القرار باء			١٢٧ و ١٣٠	١٢ تموز/يوليه ١٩٩٥	١٠٥	١٥
٢١/٤٩	تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى فرادي البلدان أو المناطق	سين -	قوية الشرطة الفلسطينية			١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٥	١٠١	٣
	تمويل المساعدة الطارئة إلى عين -		انتيغوا وبربودا، ودومينيكا، وسانت كيتس ونيفيس، وسنت مارتين (جزر الأنتيل الهولندية)، ومونتسيرات			١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥	١٠٨	٣

رقم القرار	العنوان	الجلسة	العامة	البند	تاريخ إتخاذ القرار	الصفحة
٢٧٦٤٩	حالة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي					
٤	القرار باء			٣٤	١٠٥	١٢ تموز/يوليه ١٩٩٥
٢٢٢٤٩	ادارة الموارد البشرية					
١٧	القرار باء			١١٣	١٠٦	٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٥
٢٢٧٤٩	تمويل بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا					
١٧	القرار باء			١١٧	١٠٦	٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٥
٢٣١٤٩	تمويل بعثة مراقبى الأمم المتحدة في جورجيا					
١٩	القرار باء			١٢٦	١٠٥	١٢ تموز/يوليه ١٩٩٥
٢٣٢٤٩	تمويل بعثة مراقبى الأمم المتحدة في ليبيريا					
٢١	القرار باء			١٢٩	١٠٥	١٢ تموز/يوليه ١٩٩٥
٢٣٣٤٩	الجوائب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام					
٧٣	القرار باء		٩٩	(١٣٤)	٣١ آذار/مارس ١٩٩٥	
٢٣٥٤٩	تمويل عملية الأمم المتحدة في موزامبيق بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان ومن الامتثال للالتزامات الواردة في الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمala					
٧	القرار باء		٩٨	١٢٤	١٠ آذار/مارس ١٩٩٥	
٢٣٦٤٩	مسائل ذات صلة بالميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٥-١٩٩٤					
٢٥	القرار ألف		٩٩	٤٢	٣١ آذار/مارس ١٩٩٥	
٢٣٧٤٩	القرار باء			٤٢	١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥	
٢٣٨٤٩	احترام امتيازات وخصائص موظفي الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والمنظمات المتصلة بها					
٢٧	القرار باء		٩٩	(١١٣)	٣١ آذار/مارس ١٩٩٥	
٢٣٩٤٩	تمويل بعثة الأمم المتحدة في هايتي			١٢٨	٩٩	٣١ آذار/مارس ١٩٩٥

رقم القرار	العنوان	الجلسة	البتد	العامة	تاريخ إتخاذ القرار	الصفحة	
٢٤٠/٤٩	تمويل بعثة مراقبى الأمم المتحدة في طاجيكستان	١٦٢	٩٩	٢١ آذار/مارس ١٩٩٥	٣٠	
٢٤١/٤٩	دفع منحة العودة إلى الوطن للموظفين الذين يقيمون في أوطانهم في الوقت الذي يعملون فيه في مراكز عمل تقع في بلد آخر	٦ نيسان/أبريل ١٩٩٥ (١١٣)	٣١	
٢٤٢/٤٩	تمويل المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١	
.....	القرار ألف	١٠١	١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٥	٣٢
.....	القرار باء	١٠٦	٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٥	٣٣
.....	اعتماد المنظمات غير الحكومية لدى المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة: العمل من أجل المساواة والتنمية والسلم	١٠٤	٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٥	٩
.....	الأسبوع العالمي للسلم	٤٤	١٢ تموز/يوليه ١٩٩٥	١٠
.....	تمويل بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت	١١٨ (١)	١٢ تموز/يوليه ١٩٩٥	٣٥
.....	تمويل بعثة مراقبى الأمم المتحدة في السلفادور	١٢٠	١٠٥	٣٧
.....	تمويل بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية	١١٩	٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٥	٤٩
.....	تمويل قوة الأمم المتحدة للحماية، وعملية الأمم المتحدة لاستعادة الثقة في كرواتيا، وقوة الأمم المتحدة للوزع الوقائي، ومقر قوات السلام التابعة للأمم المتحدة	٤١
.....	الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام	١٢٢	١٠٦
.....	القرار ألف	١٢٢	٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٥	٤٣
.....	القرار باء	١٢٢	١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥	٤٤
.....	حساب الدعم لعمليات حفظ السلام	١٢٢ (١)	٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٥	٤٤

رقم القرار	العنوان	البند	الجلسة العامة	تاريخ إتخاذ القرار	الصفحة
٢٥١/٤٩	تمويل المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال إبادة الجحود للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن ارتكاب أعمال إبادة الجحود وغيرها من الانتهاكات المماثلة في أراضي الدول المجاورة في الفترة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤	١٦٣	١٠٦	٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٥	٤٦
٢٥٢/٤٩	تعزيز منظومة الأمم المتحدة	١٠	١٠٧	١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥	١١

المقررات

رقم المقرر	العنوان	البند	الجلسة العامة	تاريخ اتخاذ المقرر	الصفحة
ألف - الانتخابات والتعيينات					
٣٠٥/٤٩	تعيين أعضاء في اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية	(١٧)	١٠٦	٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٥	٥٥
٣٠٩/٤٩	تعيين أعضاء في لجنة الاشتراكات	(١٧)	٩٨	١٠ آذار/مارس ١٩٩٥	٥٥
٣١٤/٤٩	تعيين أعضاء في لجنة المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة	(١٧)	٩٧	٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٥	٥٦
٣١٦/٤٩	انتخاب اثنى عشر عضوا لمجلس الأغذية العالمي	(١٧)	٩٧	٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٥	٥٦
٣١٨/٤٩	تعيين أعضاء في لجنة المؤتمرات	(١٦)	٩٦	٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥	٥٧
	المقرر باء	(ط)			
	المقرر جيم	(ط)			

رقم المقرر	العنوان	البلد	العامة	الجلسة	تاريخ اتخاذ المقرر	الصفحة
٣٢٢/٤٩	انتخاب عضو لمحكمة العدل الدولية	٩٦	١٥ (ج)	٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥	٥٧
٣٢٣/٤٩	تعيين خمسة وعشرين عضوا في الفريق العامل الحكومي الدولي المخصص لدراسة تنفيذ مبدأ القدرة على الدفع	١٠٤	١٥ (ج)	٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٥	٥٨
٣٢٤/٤٩	انتخاب ستة قضاة للمحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال إبادة الأجانس وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن ارتكاب أعمال إبادة الأجانس وغيرها من الانتهاكات المماثلة في أراضي الدول المجاورة في الفترة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤	٩٧	١١٢	٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٥	٥٩
٣٢٥/٤٩	إقرار تعيين الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	١٠٣	١٦٤	٢٤-٢٥ أيار/مايو ١٩٩٥	٥٩
.....	١٠٧	(ك) ١٧	١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥	٥٩

باء - المقررات الأخرى

٤٠٢/٤٩	إقرار جدول الأعمال وتوزيع بنوده
.....	المقرر باء
٤١٣/٤٩	تمويل قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك
.....	المقرر جيم
٤١٥/٤٩	تمويل عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال
.....	المقرر باء

رقم المقرر	العنوان	البند	العامة	الجلسة	تاريخ اتخاذ المقرر	الصفحة
٤٦٤/٤٩	المقرر باء تخطيط البرامج	١٢٣	١٠٦	٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٥	٦٣	
٤٦٦/٤٩	المقرر باء تمويل بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية	١٠٨	١٠٦	٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٥	٦٣	
٤٧١/٤٩	المقرر باء تمويل المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت فيإقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١	١١٩	١٠٠	٦ نيسان/أبريل ١٩٩٥	٦٣	
٤٧٥/٤٩	المقرر باء اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحقوقاتها	١٤٦	١٠٠	٦ نيسان/أبريل ١٩٩٥	٦٣	
٤٧٦/٤٩	تكوين الأمانة العامة تمويل بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت	(١١٣)	٩٩	٣١ آذار/مارس ١٩٩٥	٦٤	
٤٧٧/٤٩	الجواب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام: تمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام	(١١٨)	٩٩	٣١ آذار/مارس ١٩٩٥	٦٤	
٤٧٨/٤٩	المقرر ألف المقرر باء الميزانية البرنامجية لفترة الستين ١٩٩٢-١٩٩٣ التقديرات المنقحة في إطار الأبواب	(١٣٢)	٩٩	٣١ آذار/مارس ١٩٩٥	٦٤	
٤٧٩/٤٩	الميزانية البرنامجية لفترة الستين ١٩٩٤-١٩٩٥ ٣ ألف و ٣ باء و ٢ جيم و ٤ و ٨ و ١٥ و ٢٤ و ٢٨ وباب الإيرادات ١ من الميزانية البرنامجية لفترة الستين	(١٣٢)	١٠٥	١٢ تموز/يوليه ١٩٩٥	٦٦	
٤٨٠/٤٩	تمويل بعثة مراقبة الأمم المتحدة في أوغندا - رواندا وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا	١٠٦	١٠٧	٦ نيسان/أبريل ١٩٩٥	٦٦	
٤٨١/٤٩	.	١٢٧	١٠٧	٦ نيسان/أبريل ١٩٩٥	٦٦	
	.	١٣٠	١٠٧	٦ نيسان/أبريل ١٩٩٥	٦٦	

رقم المقرر	العنوان	البند	العام	الجلسة	تاريخ اتخاذ المقرر	الصفحة
٤٨٢/٤٩	النظام الداخلي المؤقت للمؤتمر العالمي الرابع المعنى بالمرأة: العمل من أجل المساواة والتنمية والسلم .	٩٧	١٠٢		٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٥	٦١
٤٨٣/٤٩	تمويل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان	١١٦(ب)	١٠٥		١٢ تموز/يوليه ١٩٩٥	٦٧
٤٨٤/٤٩	تمويل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص	١٢٥	١٠٥		١٢ تموز/يوليه ١٩٩٥	٦٧
٤٨٥/٤٩	تمويل فريق الأمم المتحدة للاتصال العسكري في كمبوديا	١٣١	١٠٥		١٢ تموز/يوليه ١٩٩٥	٦٧
٤٨٦/٤٩	التقدم المحرز في تنفيذ إصلاح عمليات الشراء في الأمانة العامة ..	١٠٥	١٠٦		٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٥	٦٨
٤٨٧/٤٩	مراجعة حسابات المشروع التجاري لموظفي قوة الأمم المتحدة للحماية	١٠٥	١٠٦		٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٥	٦٨
٤٨٨/٤٩	التحقيق في الادعاءات بارتكاب مخالفات وسوء إدارة ومراجعة حسابات بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية ..	١٠٥	١٠٦		٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٥	٦٨
٤٨٩/٤٩	استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة	١٠٥	١٠٦		٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٥	٦٨
٤٩٠/٤٩	تحسين الحالة المالية في الأمم المتحدة	١٠٩	١٠٦		٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٥	٦٨
٤٩١/٤٩	إدارة الموارد البشرية	١١٣	١٠٦		٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٥	٦٨
٤٩٢/٤٩	تمويل وتصفية سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا	١٢١	١٠٦		٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٥	٦٩
٤٩٣/٤٩	نقل أوكرانيا إلى مجموعة الدول الأعضاء الواردة في الفقرة ٣ (ج) من قرار الجمعية العامة ٢٣٢/٤٣	١٣٢(ب)	١٠٦		٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٥	٧٩
٤٩٤/٤٩	مشاركة المنظمات الحكومية الدولية في المؤتمر العالمي الرابع المعنى بالمرأة: العمل من أجل المساواة والتنمية والسلم	٩٧	١٠٦		٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٥	٧١
٤٩٥/٤٩	تقرير اللجنة الخامسة الذي تحليل به تقرير الفريق العامل الرفيع المستوى المفتوح بباب العضوية المعنى بالحالة المالية للأمم المتحدة	١٠	١٠٧		١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥	٧١

رقم المقرر	العنوان	البتد	الجلسة	العام	الصفحة	تاريخ اتخاذ المقرر
٤٩٦/٤٩	تقرير الفريق العامل الرفيع المستوى المفتوح بباب العضوية المعنية بالحالة المالية للأمم المتحدة	١٠	العام	١٠٧	٦١	١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥
٤٩٧/٤٩	تقرير الفريق العامل المفتوح بباب العضوية المخصصة لموضوع "خطة للتنمية"	٩٢	العام	١٠٧	٦١	١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥
٤٩٨/٤٩	استعراض كفاءة الأداء الإداري والمعنوي للأمم المتحدة	١٠٥	العام	١٠٧	٦٩	١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥
٤٩٩/٤٩	تقرير الفريق العامل المفتوح بباب العضوية المعنية بمسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية والمسائل الأخرى ذات الصلة بمجلس الأمن ..	٣٣	العام	١٠٨	٦١	١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥
٥٠٠/٤٩	العدوان الإسرائيلي المسلح على المنشآت النووية العراقية وآثاره الخطيرة على النظام الدولي الثابت فيما يتعلق باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وعدم انتشار الأسلحة النووية، والسلم والأمن الدوليين	٤٧	العام	١٠٨	٦٢	١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥
٥٠١/٤٩	الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين	٥٠	العام	١٠٨	٦٢	١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥
٥٠٢/٤٩	مسألة قبرص	٥١	العام	١٠٨	٦٢	١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥
٥٠٣/٤٩	آثار احتلال العراق للكويت وعدوانه عليها	٥٢	العام	١٠٨	٦٢	١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥